جامعة امحمد بوقرة–بومرداس

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

اتحاد المغرب العربي بين العلاقات الجزائرية–المغربية والأوضاع الإقليمية الراهنة 2015-1989

رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

تخصص: تحليل السياسات الخارجية.

من اعداد الطلبة:

بن لعلى الياس

طالب عبد الرؤوف

إشراف الأستاذ:

حجاج مراد

لجنة المناقشة:

أ. مـــولوج فوزية.....رئيساً.

أ. حجـــاج مراد.....مشرفاً ومقرراً.

أ. حميـــازسمير.....عضواً ممتحناً.

السنة الجامعية: 2016/2015

قول مأثور:

" إني رأيت أنه لا يكتب إنسانا كتابا في يومه، إلاَّ قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيدَ كذا لكان هذا أفضل، ولو ترك ذلك لكان أجمل. وهذا من عظيم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

"العماد الأصفهاني"

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل. فالحمد لك ربي حتى ترضى والحمد لك إذا رضيت والحمد لك بعد الرضا.

على الأصل نسير، والأصل يدفعنا أن نرد الفضل لأصحابه وأن نسدي الشكر لمستحقيه ممن أفادونا ولو بكلمة طيبة.

أولاً: لأستاذنا الفاضل المشرف على اخراج هذا البحث الأستاذ حجاج مراد، إذ لم يبخل علينا بتوجيهاته وإرشاداته وملاحظاته العلمية النيرة.

** لجنة المناقشة لقبولها مناقشة هذه الدراسة **

ثانياً: لجميع أساتذة قسم العلوم السياسية.

أخيرًا: لكل من قدم يد العون والمساعدة طيلة فترة إنجاز هذا البحث.

** الياس وعبد الرؤوف **

إهداء

أهدي هذا العمل:

إلى روح

أمي

بن لعلى الياس

إهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى اخواتي العزيزات

طالب عبد الرؤوف

خطة الدراسة

مقدمة.

الفصل الأول: إتحاد المغرب العربي: دراسة انطولوجية – معرفية.

المبحث الأول: المعطى التاريخي والجغرافي لمنطقة المغرب العربي.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لفكرة المغرب العربي.

المطلب الثاني: المعطيات الجغرافية لمنطقة المغرب العربي.

المبحث الثاني: إتحاد المغرب العربي: المقومات – الأهداف – المؤسسات.

المطلب الأول: مقومات إتحاد المغرب العربي.

المطلب الثاني: أهداف إتحاد المغرب العربي.

المطلب الثالث: البناء الهيكلي والمؤسساتي لإتحاد المغرب العربي.

المبحث الثالث: الإطار النظـــري للدراسة.

المطلب الأول: النظرية الواقعية للعلاقات ما بين الدول.

المطلب الثاني: النظرية الوظيفية الجديدة للتكامل.

المطلب الثالث: نظرية المباريات/الألعاب.

الفصل الثاني: طبيعة العلاقات الجزائرية – المغربية.

المبحث الأول: مظاهر الخلاف في العلاقات الجزائرية – المغربية.

المطلب الأول: مسألة غلق الحدود.

المطلب الثاني: المعضلة الأمنية (السباق نحو التسلح).

المبحث الثاني: قضية الصحراء الغربية: المواقف – الأهداف – الوسائل.

المطلب الأول: التعريف بالصحراء الغربية.

المطلب الثاني: موقف المغرب والجزائر من قضية الصحراء الغربية.

المطلب الثالث: أهداف ووسائل المغرب والجزائر تجاه قضية الصحراء الغربية.

المبحث الثالث: الجزائر والمغرب: لعبة التنافس حول الريادة الإقليمية.

المطلب الأول: الجزائر لاعب أساسي في الإقليم المغاربي.

المطلب الثاني: السباق المغربي حول الريادة الإقليمية.

الفصل الثالث: القضايا الإقليمية الراهنة وآثارها على بناء واستقرار إتحاد المغرب العربي.

المبحث الأول: التحول السياسي في تونس والأزمة الأمنية في ليبيا.

المطلب الأول: التحول السياسي في تونس.

المطلب الثاني: الأزمة الأمنية في ليبيا.

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة في مالي على المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: طبيعة الأزمة في مالي.

المطلب الثاني: الأزمة في مالي: الوساطة الجزائرية – تداعيات الأزمة على منطقة المغرب العربي.

المبحث الثالث: التنافس الفرنسي – الأمريكي حول منطقة المغرب العربي.

المطلب الأول: المصالح والاستراتيجيات الفرنسية في المنطقة.

المطلب الثاني: المصالح والاستراتيجيات الأمريكية في المنطقة.

الخاتمة.

مقدمة

مقدمة:

أفرزت نهاية الحرب الباردة جملة من المتغيرات الجديدة التي أثرت في طبيعة التفاعلات الدولية خاصة في ترتيب عناصر القوة بمختلف أشكالها، كما أثرت افرازات نهاية الحرب الباردة على النظم الإقليمية التي كانت موجودة إبان الحرب الباردة من جهة، ومن جهة أخرى أثرت هذه المعطيات الحديثة في تشكيل نظم إقليمية (من بينها إتحاد المغرب العربي) من أجل فرض المكانة والطرف الفاعل والمسؤول في النظام الدولي.

تعتبر مسؤولية هوية الإقليم هي المرتكز الحقيقي في عملية تشكيل النظم الإقليمية، من هذا المنطلق يستمد المغرب العربي قوته، حيث جعلت جغرافية المغرب العربي أن يكون همزة وصل بين حضارات وعوالم مختلفة: إسلامي، عربي، وإفريقي، أوروبي ومتوسطي.

يعتبر إتحاد المغرب العربي محوراً استراتيجيا بالنسبة للدول المشكلة له (الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب الأقصى، موريتانيا) الذي تأسس سنة 1989 نظرًا لإفرازات نهاية الحرب الباردة التي تميزت بسيادة الفكر الليبرالي الذي دفع بالعديد من الدول إلى تشكيل تحالفات واتحادات تكاملية من أجل مواجهة كافة الظروف الجديدة لاسيما المتغيرات التي تهدد استقرار الدول وحتى الإتحادات.

عزمت دول المغرب العربي على إنشاء اتحاد يضمن ويحقق طموحات شعوب المغرب العربي من أقصى الحدود الشرقية الليبية الى غاية المحيط الأطلسي غربا، ففكرة تأسيس اتحاد مغاربي بدأت من إدراكات الحكومات المغاربية أساسه تحقيق مصلحة وتطلعات الدول المشكلة له، من خلال طي الخلافات الماضية لاسيما الخلافات والنزاعات الحدودية.

الملاحظ أن اتحاد المغرب العربي بعد تأسيسه تعرض لعدة تأثيرات منها الداخلية بمعنى العلاقات البينية للدول المشكلة له لا سيما العلاقات الجزائرية – المغربية في إطار الخلافات القديمة والجديدة التي كان من المفروض انها انتهت بعد تأسيس الإتحاد، فالخلاف القديم الذي تمثل في مسألة الصحراء الغربية والجديد في مسألة غلق الحدود في سنة 1994 (أي بعد تأسيس الإتحاد بـ: 5 سنوات) الذي صاحبته تهديدات أمنية من التهريب بكل أنواعه، والهجرة غير الشرعية التي تؤثر ليس فقط على الجزائر والمغرب وإنما تمتد تبعاته إلى كافة دول المغرب العربي.

إن إتحاد المغرب العربي لا يزال يتعرض لتأثيرات خارجية يمكن تلخيصها في التنافس الدولي الأمريكي والفرنسي، انطلاقا من تواجد هذه الأخيرة تاريخيا في المنطقة وتشكيلها لشبكة من التحالفات مع أنظمة الدول المشكلة للاتحاد. أما فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية تجلى ذلك من خلال فكرة التواجد في كل مكان لفرض هيمنتها.

كان لمجريات للتحولات السياسية الحاصلة في بعض دول الإتحاد نعني بها (تونس وليبيا) تداعيات على مستوى الإتحاد لاسيما في مخرجاتها الأمنية المتمثلة في بروز جماعات إرهابية وتدخل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا زاد من توسع نشاطات الجماعات الإرهابية في المنطقة الذي يؤثر على استقرار دول اتحاد المغرب العربي.

قضية مالي هي الأخرى لعبت دورًا في تاثيرها على إتحاد المغرب العربي انطلاقا من أزمة التقسيم التي وضعتها العرقية الترقية وامتدادها في كل من الجزائر وليبيا، فالإتحاد أصبح مهدداً جغرافيا. كما كان للتدخل العسكري الفرنسي في مالي زاد من تداعياته لاسيما الأمنية.

❖ **الإشكالية المركزية:**

تتناول هذه الدراسة طبيعة العلاقات الجزائرية – المغربية والمتغيرات الإقليمية الجديدة بإعتبارها أحد معوقات التقارب والعمل المشترك لإتحاد المغرب العربي، ومنه تتمحور الإشكالية المركزية على النحو التالي:

كيف أثرت طبيعة العلاقات الجزائرية – المغربية في مسار إتحاد المغرب العربي؟ وما هي تداعيات المتغيرات الإقليمية الجديدة على ديناميكية تفعيل الإتحاد؟

❖ **الأسئلة الفرعية:**

1- ما هي أهم مقومات إتحاد المغرب العربي؟

2- ما هي طبيعة الخلافات في العلاقات الجزائرية – المغربية؟

3- ما مدى تأثير مخرجات التحولات السياسية الحاصلة في تونس وليبيا على إتحاد المغرب العربي؟ وهل للتنافس الفرنسي الأمريكي في المنطقة المغاربية إنعكاسات سلبية على مستوى تفعيل إتحاد المغرب العربي؟

❖ **الفرضية المركزية:**

يساهم الإنفراج في العلاقات الجزائرية – المغربية وإستقرار الوضع الإقليمي في تفعيل إتحاد المغرب العربي.

❖ **الفرضيات الفرعية:**

1- عدم إيجاد حلول للخلافات في العلاقات الجزائرية – المغربية أثر على مسار إتحاد المغرب العربي.

2- كلما ارتفعت مؤشرات التقارب بين دول المنطقة، كلما نجحت جهود بناء اتحاد المغرب العربي.

3- كلما زاد الدور الأجنبي في المنطقة المغاربية، كلما أثر ذلك سلبا في تفعيل إتحاد المغرب العربي.

❖ **أهداف الدراسة:**

1- هدف علمي:

التطرق إلى هذا الموضوع يعتبر من صميم العلوم السياسية التي تبحث عن أسباب ومسببات الظاهرة بهدف تقديم إجابات ونتائج علمية بإعتماد المناهج التحليلية للوصول إلى فهم وحل بعض العلاقات التفاعلية والمؤثرات الداخلية والخارجية بفعالية إتحاد المغرب العربي.

2- هدف عملي:

هذه الدراسة تقدم رؤية علمية أكاديمية حول إتحاد المغرب العربي، لاسيما حول العلاقات الجزائرية – المغربية وآثارهما على تعطيل مسار إتحاد المغرب العربي.

كما تهدف الدراسة الى محاولة التوصل إلى تحديد المعطيات التي تتحكم في العلاقات الجزائرية – المغربية لاسيما بعد غلق الحدود سنة 1994 الى غاية الآن.

وتتطرق أيضا هذه الدراسة الى مخرجات التحولات السياسية في تونس وليبيا وتداعياتها على الإتحاد، بالإضافة الى حدود التنافس الأمريكي الفرنسي على المنطقة المغاربية والأزمة المالية في تأثيرهم على تعطيل الإتحاد.

❖ **أسباب إختيار الموضوع:**

تناولت الدراسة موضوع إتحاد المغرب العربي وطبيعة العلاقات الجزائرية – المغربية عليه، بالإضافة الى مخرجات التحولات السياسية الحاصلة في كل من تونس وليبيا، وقضية مالي، بالإضافة إلى التنافس الأمريكي – الفرنسي في المنطقة وتداعياتها على الاتحاد يعود الى عدة اعتبارات:

- انها تعد نموذجا لرصد تطورات الخطاب والممارسة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة 2015/1989.
- إن أغلب الدراسات تطغى عليها الرؤية العامة والقانونية للموضوع، في حين تبقى دراسة العلاقات الثنائية للدول المغاربية تبقى ضئيلة لاسيما فيما يخص العلاقات الجزائرية – المغربية المتوترة من حين لآخر وتداعياتها على تعطيل مسار اتحاد المغرب العربي.
- الرغبة في تطوير الأبحاث التي تعالج المواضيع المرتبطة بالإقليمية (نموذج اتحاد المغرب العربي) لإزالة الغموض والإبهام حول الخلفيات والأسباب التي تعرقل مسار اتحاد المغرب العربي لاسيما المؤثرات الداخلية والخارجية.

❖ **مناهج الدراسة:**

المنهج التاريخي:

إن المنهج التاريخي هو الذي يمكن الباحث من جمع المعلومات عن الأحداث والحقائق الماضية، ثم بعد ذلك تمحيصها ومقلها وتحليلها والتأكد من صحتها، بإستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها، تلك التي لا تقف فائدتها على أحداث الماضي فحسب، بل تتعداه الى المساعدة على تفسير الأحداث والمشاكل الجارية من جهة وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل.

والهدف من توظيف واستخدام هذا المنهج هو معرفة وقائع وأحداث لها صلة وثيقة بموضوع دراستنا، حيث أن دراسة الوحدة المغاربية تستلزم الرجوع لجذور فكرة الوحدة لمنطقة المغرب العربي، من خلال دراسة التجارب الوحدوية أثناء الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال.

منهج تحليل المضمون:

يقصد بالتحليل تلك العمليات العقلية التي يستخدمها الباحث في دراسته للظواهر والأحداث والوثائق لكشف العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة عن بعضها بعضا، ومعرفة خصائص وسمات هذه العناصر وطبيعة العلاقات القائمة بينها، وأسباب الإختلافات ودلالتها لجعل الظواهر واضحة ومدركة، أما المضمون تكون

عبارة عن خطاب أو قرار أو قانون، أو وثائق كالمعاهدات. استعملنا هذا المنهج لدراسة وثيقة تأسيس أتحاد المغرب العربي فيما يخص الأهداف التي جاءت بها لتحقيقها.

المنهج التفكيكي – التركيبي:

هذا المنهج يقوم على تفكيك الظواهر وفق أربعة عناصر هي: الفواعل، المتغيرات، القطاعات، والعمليات، فكل حركية مركبة بطبعها ناتجة عن إدراكات وحسابات وقيم الفاعل في قطاع نشاط عن طريق خيار سلوكي " العمليات ".

في حالتي التعاون والنزاع ركزنا على تطبيق هذا المنهج في هذه الدراسة من أجل تفكيك العلاقات الجزائرية – المغربية كفاعلين اساسين أثرا على تعطيل مسار اتحاد المغرب العربي في إطار عملياتي وهي الخلافات، ومن خلال عدة متغيرات منها الداخلية والإقليمية والدولية في إطار نسقي محدد بتعطيل مسار الاتحاد.

هذا المنهج يجعل من التفكيك آلية للوقوف على الظواهر محل الدراسة في أبسط جزئياتها بما يضمن بناء قراءة منطقية أقرب للموضوعية.

المنهج الإحصائي:

يستخدم المنهج الإحصائي لجمع البيانات والمعلومات اللازمة، فأي دراسة علمية وتطبيقية تحتاج إلى إحصاءات دقيقة تمكن الباحث من التعامل مع الموضوع من خلال البيانات والمعطيات الرقمية لبناء تحليلات وتفسيرات دقيقة واضحة، وبناءاً على هذا المنهج ستحاول الدراسة فهم وترجمة المقومات الاقتصادية لدول اتحاد المغرب العربي إلى معطيات رياضية، كما وظف هذا المنهج في هذه الدراسة لأجل توضيح ميزانيات التسليح بين الجزائر والمغرب.

الإقتراب النسقي:

جاء هذا الاقتراب ليوضح عمل النظام السياسي كنسق لع بيئتين، داخلية وخارجية، يتفاعل معها بتلقي مجموعة من المدخلات، ومن بعد ذلك يصدر مجموعة من القرارات والمواقف التي تأتي في شكل مخرجات. والهدف من توظيف هذا الاقتراب كان من أجل فهم التغيرات الداخلية والخارجية في نظام الدول المغاربية الذي أدى إلى تطور في مواقفها من مشروع التجربة التكاملية، ومن خلال التغيرات الجديدة الحاصلة في

المنطقة المغاربية على غرار ما شهدته كل من تونس وليبيا في تغيير أنظمتها، مما يفرز مشكلات جديدة لاسيما الأمنية منها التي تؤثر على اتحاد المغرب العربي.

الإقتراب المؤسساتي:

كان الهدف من توظيف هذا الاقتراب في هذه الدراسة لدراسة مؤسسات وهياكل اتحاد المغرب العربي، ومنه ما يحدد مدى التنظيم المؤسساتي الذي يبنى عليه اتحاد المغرب العربي.

❖ **الدراسات السابقة:**

على المستوى المراجع المستخدمة من طرفنا والمطلع عليها بخصوص تغطية إتحاد المغرب العربي والعلاقات المغربية الجزائرية، نجد:

- **صبيحة بخوش:** وهو عبارة عن كتاب بعنوان "**اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989 – 2007**".

عالجت فيه الباحثة من خلال دراستها الإشكالية التالية: هل ظهر هذا التكتل في ذلك الوقت بالذات يعود الى توفر الطروف الملائمة للإنتقال من التجزئة الى الوحدة أم الى ظروف قاهرة وحسابات قطرية أملتها الأوضاع الإقليمية من ناحية، او التحديات الدولية من ناحية أخرى؟

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية، نخلص إلى أهمها:

- محاولة التكامل بين عدد من الدول لا تتطلب توفر عدة مقومات أساسية بقدر ما تتطلب التوافق ووحدة الهدف.
- أن إستمرار االنزاع الصحراء الغربية لن يسمح بأي حال بقيام مغرب متكامل، وعليه لا توجد محاولات جادة لمغرب عربي إلا بعد التسوية النهائية لنزاع الصحراء الغربية.

- **دراسة لصايج مصطفى:** هي عبارة عن رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تحت عنوان "**تطور العلاقات الجزائرية المغربية 1962 – 2000 دراسة حالة الحدود وقضية الصحراء الغربية**"، عالج من خلالها إشكالية أن الدوافع في السياسة الخارجية للبلدين كانت أحد البنود في تطور العلاقات بين البلدين، وقد خلص في دراسته إلى أن:

- العلاقات الجزائرية المغربية يطغى عليها الجانب الصراعي.

- إن الصراع ذو بعد جيوسياسي وإستراتيجي، وأن الصراع بين نظامين مختلفين.

- **دراسة لرياض بوزرب:** وهي متمثلة في رسالة ماجستير في العلاقات الدولية لسنة 2008، تحت عنوان "**النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963 – 1988**"، حاول الباحث الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي العوامل التي تتحكم في غلبة التفاعلات النزاعية في العلاقات الجزائرية المغربية؟

وقد خلص من دراسته إلى النتائج التالية:

- أن المتغيرات الداخلية هي الأكثر تأثيرًا في العلاقات بين البلدين.

- الطابع الإستراتيجي للصحراء الغربية غلب النهج النزاعي في العلاقات بين الدولتين.

❖ **تختلف هذه الدراسة عن نظيرتها من الدراسات المرجعية فيما يلي:**

كونها حاولت تغطية الفترات المعالجة في هذه الدراسات، أما نحن تناولنا الفترات التي عالجتها الدراسات السابقة والفترة التي جاءت بعد تأسيس إتحاد المغرب العربي سنة 1989، بالإضافة لفترة غلق الحدود بداية من سنة 1994.

رغم توحد الملفات المطروحة في دراسة العلاقات بين الجزائر والمغرب في ملف الحدود وقضية الصحراء الغربية، وإتحاد المغرب العربي، إلا إن دراستنا لملف الخلافات في العلاقات الجزائرية المغربية من خلال تداعياتها في تعطيل مسار اتحاد المغرب العربي وعلى العلاقات الثنائية بين البلدين، كما تطرقنا في دراستنا لملف التغيرات الداخلية الحاصلة في بعض دول الاتحاد منها تونس وليبيا بداية من 2011 بدراسة مخرجات هذه التغيرات، ومدى تأثيرها على إتحاد المغرب العربي، بالإضافة لدور أزمة مالي وطبيعة التنافس الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في المنطقة المغاربية كأطراف فاعلة في تعطيل اتحاد المغرب العربي.

❖ **حدود الدراسة:**

1: الحدود المكانية:

ينحصر الإطار المكاني للدراسة في المنطقة المغاربية من خلال البحث والتحليل لمختلف التفاعلات والمتغيرات الإقليمية الحاصلة في المنطقة، سواءًا تلك المتغيرات التي تحدث على مستوى الإتحاد المغاربي أو التهديدات والمستجدات الراهنة في الإقليم بشكل عام وتداعياتها على مسار إتحاد المغرب العربي.

2: الحدود الزمانية:

تأخذ هذه الدراسة فترة زمنية محددة وهي ما بين 1989 – 2015، حيث تعد المرحلة الأبرز في تشكيل إتحاد المغرب العربي الذي تم طرحه كفكرة ثم دخوله حيز التنفيذ سنة 1989، ومن ثم إبراز العوامل المثبطة للتجربة الوحدوية لهذا التنظيم، سواءًا تلك العلاقات الثنائية اللامستقرة بين الجزائر والمغرب، والتحديات الجديدة خاصة الثورات العربية في المنطقة (تونس وليبيا) بداية من سنة 2011 وما صاحبها من مخرجات أمنية حيث لا تزال تداعياتها تؤثر في مسار إستكمال الوحدة المغاربية.

❖ **تقسيم الدراسة:**

ينقسم البناء المنهجي للدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة:

مقدمة: تناولنا فيها تمهيداً للموضوع، والدراسات السابقة والمناهج المستعملة.

يتناول **الفصل الأول: البعد الأنطولوجي والمعرفي لإتحاد المغرب العربي** من خلال التطرق إلى الطرح الفكري في تشكيل إتحاد المغرب العربي، وتحديد سياقه الجغرافي مع ما تملكه المنطقة من مقومات جيو –استراتيجية تضفي خصائص القوة لبنية الإتحاد، والوقوف على أهم المقومات التي ساعدت في تشكيل هذه المبادرة، والأهداف التي يضطلع إليها. ومن ثم مقاربة التجربة التكاملية المغاربية بمنظورات العلاقات الدولية، ووضعه في سياقه النظري الملائم خاصة النظرية الوظيفية الجديدة التي تهتم بدراسة التكاملات والتكتلات الإقليمية، والإستعانة بالنظرية الواقعية لتوصيف الضغوطات النسقية للنظام الدولي في السلوك الخارجي للدول المغاربية، والإستفادة من نظرية المباريات لتحليل العلاقات اللامستقرة والمتنافرة بين الجزائر والمغرب وآثارها على إتحاد المغرب العربي.

يتناول **الفصل الثاني: طبيعة العلاقات الجزائرية – المغربية وآثارها على إتحاد المغرب العربي،** بحيث تمظهرت الأطر الخلافية بين الجزائر والمغرب في العلاقات الثنائية بين البلدين، ومنه تتجلى المظاهر الخلافية والتنافسية على الأداء التكاملي خاصة مع غلق الحدود بين الدولتين، والدخول في معضلة أمنية من خلال السباق نحو التسلح، وتأثير قضية الصحراء الغربية كمتغير صراعي من خلال المواقف والأهداف والمصالح المتناقضة حول القضية التي شكلت رهان جيوسياسي بين الجزائر والمغرب، وكأحد المحددات في لعبة التوازنات الإقليمية بين الطرفين (البحث حول الريادة الإقليمية).

يتناول **الفصل الثالث: القضايا الإقليمية الراهنة وآثارها على بناء واستقرار إتحاد المغرب العربي**، من خلال التحولات السياسية في المنطقة المغاربية (تونس وليبيا بداية من سنة 2011) وما لها من تداعيات أمنية على طول الحدود الجزائرية خاصة مع ليبيا بما تشهده من إنفلات أمني وغياب الدولة، وانتشار تهديدات عابرة للحدود خاصة فيما يخص قضية تهريب الأسلحة وتمدد الجماعات الإرهابية، بالإضافة إلى التدخل الأطلسي في ليبيا، حيث شكلت هذه المتغيرات عراقيل في بناء إتحاد المغرب العربي. والرهانات الحاصلة في منطقة الساحل الإفريقي (الأزمة في مالي) باعتبارها عمق إستراتيجي لإتحاد المغرب العربي، جعل كل من فرنسا تتدخل عسكرياً والجزائر تتبنى مبادرة دبلوماسية سلمية لحل هذه الأزمة. الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المغرب العربي جعلها محل تنافس القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا) حول استقطاب دول الإتحاد، الذي أثر في تعطيل مسار إتحاد المغرب العربي.

خاتمة: توصلت فيها الدراسة إلى أهم النتائج المتعلقة بموضوع البحث.

❖ **الإطار المفهومي للدراسة:**

1- **<u>التحالف:</u>** يعبر التحالف عن علاقة تعاقد بين دولتين أو أكثر يتم من خلالها اتخاذ خطوات الدعم المتبادلة. والتحالف يعتبر بديل لسياسة الإنعزال التي ترفض أي مسؤولية تجاه سلامة دول أخرى، كما ارتبطت تاريخيا سياسة التحالف بسياسة توازن القوى.[1]

2-<u>الإقليم:</u> إقليم الدولة هو ذلك الجزء البري الذي يعيش عليه السكان، والذي يمتد من أسفل باطن الأرض وحتى الفضاء وبإمتداد أفقي إلى البحر إن وجد، لا بد أن تكون للإقليم حدود أرضية وبحرية وفضائية، ويقصد به وجود مساحة محددة من الأرض، لها حدود مميزة تفصلها عن الدول الأخرى المجاورة. كما يعني ذلك الجزء المحدود من الكرة الأرضية، الذي يخضع لسيادة الدولة، كما يعني الحيز الجغرافي الذي يستقر عليه السكان بشكل مشترك تمارس عليه الدولة سلطتها وسيادتها.[2]

3- <u>الإرهاب:</u> يعتبر الإرهاب من أقدم أساليب العنف التي عرفها التاريخ البشري، وهو وثيق الصلة بانتهاك سيادة القانون، واضعاف قدرة الشعب على حكم نفسه بنظام ديموقراطي.

1 عبيس يسرى، ***معجم المصطلحات السياسية*** (مصر: دار البيطاش للنشر والتوزيع، 2009)، ص.20

2 عمر سعد الله، ***الحدود الدولية: النظرية والتطبيق***، (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع،2007)، ص ص.122،123.

الإرهاب هو كل فعل من أفعال العنف او التهديد أيا كانت بواعثه واغراضه يقع تنفيذا لمشروع اجرامي فردي او جماعي ويهدف الى افشاء الرعب بين الناس، او ترويعهم بإيذائهم او تعريض حياتهم او حرياتهم او امنهم للخطر، او الحاق ضرر بالبيئة او أحد الأملاك والمرافق العامة او الخاصة، او احتلالها او الاستيلاء عليها او تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.[1]

عرفه "محمود شريف بسيوني" بأنه استراتيجية تشجيع العنف المرتكب من قبل الأفراد للوصول الى السلطة.[2]

4 – <u>الجريمة المنظمة:</u> هو كل نشاط اجرامي معقد على نطاق واسع، تنفذه مجموعات من الأشخاص على درجة من التنظيم وتهدف الى ثراء للمشتركين فبها على حساب المجتمع وافراده وتتضمن تتهدد الأشخاص.

وجاء في تعريف اخر: هي كل عصابة منظمة عبارة عن جماعة كبيرة نسبيا من الكيانات الإجرامية المستديمة والخاضعة للضبط، ترتكب الجرائم من اجل الربح وتسعى الى خلق نظام للاحتماء من الضوابط الاجتماعية بوسائل غير مشروعة مثل العنف والإفساد والسرقة على نطاق واسع.[3]

5 –<u>النزاع:</u> يقصد بمصطلح نزاع الوضع الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر، أو تعارض مصالحهما حول موضوع أو مسألة معينة، وبدت هذه الأمور متناقضة بينهما، إلا أنها في حالة التقارب بين الطرفين يمكن معالجة هذا الخلاف سلميًا بالطرق الدبلوماسية.

6–<u>الصراع:</u> يستخدم مصطلح الصراع عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد تنخرط في تعارض واسع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة، لأن كلا من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلاً أو تبدو كأنها كذلك.[4]

7–<u>التوتر:</u> هو حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر، ويشير في معناه الضمني إلى نوع من التخوف والشكوك وتصور بتباين المصالح، أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الإنتقام، غير أنه

---

3 أحمد محمود خليل، ***الجريمة المنظمة: الإرهاب وغسل الأموال*** (القاهرة: دار الهناء للنشر والتوزيع، 2009)، ص.11.

4 جميل حزام يحي الفقيه، ***مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام*** (صنعاء: دار الدراسات للنشر، 2000)، ص.7.

[3] عبد الوهاب مصطفى الصيفي وآخرون، ***الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والإتجاهات*** (الرياض: مركز الدراسات والبحوث للنشر، 1999)، ص.26.

[4] حسين قادري، ***النزاعات الدولية: دراسة وتحليل*** (باتنة: منشورات خير جليس، 2007)، ص.11–15.

يبقى في هذا الإطار دون أن يتعداه يشمل تعارضًا فعليًا وصريحًا، وجهودًا متبادلة من الأطراف للتأثير على بعضهم البعض.[1]

9-<u>التكامل والإندماج:</u> هو حالة من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين اجزاء وأطراف تشكل في مجموعتها وحدة أو نظاما بحيث تكون خصائص الوحدة أو النظام ككل غائبة في أي من العناصر المكونة وحدها وتشير كلمة تكامل أو اندماج احيانا الى عملية تحقيق التكامل لا النتيجة ذاتها بالضرورة ويكون التكامل بين القيادات ومراكز الثقل والعمل بين الاطراف المعنية، والتكامل والاندماج مقومات لابد من توفرها أو توفر معظمها لتأمين النجاح المتوخى منها درجة من الهوية المشتركة والملائمة والمصلحة المتبادلة بين الوجدان وإمكانية إقامة الإتصال والتفاعل الاقتصادي والاجتماعي بين أطراف الكامل والاندماج، كما يفترض التناسق في المكاسب والخسارة المشتركة. ولابد من التشديد على أن الاندماج قد يعطي زيادة ملحوظة في القدرة السياسية والنمو الاقتصادي والقدرة العسكرية وكثيرا ما تكون هذه حوافز حاسمة نحو الاندماج والتكامل.[2]

10-<u>التعاون:</u> هو تبادل المساعدة والمؤازرة أو المشاركة أما التعاون كمذهب وكنظام اقتصادي أو اجتماعي فيقوم على التضامن الطوعي بين جماعة من الافراد يقيمون مشروعا اقتصاديا مشتركا هو الجمعية التعاونية ويديرونه بأنفسهم في سبيل تحسين وضعهم الاقتصادي كمنتجين أو مستهلكين وتقوم الجمعيات التعاونية او التعاونيات على مبادئ اساسية منها اكتتاب الاعضاء وتوزيع فائض الربح بينهم على اساس ما يبذله كل عضو في المجهود التعاوني للجمعية وليس على اساس ما قدمه من رأس مال.[3]

---

[1] ***موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفة الدولية***، عبد الواحد ناظم الجاسور (بيروت: دار النهضة العربية، 2008)، "مادة التوتر"، ص.255.

1 ***موسوعة السياسة***، عبد الوهاب الكيالي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995)، "مادة التكامل والإندماج"، ص.779.

2 ***المرجع نفسه***، "مادة التعاون"، ص ص.764،765.

الفصل الأول:

إتحاد المغرب العربي: دراسة انطولوجية معرفية.

المبحث الأول: المعطى التاريخي والجغرافي لمنطقة المغرب العربي.

المبحث الثاني: إتحاد المغرب العربي: المقومات – الأهداف – المؤسسات.

المبحث الثالث: الإطـــــار النظـــــري للدراسة.

تمهيد الفصل:

سنتناول في هذا الفصل إتحاد المغرب العربي في إطاره الأنطولوجي والمعرفي، بحيث ننطلق من المعطى التاريخي لهذا التنظيم، لما تمثله من أهمية تاريخية لظهور فكرة إتحاد المغرب العربي وذلك باستعراض التجارب الوحدوية أثناء الإستعمار الفرنسي. فالمنطقة المغاربية لها أهمية كبيرة من الناحية الجيواستراتيجية بإبراز مختلف المعطيات الجغرافية لهذه المنطقة.

بعد تأسيس إتحاد المغرب العربي سنة 1989 عرجنا على مختلف المقومات التي ساعدت على العمل الوحدوي للدول المغاربية، ثم التطرق إلى مختلف الأهداف التي يرمي الإتحاد إلى تحقيقها من أجل دفع دول الإتحاد إلى المزيد من الاستقرار ومواجهة مختلف الأخطار والتهديدات التي تؤثر على مسار الوحدة، لاسيما بعد بروز قضايا دولية وإقليمية جديدة صاحبت نهاية الحرب الباردة.

وفي الأخير نختم الفصل بإبراز الإطار النظري لدراسة التجربة التكاملية، وواقع العلاقات الدولية بدءًا بالنظرية الواقعية لتفسير تأثير البيئة الدولية على النظم الإقليمية، والإستعانة بالنظرية الوظيفية الجديدة لدراسة التجربة التكاملية، ثم نظرية المباريات خصصناها لدراسة العلاقات الجزائرية – المغربية بحكم أن هاتين الدولتين هما اللاعبان المحوريان في دفع أو تعطيل مسار إتحاد المغرب العربي بإبراز طبيعة العلاقات بين الدولتين.

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وهي على النحو التالي:

المبحث الأول: المعطى التاريخي والجغرافي لمنطقة المغرب العربي.

المبحث الثاني: إتحاد المغرب العربي: المقومات – الأهداف – المؤسسات.

المبحث الثالث: الإطـار النظـــري للدراسة.

المبحث الأول: المعطى التاريخي والجغرافي لمنطقة المغرب العربي.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لفكرة المغرب العربي.

تشكلت منطقة المغرب العربي على إمتداد فترات طويلة بفضل اعتبارات ومتغيرات عديدة ومتداخلة كوحدة جغرافية وعرقية ولغوية متكاملة، وذلك مع جذورها وامتداداتها التاريخية، ومع مرور الزمن بدأت بعض الإعتبارات التاريخية والسوسيولوجية والسياسية تدفع بإتجاه تجذر بعض الخصوصيات التي يمكن إعتبارها كركائز الشخصية الوطنية المغاربية. ولعبت في كثير من الأحيان دور العامل الموحد في مواجهة الأخطار والتحديات التي تواجهها المنطقة.

وترجع المصادر التاريخية فكرة المغرب العربي إلى فترة النضال المشترك ضد الإستعمار الفرنسي، فالفكرة تأسست في القرن الماضي وتطورت عقدًا بعد عقد.[1]

ويشير الكثير من المؤرخين المختصين في شؤون المغرب العربي أن الجذور التاريخية للعمل الوحدوي المغاربي كانت بعد بداية القرن 20، إمتدادًا لحركة النهضة التي ظهرت في المشرق العربي، واستلهامها لتجارب الثورات المختلفة التي ظهرت في شتى أنحاء العالم، وبرزت تحركات تحررية متجانسة الأهداف في المغرب العربي، حيث نشأت في البداية حركة **الشباب التونسي** سنة 1907، ثم حركة **الشباب الجزائري** سنة 1914، ثم تلتها حركة **الشباب المغربي** سنة 1919. وبالرغم من محدودية نشاط ومطالب هذه الحركات وافتقارها للدعم القاعدي الواسع فإنها تمكنت من ضمان أدنى مستلزمات التنسيق والتعاون فيما بينها، بل أدت إلى تكوين لجنات من أجل إستقلال تونس والجزائر سنة 1916، والتي دعت لأول مرة إلى تكوين جمهورية بشمال إفريقيا.[2]

وتشير بعض المصادر التاريخية ترجع إلى "**علي باشا حمبة**" أحد ملهمي الحركة الوطنية التونسية مع بداية القرن العشرين، حيث أثمرت اللقاءات بينه وبين نظرائه في الجزائر والمغرب إلى تأسيس جمعية للدفاع عن العمال المغاربة في باريس سنة 1923 سميت **بنجم شمال إفريقيا**، التي تحولت إلى حزب سياسي ابتداءا من مارس 1926 بقيادة "**مصالي الحاج**".[3]

---

1 جمال عبد الناصر مانع، ***إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية*** (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004)، ص.15.

2 معمر العايب، ***مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية*** (الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2010)، ص ص.31-42.

3 امحمد مالكي، ***الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي*** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1994)، ص.272.

أما المرحلة الثانية من مراحل العمل الوحدوي المغاربي فقد اتسمت بظهور حركات التحرر الوطني في شكل أحزاب سياسية القائمة على أساس النزعة القطرية الضيقة تارة، وتارة أخرى على أساس النظرة الشاملة والتصور الوحدوي لمستقبل المغرب العربي.

ففي سنة 1920 تم انشاء **الحزب الدستوري** التونسي، ثم في سنة 1926 تأسس **نجم شمال افريقيا** الذي سيطر عليه الجزائريون إلا أن مطالبه كانت تتعدى حدود القطر الواحد بحيث ناضل من أجل استقلال كل شمال إفريقيا، أما في المغرب الأقصى فقد تكوّن **حزب الإستقلال** سنة 1943.

فبالرغم من محاولات التنسيق التي تمت بين هذه التنظيمات الوطنية واقتناعها بضرورة الوحدة المغاربية إلا أن الواقع أثبت أن نشاطات وبرامج تلك الحركات كانت مرتبطة بالكفاح ضد المستعمر وتحقيق الإستقلال القطري، وما زاد من عدم فعالية هذه الحركات الوطنية سواء في خدمة الأهداف القطرية الضيقة أو في تحقيق وحدة المغرب العربي في ظل الدولة المستعمرة مما قلص من مجال حرياتها، وبالرغم من أن هذه الحركات الوطنية المغاربية لم تتمكن من بلورة تصور موحد أو ميكانيزمات معينة يمكن من خلالها تحقيق وحدة المغرب العربي فإنها تمكنت من غرس أفكار الوحدة المغاربية في صفوف الطلبة والمثقفين في الخارج واللذين أصبحوا بعد ذلك زعماء في الحركات التحررية الوطنية والتي تحولت الى أنظمة بعد الإستقلال.[1]

تحققت الرغبة في العمل الوحدوي المغاربي بعد ذلك بإنعقاد مؤتمر **طنجة** سنة 1958 بالمغرب الأقصى.[2] إذ لم تعد فكرة المغرب العربي عبارة عن محاولات محتشمة ومتواضعة لتنسيق جهود وبرامج الحركات الوطنية بل أصبحت تعني العمل من أجل تحقيق وحدة فعلية بين الدول المغاربية.[3]

انعقد مؤتمر طنجة من 30/27 أفريل 1985 بحضور ممثلين عن الأحزاب المغاربية، **جبهة التحرير الوطني** من الجزائر، **الحزب الدستوري** من تونس، و**حزب الإستقلال** من المغرب. وقد خرج هذا المؤتمر بمجموعة من القرارات:

- إختيار الشكل الفيديرالي كإطار لوحدة المغرب العربي على أن يتم انشاء المؤسسات الفيديرالية في اجتماعات قمة لاحقة.

1 حسين بوقارة، ***إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي*** (الجزائر: دار هومة للطبع، 2010)، ص ص.14،15.

2 معمر العايب، ***مرجع سابق***، ص.73.

3 صبيحة بخوش، ***إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية*** (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010)، ص.127.

- انشاء جمعية استشارية تأسيسية تختص بالنظر في مسائل المصلحة المشتركة وتقدم توصيات للأجهزة الأخرى لإتحاد المغرب العربي.
- إنشاء أمانة عامة دائمة متكونة من ستة أعضاء عضوين لكل دولة تقوم بتنفيذ قرارات الأجهزة العليا.
- عقد لقاءات دورية بين قادة الدول الثلاثة كل مرة تقتضي الضرورة، ذلك من أجل التشاور والتأكد من تطبيق توصيات الجمعية الاستشارية.
- اعتبار الوحدة المغاربية مشروطة بإستقلال الجزائر، ومن ثم العمل على مساعدة هذه الأخيرة في كفاحها المسلح ضد المستعمر الفرنسي.[1]

بعد استقلال الجزائر كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي مثل **إنشاء اللجنة الإستشارية** للمغرب العربي سنة 1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، ثم **بيان جربة الوحدوي** بين تونس وليبيا سنة 1974، وبعد ذلك **معاهدة مستغانم** بين ليبيا والجزائر، **ومعاهدة الاخاء والوفاق** بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة 1983.[2]

وأخيراً اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة في الجزائر يوم 1988/06/10 بإصدار بيان يوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي بتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.

في 1989/02/17 أعلن عن قيام **اتحاد المغرب العربي** بمدينة مراكش من قبل خمسة دول، وهي: الجزائر، المغرب الأقصى، تونس، ليبيا، موريتانيا. وأصبح الإتحاد ساري المفعول بداية من 1989/03/01.

كانت المغرب أول من تولت رئاسة الاتحاد تدوم ستة أشهر بداية من 1990/02/17، ثم استضافت تونس أول قمة للاتحاد تميزت بتبني عدة قرارات تخص الأمانة العامة وتوسيع **المجلس الإستشاري**. وبعد ذلك من نفس السنة شهدت هذه القمة تبني الاتفاقيات التي تبنتها اللجان الوزارية، وكانت تمن بين أهم هذه الإتفاقيات تعديل القانون الداخلي **للمجلس الإستشاري**، بالإضافة الى إرساء مؤسسات الإتحاد ووضع استراتيجيات طويلة المدى.[3]

1 حسين بوقارة، ***مرجع سابق***، ص ص.20،21.

2 محمد عابد الجابري وآخرون، ***وحدة المغرب العربي*** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص.172.

3 جمال عبد الناصر مانع، ***مرجع سابق***، ص ص. 88-80.

عقدت القمة الثالثة لإتحاد المغرب العربي بـ: "**راس لانوف**" بطرابلس الليبية في 1991/03/10، شهد فيها تبني العديد من الإتفاقيات، وفي 1991/10/15 استقبلت مدينة الدار البيضاء المغربية القادة المغاربة في إطار القمة الرابعة للاتحاد تقرر فيها تحديد مقررات المؤسسات التي تم احداثها. وفي 1992/11/10 استضافت نواكشوط بموريتانيا القمة الخامسة للاتحاد، ثم تولت تونس رئاسة الإتحاد لمدة سنة في 1993/01/10، وذلك من أجل العمل بالتعديلات التي تم إدخالها على بنود الاتفاق الخاص بالاتحاد. ثم الجزائر بدورها تولت رئاسة الإتحاد في 1994/03/10، حيث تم تبني 26 اتفاقا وقع عليه أعضاء الاتحاد، وتوسيع عدد أعضاء **المجلس الاستشاري** الى 16 عضو.[1]

المطلب الثاني: المعطيات الجغرافية لمنطقة المغرب العربي.

تلعب الخصائص الطبيعية والجغرافية دورًا هاماً في الشؤون الإنسانية، فقد رسمت صعوبة طابع التاريخ الدولي بإعتبارها عامل مساعد ومعيق لعملية النمو الاجتماعي والسياسي والإقتصادي. كما أدت دوراً مهما في علاقاتها الدولية.

تشكل منطقة المغرب العربي كتلة جغرافية موحدة متنافسة ذات خصائص متماثلة لا يوجد فواصل بينها وتتخللها فواصل الأقاليم الجغرافية عرضاً. وقد هيأت هذه الأوضاع الجغرافية تشابها كبيرا في الظروف المناخية والإقتصادية والإجتماعية.[2]

إن منطقة المغرب العربي بوقعها الإستراتيجي والحيوي على الكرة الأرضية من خلال تواجدها على ضفتي البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي لشمال إفريقيا، وبإمتدداها للشرق الأوسط وبقربها من أوروبا بإمكانها أن تكون منطقة دولية حرة لنقل الأشخاص والمنتجات.

1- أصل التسمية:

توصف المنطقة بشمال إفريقيا بإعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية والتي يقطعها البحر الأبيض المتوسط بين ثلاث قارات هي: افريقيا، أوروبا، آسيا.[3]

1 جمال عبد الناصر مانع، ***مرجع سابق***، ص.162.

2 صبيحة بخوش، ***مرجع سابق***، ص.77.

3 أمين البار، منير بسكري، ***مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية*** (مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص.39.

هذه التسمية تعود الى الحقبة الإستعمارية بحيث تجعل الموقع الجغرافي هو الأساس في التسمية نتيجة تجاور دوله. تسمية المنطقة بالمغرب العربي تمثل المنطقة الغربية من العالم العربي الإسلامي، حيث تضم أجزاء من البحر الأبيض المتوسط والصحراء والمحيط الأطلسي، وبالتالي تكون مقابلة للمشرق العربي، وهي امتداد طبيعي للأمة العربية في افريقيا، حيث تتكون من خمسة دول وهي: **الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ليبيا، موريتانيا.**[1]

2- الموقع الجغرافي:

يعد الموقع الجغرافي للمغرب العربي من الواقع ذات الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية، وزاد من أهمية الموقع الجغرافي للمنطقة في الفترة الحديثة والمعاصرة خاصة بعد اكتشاف النفط ودوره في الاقتصاد العالمي.

ويقع المغرب العربي على الضفة الجنوبية الغربية للبحر البيض المتوسط، ويمكن تحديد منطقة المغرب العربي الذي يمتد من الغرب الى الشرق على 42° طولاً، أي ما بين خطي طول 17° غرباً (الساحل الأطلسي الموريتاني) و25° شرقاً (الحدود الليبية المصرية) ومن الجنوب إلى الشمال على 19° عرضاً، أي ما بين خطي عرض 15° شمالاً (حدود الجزائر الصحراوية مع مالي) و37° شمال **بنزرت.**[2]

تطل منطقة المغرب العربي على البحر الأبيض المتوسط الذي يحدها شمالاً بساحل طوله 4837 كلم، وعلى المحيط الأطلسي غرباً بساحل طوله 3146 كلم، ويحدها من الشرق مصر والسودان ومن الجنوب دول الساحل الصحراوي.

الجزائر تقع في منطقة وسطى من شمال افريقيا تطل على البحر الأبيض المتوسط شمالاً بساحل طوله 1200 كلم، يحدها النيجر ومالي وموريتانيا جنوباً، وتونس وليبيا شرقاً، والمغرب الأقصى غرباً.

وتقع ليبيا وسط شمال إفريقيا بين المشرق والمغرب العربيين، يحدها من الشرق مصر والسودان، ومن الغرب تونس والجزائر، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل طوله 1800 كلم، ومن الجنوب نيجر وتشاد.

1 أمين البار، منير بسكري، ***مرجع سابق***، ص.40.

2 صبيحة بخوش، ***مرجع سابق***، ص.76.'

أما تونس تقع في الجزء الشمالي الشرقي من المغرب العربي يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل طوله 1300 كلم، ويحدها من الجنوب والشرق ليبيا، ومن الغرب الجزائر.

المملكة المغربية تقع في الجزء الشمالي لإفريقيا، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 537 كلم، والممتد على واجهة المحيط الأطلسي بطول يصل الى حوالي 2446 كلم، يحدها من الشرق الجزائر، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الجنوب الصحراء الغربية.

أما موريتانيا فتقع في الجزء الشمالي الغربي من القارة الإفريقية، يحدها من الشمال الجزائر، ومن الجنوب نهر السينغال، ومن الشرق مالي، ومن الغرب الصحراء الغربية والمحيط الأطلسي بساحل يصل طوله 700 كلم.[1]

3- المناخ والتضاريس:

لقد ترتب عن الموقع الجغرافي أن يكون المغرب العربي متنوع ومتعدد المناخ، ففي الشمال يسيطر مناخ البحر الأبيض المتوسط مع درجات حرارة معتدلة عموماً، تبقى الفوارق بين الصيف الحار والشتاء البارد معقولة، أما المتغيرات الحرارية فهي في الهضاب العليا حيث تفوق 30° مئوية بين شتاء بارد الذي تقارب درجته الصفر، والصيف شديد الحرارة، بينما في الجنوب يتميز بالمناخ الصحراوي.[2]

وتكتسي بلدان المغرب العربي مميزات طبيعية متجانسة كوحدة تضارسها ظاهرة للعيان، حيث تتميز تضاريس كل من الجزائر والمغرب وتونس بوجود سلسلتين جبليتين هما: **الأطلس التلي** في الشمال و**الأطلس الصحراوي** في الجنوب، أما ليبيا وموريتانيا فيعتبران بلدان صحراويان أساساً.[3]

1 جمال عبد الناصر مانع، ***مرجع سابق***، ص ص.22،23.

2 عبد الحميد براهيمي، ***المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية*** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص.29.

3 صبيحة بخوش، ***مرجع سابق***، ص.78.

4- المساحة وعدد السكان:

يتربع المغرب العربي على مساحة تقدر بـ: 5783961 كلم^2 وعدد سكان بـ: 94.479 مليون نسمة، موزعة كالآتي:

البلد	المساحة / كلم^2	عدد السكان / مليون نسمة
الجزائر	2381741	39.5
ليبيا	1759540	6.597
موريتانيا	1032455	3.4
تونس	163610	10.982
المغرب	446550	34

ونجد أن المغرب العربي يغطي حوالي 4% من مساحة اليابسة من الكرة الأرضية و20% من مساحة القارة الإفريقية، و40% من مساحة العالم العربي.[1]

هذه المساحة منحت للمغرب العربي مزايا متعددة منها:

- إتساع المساحة أدى إلى تنوع المناخات والموارد المعدنية مما يؤدي إلى تكامل المغرب العربي.
- هذه المساحة منحت للمغرب العربي ضمانة لحل المشكلات السكانية مستقبلاً.[2]

5- الطاقة والموارد:

تحتوي منطقة المغرب العربي على أراضي زراعية مساحتها حوالي 22.3 مليون هكتار، تعرف طاقة إنتاجية، متذبذبة، ويتوفر فيها معادن ومصار مهمة للطاقة والصناعة أهمها:

- النفط والغاز الطبيعي في الجزائر وليبيا.
- الحديد والرصاص والفوسفات في تونس والمغرب وموريتانيا.[3]

1 صبيحة بخوش، ***مرجع سابق***، ص.76.

2 نعيم الظاهر، ***جغرافية الوطن العربي*** (الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007)، ص.30.

3 مصطفى الفيلالي، ***المغرب العربي الكبير نداء للمستقبل*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.3، 2005)، ص.45.

حيث أن إحتياط للغاز الطبيعي يقدر بـ: 42% من الإحتياطات العالمية، و10% من الإحتياط العالمي الخاصة بالبترول، و 60% من الإحتياط العالمي للفوسفات.[1]

6- الأهمية الإستراتيجية والجيو- سياسية للمغرب العربي.

يشكل الموقع الجغرافي للمغرب العربي همزة وصل بين ضفتي المتوسط (أوروبا وإفريقيا) ومركز للتبادلات الاقتصادية والثقافية بحكم موقعه على البحر الأبيض المتوسط، ونقطة إلتقاء بين ثلاث قارات (آسيا، إفريقيا، أوروبا).

يعتبر المغرب العربي مفترقا للقاء الشمال بالجنوب، وجسراً بين أوروبا وشمال إفريقيا فهو منطقة ذات أهمية إستراتيجية في التوازنات الدولية حيث يشكل المد والجزر المستويين الاقتصادي والسياسي على بلدان المنطقة، ويعتبر ذا بعد استراتيجي بالنسبة الإقليمية والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. هذه المنطقة شكلت مطامع الدول العظمى، وهي تسعى دائماً لمحاولة السيطرة عليها أو اختراقها أو التعاون معها.

تعتبر منطقة المغرب العربي وخاصة سواحل المتوسط طريقاً بحرياً للقوات العسكرية للدول العظمى بين مراكزها الأصلية وقواعدها المنتشرة عبر العالم. كما يشكل المغرب العربي سوقا كبيراً واعداً بالنظر لعدد السكان والثروات الطبيعية ويعد شريان إقتصاد الدول العظمى سواءاً من حيث اليد العاملة ومن حيث الثروات الباطنية، فرضا عن المنتجات الزراعية والثروة السمكية. من هنا تكمن أهمية التحكم في المنطقة كمسألة حيوية ‘إذ من يسيطر على المغرب العربي سيسيطر على البحر الأبيض المتوسط وعلى العمق الافريقي.[2]

1 أمين البار، ***مرجع سابق***، ص.49.

2 ***المرجع نفسه***، ص ص.46-49.

المبحث الثاني: إتحاد المغرب العربي – المقومات والأهداف – المؤسسات.

المطلب الأول: مقومات إتحاد المغرب العربي.

لا شك أن ما عجل بإعلان قيام إتحاد المغرب العربي توفر عدة عوامل ومقومات مشتركة بين دول الإتحاد.

تتلخص مقومات الوحدة المغاربية فيما يلي:

- **وحدة الدين واللغة.**
- **وحدة التاريخ والعيش المشترك.**
- **وحدة الرقعة الجغرافية.**
- **المقومات الإستراتيجية**، التي تنقسم إلى قسمين هما:
  - العامل الاقتصادي.
  - العامل الأمني.

1- وحدة الدين واللغة:

من مقومات الوحدة التي تمتلكها دول الإتحاد التي عجلت في قيامه نجد وحدة الدين واللغة.

فالوحدة الدينية هي بمثابة العامل الأساسي والهام لقيم إتحاد المغرب العربي لأسباب تاريخية، كون أن المنطقة المغاربية إعتنقت الدين الإسلامي منذ أربعة عشر قرناً من الزمان. كما أن شعوب المنطقة مرتبطة ببعضها البعض وغير منفصلة، فالدين الإسلامي يعتبر دعامة أساسية لقيام إتحاد المغرب العربي.

وإطلاعنا على الدساتير تبين لنا بوضوح أن كافة الدساتير المغاربية. قد أكدت إرتباط شعوب المنطقة المغاربية بالدين الإسلامي، مما يعد دعامة أساسية للاتحاد.[1]

أما عن إنتشار اللغة العربية في منطقة المغرب العربي مرتبط أساسا بإنتشار الإسلام، حيث أصبحت اللغة العربية هي السائدة في المنطقة المغاربية، ومن ثم الإسلام واللغة العربية بينهما إرتباط وثيق، فإن إرتباط منطقة المغرب العربي بالدين الإسلامي واللغة العربية عامل من العوامل التي ساعدت في قيام إتحاد

1 (*) نص الدستور الجزائري المعدل لسنة 1996 في المادة الثانية منه على أن "**الإسلام دين الدولة**". أما الدستور التونسي لسنة 1988 نص على أن "**الإسلام دين الدولة التونسية**". والدستور الموريتاني لسنة 1991 نص على ان "**الإسلام دين الشعب والدولة**".

المغرب العربي. وما يؤكد قولنا أنّ جل دساتير الدول المغاربية تؤكد إعتمادها للغة العربية كلغة رسمية ووطنية للشعب وللدولة، وكأداة للتعامل الرسمي والترابط بين الشعوب المغاربية.[1]

2- وحدة التاريخ والرغبة في العيش المشترك:

تعد وحدة التاريخ عاملاً أساسيا في قيام الإتحاد، فمنذ القدم والشعوب المغاربية تعيش معاً تاريخ واحد.

فالغرض من دراسة الإعتبارات التاريخية هو تبيان أن هذه المنطقة كان لها تاريخ مشترك، كان ينظر لها ككتلة متكاملة متناسقة، وعلى هذا الأساس نجد أن معظم الحضارات والإستعمار كان شاملاً لكافة المنطقة.

كان الموقع الإستراتيجي لموقع إفريقيا الشمالية الغربية سببا في أطماع الدول الجنبية فيها منذ العصور القديمة، حيث مرت عدة حضارات على المنطقة المغاربية (الفينيقيين، الرومان، الحضارة الإسلامية)، ثم الإستعمار الأوروبي (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا).

بالنسبة لعامل الرغبة في العيش المشترك، نجد أنه متوفر في الدول المغربية من حيث إتحادهم في العقيدة واللغة والمصالح الاقتصادية والوحدة الجغرافية والتاريخ المشترك جعلهم يرغبون في العيش معاً.[2]

3- وحدة الرقعة الجغرافية:

المنطقة المغاربية هي رقعة جغرافية واحدة، تقع في شمال إفريقيا، مساحتها تقارب ستة ملايين كلم^2، معظمها صحراء التي تكون الإقليم الطبيعي للمغرب العربي، حيث لا يفصل بين وحداتها فاصل طبيعي. فإتساع الرقعة الجغرافية يؤدي إلى التنوع في الإمكانيات والثروات الطبيعية والأقاليم المناخية.

أهمية الترابط الجغرافي يجعل من قيام إتحاد المغرب العربي ضرورة للنهوض بالمصالح المشتركة الناتجة عن الجوار الجغرافي، فالوحدة الجغرافية عامل من عوامل القوة في الوحدة المغاربية.[3]

4- العامل الإستراتيجي:

إنحصرت المقومات الإستراتيجية في قيام إتحاد المغرب العربي على العاملين الاقتصادي والأمني.

---

1 جمال مانع عبد الناصر، ***مرجع سابق***، ص ص.36،37.

2 صبيحة بخوش، ***مرجع سابق***، ص ص.79،80.

3 جمال مانع عبد الناصر، ***مرجع سابق***، ص.40.

أ/ العامل الاقتصادي: تنبع أهمية العامل الاقتصادي من كون إقتصاديات دول الإتحاد متشابهة، فالإمكانيات الزراعية في المنطقة المغاربية تتميز بتنوع بيئتها الطبيعية إذ تشمل الأراضي الغابات، ومناطق شبه رطبة، واقاليم جافة، وأقاليم صحراوية، فهذا التنوع إنعكس على المحاصيل الزراعية بالإضافة على تنوع الثروة الحيوانية.[1]

دول المغرب العربي تمتد على مساحة تقارب ستة ملايين كلم^2، فهذه المساحة تتوزع بين الدول الخمسة بشكل متفاوت، غير أن جزءًا كبيرا منها مناطق صحراوية. وأن المساحة الصالحة للزراعة لا تكاد تتجاوز 4% من المساحة الكلية للمنطقة^2، والجدول التالي يوضح ذلك حسب كل دولة:

الجدول رقم 01: توزيع الأراضي حسب طبيعتها في بلدان المغرب العربي.

الدولة / المساحة الكلية / مليون هكتار		الأراضي الصالحة للزراعة		الأراضي المسقية		الأراضي الرعوية	
		% من المجموع	المساحة م.هـ	% من الصالحة للزراعة	المساحة م.هـ	% من المجموع	المساحة م.هـ
الجزائر	238.174.100	3	7.14	7	0.500	2	4.763
تونس	16.361.100	19.5	3.19	7.5	0.240	4.1	0.671
المغرب	44.655.000	19.4	8.66	13	1.125	17.8	7.948
ليبيا	175.954.00	1	1.7	11	0.187	0.4	0.704
موريتانيا	103.245.500	0.2	0.2	10	0.020	4.8	4.955
المجموع	578.389.600	3.6	21.29	9.7	2.071	3.2	19.042

المصدر: الجدول من اعداد الطالبان الباحثان، استنادا الى المعطيات الواردة في: صبيحة بخوش، ***مرجع سابق***، ص.86.

1 بدري إبتسام، " أثر المحددات الداخلية والدولية في توجيه التكامل في منطقة المغرب العربي"، في:
http://wwww.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3011.html (2016/02/26)

2 صبيحة بخوش، ***مرجع سابق***، ص.86.

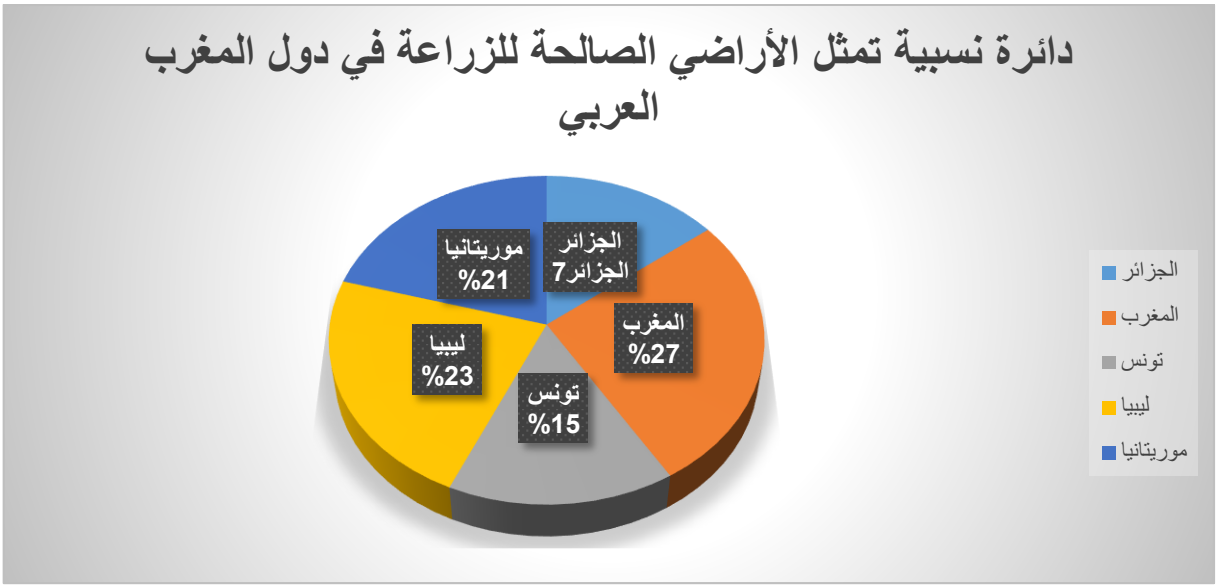

المصدر: دائرة نسبية من إعداد الطالبان الباحثان، إستنادًا إلى المعطيات الواردة في الجدول رقم 01.

يتضح لنا من خلال الجدول والدائرة النسبية أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تبقى ضئيلة نوعاً ما، حيث لا تتعدى 3.6% من المساحة الكلية للمنطقة، أي ما يعادل 21.29 مليون هكتار.

الجدول رقم 02: الثروة الحيوانية لمنطقة المغرب العربي.

البلد	الضأن	الأبقار	الماعز	الدواجن
ليبيا	5.7	0.155	103	24
تونس	7.6	0.770	1.35	35
الجزائر	16.8	1.260	3.12	132
المغرب	16	-	4.7	-
موريتانيا	6.2	1.310	4.13	3.9
المجموع	52.3	3.495	116.3	194.9

الوحدة: مليون رأس.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان، إستناداً إلى المعطيات الواردة في موسوعة الوطن العربي حسب الدول، في: (2016/02/26) ***www.arab7arth.com***

اتضح لنا من خلال هذا الجدول أن دول المغرب العربي تمتلك ثروة حيوانية كبيرة ومتنوعة الأصناف وتشترك فيها جميع دول المغرب العربي.

فيما يخص **الموارد الطاقوية والمعدنية**، فإن منطقة المغرب العربي إقتصادية هائلة تتجلى اساساً في القطاع الطاقوي الذي تتصدره ليبيا والجزائر (النفط)، أما عن الغاز الطبيعي تتصدره الجزائر، بالإضافة إلى القطاع المعدني المتنوع. فهذان القطاعان اساسيان يؤهلان دول المغرب العربي فقامة صناعة متكاملة ومتطورة وتبادل تجاري محكم بين دول المنطقة والعالم الخارجي.

منطقة المغرب العربي تتمتع بمكانة حسنة من حيث حجم ونوعية الموارد الاقتصادية الهامة، فهي تتوفر على موارد اقتصادية كبيرة ومتنوعة موزعة بين الدول الخمس.[1]

وبصفة عامة فإن المغرب العربي يتوفر على ما يلي:

الجدول رقم 03: تنوع المصادر الطاقوية والمعدنية في منطقة المغرب العربي.

	النفط	الغاز الطبيعي	الفوسفات	الكوبالت	الزنك
	مليار برميل	مليار متر^3	مليار طن	مليون طن	مليون طن
القيمة	50	6100	44	210	45
نسبته من الإحتياطي العالمي	%4.58	%3.93	%34	%10	%2
نسبته من الإحتياطي العربي	%7.34	%17.58	–	–	–

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان، إستناداً إلى المعطيات الواردة في: صبيحة بخوش، ***مرجع سابق***. ص.89.

1 صبيحة بخوش، ***مرجع سابق***، ص.88.

خريطة رقم (1): توزيع الثروات الطبيعية في دول المغرب العربي.

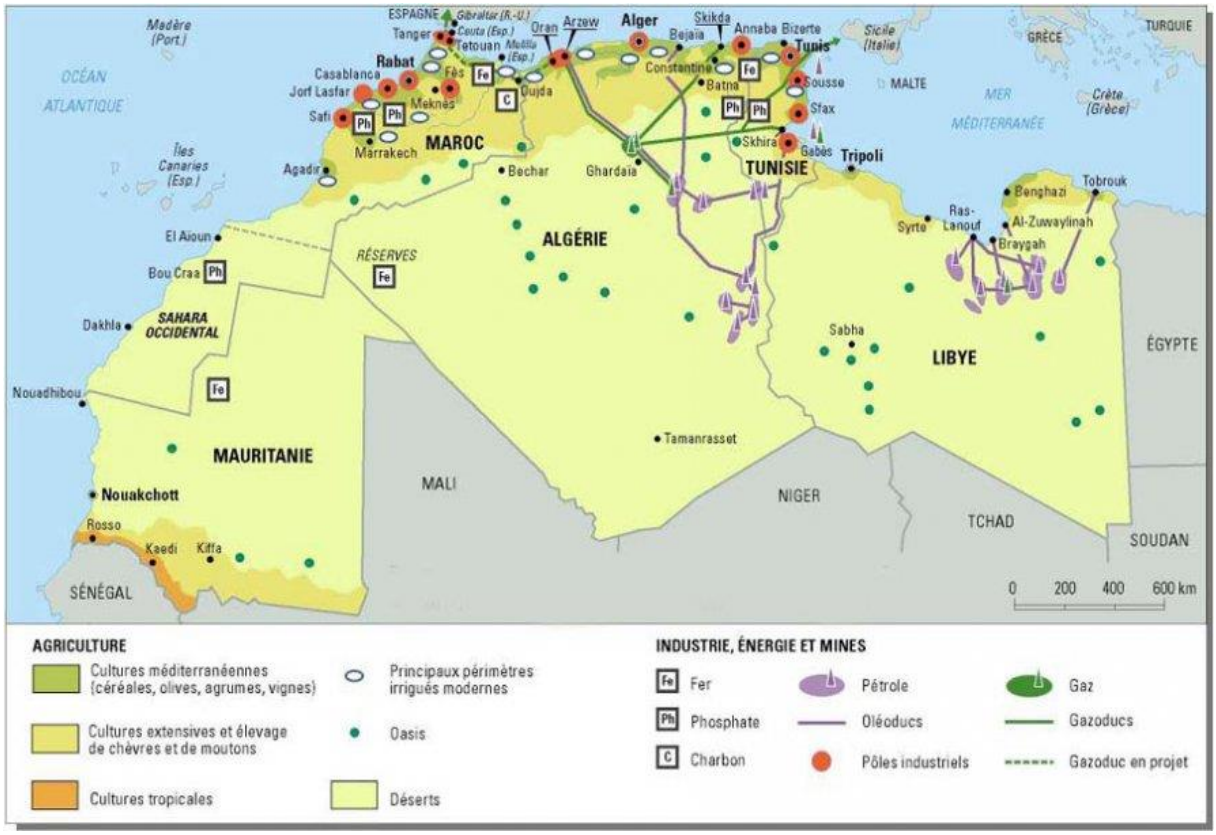

Source : ***http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/maghrebeco1994***

ب/ العامل الأمني: يعتبر هذان العاملان أحد أهم العوامل التي دفعت بدول المغرب العربي نحو الوحدة، فهذان العاملان يمثلان تهديداً حقيقيا لأمن وإستقرار المنطقة، خاصة على إثر الهجمات المتتالية التي تعرضت لها ليبيا قبل وبعد قيم إتحاد المغرب العربي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الشمال الأطلسي.

وكذلك الإعتداءات على تونس بسبب تواجد مقر الهيئة الفلسطينية بها من طرف إسرائيل، بالإضافة إلى التوتر الموريتاني – السنغالي، والنزاع الليبي – التشادي.[1]

واخيراً مشكلة الصحراء الغربية التي تعتبر من أحد العوامل الأساسية التي دفعت بدول المغرب العربي نحو الإتحاد، فبقيام الإتحاد يجد القادة المغاربة الصيغة المناسبة لحل قضية الصحراء الغربية بتوحيد المواقف والمصالح، لاسيما بين الجزائر والمغرب الأقصى [(*)]. وهذه القضية تشكل خطراً كامنًا على أمن وإستقرار

1 جمال مانع عبد الناصر، ***مرجع سابق***، ص.46.

(*) نتناول هذا الشأن في إطار طبيعة العلاقات الجزائرية – المغربية ضمن الفصل الثاني.

منطقة المغرب العربي، لأنه لا يمكن بناء مغرب عربي موحد دون الوصول إلى حل نهائي لقضية الصحراء الغربية، فإن تصاعدت هذه القضية يمكن أن تكون عاملاً أساسيا في ضعف وتدهور الإتحاد.[1]

المطلب الثاني: أهداف إتحاد المغرب العربي.

إنه من الأهداف السياسية والدولية للاتحاد تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات الدول المغاربية والدفاع عن حقوقها، وهو بذلك يهدف إلى "**تمتين أواصر الأخوة التي تربط دول الأعضاء وتقويها مع بعضها البعض**".

إن السعي لهذه الأهداف يساعد من جهة على مواجهة المخاطر التي تتعرض لها المنطقة المغاربية أو إحدى دولها، ومن جهة أخرى يساعد على استقلالها، كما تساهم بفعالية في إزالة صور النزاعات الإقليمية، ولهذا الغرض تسعى الدول لصيانة السلام المؤسس على العدل والإنصاف، وفي هذا السياق تنتهج الدول سياسة مشتركة في مختلف الميادين التي تهدف بها إلى تحقيق الوفاق بين دول الأعضاء، وذلك بإقامة تعاون وطيد بينهما يقوم على أساس الحوار.[2]

بالنظر إلى معاهدة إتحاد المغرب العربي، يمكن أن نصنف الأهداف التي على الدول المغاربية تحقيقها إلى عدة أنواع من الأهداف في ميادين مختلفة منها السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية لبلوغ الهدف النهائي وهو الوحدة المغاربية.

وجاءت ديباجة المعاهدة والمادتين الثانية والثالثة منها محددة الأهداف التي يمكن الوصول اليها عبر الالتزام بهذه المعاهدة نتطرق اليها عبر المجالات التالية:

1- الأهداف السياسية:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها ببعضها البعض، وذلك عن طريق الإندماج التدريجي في الإتحاد، بغية مجابهة جميع أشكال التمزق والإنقسام التي شهدتها المنطقة سواء بفعل المستعمر أو نتيجة لأهواء القادة والرؤساء، وعن طريق هذا الهدف يمكن المحافظة على إستقلال المنطقة، وتوجيه جهودها نحو تنمية بلدانها.

1 جمال مانع عبد الناصر، ***مرجع سابق***، ص ص.46،47.

2 ***نفس المرجع***، ص.92.

- تحقيق تقدم ورفاهية المجتمعات المغاربية والدفاع عن حقوقها، وذلك عن طريق تنسيق المجهودات في كافة الأصعدة.[1]

2- الأهداف الدفاعية والأمنية:

- تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- صيانة إستقلال كل دولة من الدول الأعضاء.
- كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداءا على الدول الأعضاء الأخرى.
- تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم إرهابي فوق ترابها تمس أمن أو سلامة أي منها أو نظامها السياسي.
- كما تتعهد الدول الأعضاء بالإمتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الإستقلال السياسي أو الوحدة الترابية الأعضاء الأخرى.

ينجر عن هذه الأهداف الأخذ بالمبادئ العامة في العلاقات الدولية منها إحترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها من أي إعتداء سواء من قبل الدول الأعضاء أو من الخارج، وكذلك التشديد على تعايش أنظمة الحكم القائمة، وهذا من شأنه تحقيق المزيد من الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي رغم إختلاف أنظمة الحكم فيها.[2]

ما يكسب الإتحاد القوة هو التنسيق في ميادين الدفاع والأمن وتسوية النزاعات بالطرق السلمية والحوار مما ينعكس إيجابا على صيانة السلم وتقوية الوحدة المغاربية من أجل التفرغ لعملية التنمية وازدهار دول المغرب العربي.[3]

3- الأهداف الإقتصادية:

- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء.

1 ***المادة 2/1*** من معاهدة اتحاد المغرب العربي.

2 ***المادة 3/2*** من معاهدة اتحاد المغرب العربي.

3 صبيحة بخوش، ***مرجع سابق***، ص.

- تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والإجتماعية للدول الأعضاء وإتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.[1]

من خلال هذه الأهداف الاقتصادية يمكن تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية عن طريق التنسيق فيما بينها ورصد كافة الإمكانيات المادية والبشرية التي تزخر بيها منطقة المغرب العربي وتشغيلها عن طريق مشاريع مشتركة بين دولتين أو أكثر بغية الإستفادة للكل.

4- الأهداف الثقافية:

- إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على إختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام، وصيانة الهوية القومية، وإتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة، وإنشاء مؤسسات جامعية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.[2]

إن التشديد على التعاون في مجال التعليم وتنميته إنما يدل على ان للثقافة والتعليم أهمية في اكتساب المعارف والتكنولوجيا. كما أن الإشارة الى صيانة الهوية والتمسك بالقيم الروحية المستمدة من العادات والتقاليد ومن تعاليم الإسلام يبرهن على التمسك بالأصالة كأداة دفع نحو بلوغ الأهداف السابقة.

المطلب الثالث: البناء الهيكلي والمؤسساتي لإتحاد المغرب العربي.

أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 1989/2/17 بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، وفيما يلي نبرز الإطار المؤسساتي لإتحاد المغرب العربي حسب ما جاءت معاهدة انشاء الاتحاد.

حسب اتفاقية التأسيس يتكون الاتحاد من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية على النحو التالي:

1 ***المادة 15*** من معاهدة إتحاد المغرب العربي (الفقرة الثالثة والخامسة).

2 ***المادة 3*** من معاهدة إتحاد المغرب العربي، (الفقرة الرابعة).

01: مجلس الرئاسة.

يتألف من رؤساء الدول الأعضاء وهو أعلى جهاز في الاتحاد، ولإجماع رؤساء الدول الأعضاء فقط سلطة اتخاذ القرار. ويتناوب رؤساء الدول الأعضاء على رئاسة المجلس لمدة سنة.[1]

02: مجلس وزراء الخارجية.

مهمته التحضير لدورات مجلس الرئاسة والنظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة وتنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية. ويتكون المجلس من الوزراء وأمين اللجنة الشعبية المكلفين بالشؤون الخارجية في بلدان الاتحاد. ويشترط حضور جميع الأعضاء لصحة عقد دورته العادية الاستثنائية بدعوة من الرئاسة أو بناء على طلب أحد الأعضاء[2].

03: لجنة المتابعة.

تتألف من الأعضاء الذين تم تعيين كل واحد منهم في مجلس وزراء دولته أو لجنته الشعبية العامة لمتابعة شؤون الاتحاد، وتقوم لجنة المتابعة بمتابعة قضايا الاتحاد بصفة تكاملية مع بقية هيئات الاتحاد، وتعمل بالتنسيق مع بقية الهيئات لاسيما مع الأمانة العامة واللجان الوزارية المتخصصة تفاديا للازدواجية، بينما تعرض لجنة المتابعة نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية.[3]

04: اللجان الوزارية المتخصصة.

عمل مجلس رئاسة الاتحاد على إنشاء عدة لجان وزارية في قراره بتاريخ 1990/1/23 كالآتي: يكون لاتحاد المغرب العربي أربع لجان وزارية متخصصة[4] هي:

1 ***المادة 04*** من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي.
2 ***المادة 08*** من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي.
3 ***المادة 09*** من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي.
4 ***المادة 10*** من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي.

أ- لجنة الأمن الغذائي:

تهتم بقطاعات الفلاحة والثروة الحيوانية، والمياه والغابات، والصناعات الفلاحية والغذائية، واستصلاح الأراضي، والصيد البحري، وتجارة المواد الغذائية، والبحث الزراعي والبيطري، والبيئة، ومؤسسات الدعم الفلاحي.

ب- لجنة الاقتصاد والمالية:

تهتم بميادين التخطيط، والطاقة، والمعادن، والتجارة، والصناعة، والسياحة، والمالية، والجمارك، والتأمين والمصارف وتمويل الاستثمار، والخدمات، والصناعة التقليدية.

ت- لجنة البنية الأساسية:

تهتم بقطاعات التجهيز والأشغال العمومية، والإسكان والعمران، والنقل والمواصلات، والبريد، والري.

ث- لجنة الموارد البشرية:

تهتم بمجالات التعليم، والثقافة، والإعلام، والتكوين، والبحث العلمي، والشؤون الاجتماعية، والتشغيل، والرياضة، والشبيبة، والصحة، والعدل، والإقامة وتنقل الأشخاص، وشؤون الجالية المغاربية.

وتقوم اللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع لجنة المتابعة والأمانة العامة بوضع التصور للخطط والجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الاتحاد المصادق عليه من طرف مجلس الرئاسة.

وكذلك تتكون اللجان الوزارية المتخصصة من الوزارات والأمانات الشعبية المعنية حسب القطاعات التي تدخل في مهامها، كما تتفرع عن اللجان الوزارية المتخصصة مجالس وزارية قطاعية وفرق عمل حسب ما يقتضيه عملها، وعليها الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءات المغاربية.

وتعرض اللجان الوزارية المتخصصة نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية وتمارس نشاطها بالتنسيق مع لجنة المتابعة والأمانة العامة[1].

1 "اتحاد المغرب العربي... الأهداف والهيكل التنظيمي"، في:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/da8782d7-a52a-446b-b55e-7e5dae19d48c#3
(2016/05/15)

05: الأمانة العامة.

للاتحاد أمانة عامة مقرها الرباط، وحسب المعاهدة التأسيسية تتكون من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ومن عدد كاف من الموظفين ينتدبهم الأمين العام قدر الحاجة من بين مواطني الاتحاد على أساس الكفاءة والولاء لأهداف الاتحاد والتوزيع العادل بين الدول الأعضاء ووفقا للوائح الداخلية للأمانة العامة.[1] وتقوم الأمانة العامة بالمهام الأساسية التالية:

- العمل على تنفيذ قرارات مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر أجهزة الاتحاد.
- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.
- إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق، وإبداء الرأي المتخصص مع الاستعانة وعلى وجه الأولوية وعند الاقتضاء بالكفاءات المغاربية.
- إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الاتحاد.
- الاضطلاع بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع البلد المضيف وتوثيق هذه الأعمال[2].
- حفظ وثائق ومستندات الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ومجلس الشورى والهيئة القضائية وكل مستند رسمي للاتحاد بما فيها وثائق المصادقة على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في إطار الاتحاد.
- العمل على التنسيق بين الأجهزة الاتحادية المتخصصة في المجالات الإعلامية والتوثيق، بهدف تكوين رصيد متطور من المعلومات الإحصائية والمرجعية عن الدول الأعضاء في مختلف القطاعات وأوجه نشاط العمل الاتحادي، وجعلها متاحة للممارسين.
- ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانات العامة للتجمعات العربية لتحديد ميادين التعاون تعزيزا للعمل العربي المشترك، والتعاون مع التجمعات المماثلة الأفريقية والتجمعات والمنظمات الدولية الأخرى وذلك بالتنسيق مع أجهزة الاتحاد.
- ربط الصلة بالجمعيات الشعبية والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الاتحاد[3].

---

1 ***المادة 11*** من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي.

2 "اتحاد المغرب العربي... الأهداف والهيكل التنظيمي"، ***مرجع سابق.***

3 ***http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/ETEHAD-MAG/sec03.doc_cvt.htm*** (2016/05/15)

06: مجلس الشورى.

ويمثل مجلس الشورى الجهاز التشريعي للاتحاد، ويتألف من عشرين عضوا عن كل دولة عضو في الاتحاد يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة. ويبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات، كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه. ويتكون المجلس من اللجان الوزارية المتخصصة.[1]

07: الهيئة القضائية.

تتألف من قاضيين عن كل دولة تعيّنهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، ويتم تجديد نصف الهيئة كل ثلاث سنوات، ورئيس الهيئة ينتخب من بين أعضائها لمدة عام ومقرها نواكشوط.

وهي تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى دول الأطراف في النزاع، وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية وتقوم كذلك بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة[2].

1 ***المادة 12*** من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي.

2 ***المادة 13*** من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي.

المبحث الثالث: الإطـــار النظـــري للدراسة.

المطلب الأول: نظرة الواقعية الجديدة للعلاقات ما بين الدول.

الجانب الإبستمولوجي: حولت الواقعية الجديدة بزعامة "**كينيث والتز**"، الملقب بأبي الواقعية الجديدة، تجاوز وإستيعاب النقد الموجه للواقعية الكلاسيكية مقترحا نظرية للمنظومة الدولية، والإبقاء على هذا المستوى من التحليل بإعتباره الوسيلة الوحيدة لفهم سلوكيات الفاعلين الذين يشاركون ويشكلون عناصر هذه المنظومة التي تفرض قيودًا محددة على السلوك، أما العوامل الأخرى كالدين والسياسة والإقتصاد إلى حد ما، تعتبر ثانوية.

تحليل النظرية: صاحب هذه النظرية "**كينيث والتز**"، أين حاول من خلال عمله الشهير "**نظرية في السياسة الدولية**" الذي تجاوز فيها النقد الموجه للواقعية الكلاسيكية من خلال إعادة تهذيب مفاهيم الفوضى، وتوازن القوى وغيرها.

أولاً: مبادئ الواقعية الجديدة: حيث أننا نوجزها في النقاط الخمس التالية:

- النظم السياسية تأخذ شكلين أساسين: تسلسلية وفوضوية، والنظام الدولي يأخذ دائما الشكل الأخير.
- في النظام الفوضوي، كل الدول لها وظائف متشابهة فهي متمايزة من حيث القدرات وليس الوظائف.
- جميع الدول تتميز بخاصة الأنانية وتسعى على الأقل ضمان بقاءها.
- حالة الفوضى في النظام الدولي تدفع دوما نحو خلق نظام لتوازن القوة.
- في أي نظام فوضوي تلجأ الدولة للمساعدة الذاتية، البقاء يقتضي الإستجابة للقوة النسبية ولأفعال الأخرين.[1]

ثانياً: عناصر التحليل الأساسية للفكر الواقعي المعاصر:

1- فوضوية النظام الدولي: المبدأ التنظيمي للنظام الدولي حسب الواقعية الجديدة يأخذ شكل الفوضوية، والفوضى حسبهم هي إنتفاء سلطة دولية، وهذه الحالة لا تسمح فقط بحدوث حروب بل تجعل من الصعب جدا بالنسبة للدول الوصول إلى غايتها، لكن إنتفاء حكومة عالمية لا يعني إنعدام النظام في العالم، فالواقعيون الجدد يميزون بين حالتي الفوضى واللا نظام، رغم أن حالة اللا نظام قد تسود العالم لفترات قصيرة في حالة الحروب العالمية، فالفوضوية هذه يمكن فهمها بشكل أفضل

[1] حكيمي توفيق، ***الحوار النيواقعي–النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/2007)، ص.13.

عند مقارنتها بالنظم الدولية الداخلية. وفي هذا الصدد يقول "**كينيث والتز**" «في ضل الفوضى فإن الأمن هو الهدف الأسمى لكن عندما بقاء وإستمرارية الدول مضمونة ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء والربح والقوة».[1]

2- بنية النظام الدولي: يرى "**والتز**"، أن النظام يتشكل من بنية ووحدات متفاعلة، وفي إعتقاده أن البنية هي المكون الرئيسي للنسق الدولي الذي يجعل التفكير في النظام كله ممكنا[2]، وبصدد التمييز بين أنماط التغيير، حيث قدم "**والتز**"، تعريفا للبنية مكونة من ثلاثة أجزاء بحيث أنها:

-المبدأ التنظيمي للنسق أو المنظومة حيث تتحول الأنساق إذا حل مبدأ تنظيمي مكان آخر، والإنتقال من حقل فوضوي إلى آخر تسلسلي، وهو إنتقال من نسق إلى آخر.

-خصوصيات وظائف الوحدات المختلفة، فالأنساق التسلسلية تتحول إذا ما تم تحديد الوظائف بطريقة مختلفة، وبالنسبة للأنساق الفوضوية – معيار تحول الأنساق ينبع من التخلي عن الجزء الثاني من هذا التعريف، طالما أن النظام تشكله وحدات مختلفة.

-توزيع القدرات بين الوحدات، فالتغييرات في هذا التوزيع تمثل تحولات النظام سواءًا كان فوضويا أو تسلسليا.[3]

3-سياسات المساعدة الذاتية: يؤكد الواقعيون الجدد على أن فوضوية النظام الدولي تستدرج وحدات النظام الدولي إلى إنتهاج سلوك الإعتماد على الذات والمساعدة الذاتية، وإنطلاقا من رؤية السياسات الدولية حقلا للمساعدة الذاتية فإن الأوتاركية (الاكتفاء الذاتي)، سيكون هدفا رئيسيا لكل دولة، والنظام الدولي يحضر كل دولة لتكون قادرة على إدارة شؤونها بنفسها، طالما أنه لا توجد سلطة عليا تتولى هذه الوظيفة.

4-توازن القوى: يرتبط توازن القوى بعنصرين أساسين هما:

الأول: مادي ينصرف إلى وجود تعادل أو تساوي نسبي بين مقدرات القوة العسكرية التي تمتلكها القوى الدولية أو الإقليمية.

---

[1] Kenneth N. Waltz, ***theory of international politics*** (Wesley: Addison, 1979), P.103.

[2] عامر مصباح، ***الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص.210.

[3] Kenneth N. Waltz, Op.cit. p.109.

الثاني: إدراكي خاص، بتوفر الإدراك لدى تلك القوى بأهمية وجود ذلك التعادل بإعتبار الوسيلة المثلى للحفاظ على الأمن ولدى الدول الأخرى بأهمية استمراره، وإذا ما توافر العنصر المادي ثم الإدراكي يتحقق الأمن.[1]

ثانيا: الإتجاهات الحديثة في الفكر الواقعي.

1- واقعية الصعود والهبوط:

صاحب هذه النظرية هو "**روبرت جلبن**"، وصاحب كتاب "**الحرب والتغيير في السياسة العالمية**"، حيث رد على من إدَّعى أن الواقعية تقيم فقط سياسات الأمن العسكري وتنزع إلى تجاهل القوى الإقتصادية، حيث دمج دراسة السياسة الدولية بالقوة الإقتصادية ومحاولته تفسير صعود وهبوط القوى العظمى في النظام الدولي، حيث أن إنتقال مراكز القوة لا يكون عادة إلا بحرب تشمل النظام بأكمله.[2]

وقد كتب "**جلبن**" في إطار جدل متنام حول الإنحدار المفترض الذي تعانيه الولايات المتحدة في مجال العلاقات الدولية في ضوء الإنتعاش الإقتصادي الكبير بوجه خاص الذي شهدته أوروبا واليابان بعد الدمار الذي لحق بها خلال الحرب العالمية الثانية.

على الرغم من الإهتمام الأكبر الذي حظيت به أعمال" **بول كينيدي**" في أواخر الثمانينيات، فان كتاب "**جلبن**" "**الحرب والتغيير في السياسة العالمية**"، يظل محاولة مهمة لتركيز النقاش في إطار نظرية شاملة حول صعود وهبوط الدول، تكون قراءة هذا العمل في محاولته دمج الطروحات سواءا على مستوى النظام الدولي أو على مستوى الدول منفردة في إطار هذا النظام، حيث بدا ببعض الفرضيات حول الدول، وسعى إلى شرح بزوغ الأنظمة وتغيرها ضمن إطار الخيار العقلاني.[3]

كما أنه ميز ما بين ثلاثة أنواع من التغيرات في العلاقات الدولية، فالتغيير التفاعلي يعني ببساطة العلاقات المتغيرة بين الدول في إطار موازين قوى محددة، والتغيير المنظومي الذي يطال منظومة الحكم الرشيد، وعدد القوى العظمى بداخلها وإنتقال هوية القوى المسيطرة بعد حرب تشمل النظام بأكمله عادة، وتتضمن

---

[1] جندلي عبد الناصر، ***التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية*** (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007)، ص ص.183،184.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.200.

[3] عبد العالي عبد القادر، ***محاضرات نظرية العلاقات الدولية***، (جامعة سعيدة: كلية الحقوق، 2009)، ص.21.

تحديات لتغيير توزيع القوة ومحاولة الحفاظ على التوزيع القائم، وأخيرا تغيير النظام يعني تبدلا جذريا في اللاعبين وطبيعة النظام بحد ذاته.

يرتكز نموذج "**جلبن**"، على عدد من الإفتراضات حول الدول، يستنتجها الكاتب من الإقتصاديات الصغرى ونظرية الخيار العقلاني، وتتكون من خمسة طروحات أساسية:

- يكون النظام الدولي في حالة استقرار أي حال توازن عندما لا تؤمن أي دولة فيه بفائدة تغيير النظام.
- تحاول دولة ما تغيير النظام الدولي عبر توسع جغرافي واقتصادي وسياسي حتى تصبح التكاليف الهامشية لأي تغيير إضافي مساوي للفوائد المتوقعة أو تفوقها.
- تحاول دولة ما تغيير النظام أن كانت الأرباح المتوقعة تفوق التكاليف المتوقعة.
- متى تم التوصل إلى التوازن بين التكاليف والفوائد الخاصة بأي تغيير مقبل أو بأي توسع.
- تنزع التكاليف الإقتصادية الخاصة بالحفاظ على الوضع القائم إلى الإرتفاع بسرعة أكبر من سرعة تزايد المقدرة الإقتصادية للحفاظ على النظام القائم.[1]

2- الواقعية الدفاعية:

إتجاه يضم أعمالا عديدة في حقل السياسات الدولية والسياسة الخارجية، تتخذ من أعمال "**روبرت جيرفيس**" حول المأزق الأمني 1978، نقطة إنطلاق لها وبدرجة أقل أعمال "**والتز**" حول توازن القوة، ومصطلحات البحث عن الأمن، المأزق الأمني.

الواقعية الدفاعية تحمل نظرة متفائلة نسبيا حول العالم، حيث يحاج دعاة التوجه الدفاعي أن معظم القادة يدركون أن تكاليف الحرب تفوق فوائدها، وأن إستخدام القوة العسكرية للغزو أو التوسع إستراتيجية أمنية مرفوضة من قبل القادة في عصر الإعتماد المتبادل المعقد والعولمة، ومعظم الحروب رد أسبابها إلى القوى الغير عقلانية مثل النزعة العسكرية المفرطة.

رواد التوجه الدفاعي يرفضون فكرة أن المعضلة الأمنية تفرز دائما نزاعات حادة، وفي هذا الإطار يصحح الواقعيون الدفاعيون بعض التصدعات في فكر "**والتز**".

[1] مارتن غريفتش، ***خمسون مفكرا في العلاقات الدولية*** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص ص.99،100.

يقدم الواقعيون الدفاعيون نظرة حميدة للفوضى وضغوط النظام الدولي، حيث يحاج دعاة هذا الإتجاه أن الأمن سلعة وافرة في النظام الدولي وليست نادرة، وبإمكان مختلف الدول ضمان بقائها، وهي تفترض أن الدول تسعى إلى الأمن أكثر من سعيها إلى النفوذ، وبذلك تتنبأ بأن الدول تعمل على توسيع مصالحها في الخارج عندما تتعرض للتهديد وهي تتوسع في أوقات انعدام الأمن في مواجهة الدول القوية ذات النوايا العدوانية والإندفاعية.[1]

3- الواقعية الهجومية:

هذا التوجه التفسيري للواقعية يخالف المنظور الدفاعي فهي تعارض منظور الواقعية الدفاعية في بحث الدول عن مستوى كافٍ من القوة، بل ترى أن الدول تبحث عن أقصى قدر ممكن من القوة حتى تحافظ على وجودها واستمرارها، ومن أبرز ممثلي هذا التيار "**جون مير شايمر**"، " **ايريك لابس**"، "**فريد زكريا**"، حيث يرون أن الفوضى تشجع كل الدول على تعظيم قوتها النسبية لأنه ليس هناك من دولة تعرف تماما متى تظهر قوى التراجع. يرى "**جون مير شايمر**" في كتابه "**تراجيديا سياسات القوى الكبرى**"، بأن الدول تواجه بيئة غير يقينية حيث تسعى كل دولة الى تحطيم قوة الدول الأخرى وبالتالي تسعى كل دولة إلى امتلاك أقصى ما يمكن من القوة، وقد انطلق في تحليله للسياسات الدولية من تصورات هي:

- **النظام الدولي هو فوضوي:** على اعتبار أن السياسات الدولية تختلف بشكل أساسي عن السياسات المحلية، ففي النظام الدولي لا توجد حكومة عالمية أو سيادة دولية لمحاكمة النزاعات والإتفاقيات الدولية أو منع استعمال القوة.
- **القوى الكبرى فواعل عقلانية:** بحيث تبني الدول استراتيجيات تهدف للحصول على القوة والإحتفاظ بها وزيادتها وتحقيق أمن البقاء القومي.[2]
- **النسق الدولي انماركي:** الدول توظف القوة بكل معطياتها ومعانيها استخداما أو تهديدا باستخدامها لحماية مصالحها أو إنجازاتها او تعزيز أمنها، فالقوى تملك قوى هجومية بإمكانها أن تحطم قوة بعضها البعض.
- **البقاء هو الهدف الأساسي:** تسعى كل الدول لضمان بقائها واستمرارها بكل الوسائل والطرق.

[1] حكيمي توفيق، ***مرجع سابق***، ص. 19،20.

[2] جندلي عبد الناصر، ***مرجع سابق***، ص ص.204،205.

ففي خضم المناقشات السياسية بين الواقعيين الدفاعيين والهجوميين طرحت فكرة **المأزق الأمني** الذي يحدده "**روبرت جرفيس**" في أنه الوضعية التي تصبح فيها الدول تعمل على زيادة أمنها واضعاف أمن الأخرين، فنتيجة للطبيعة الفوضوية للنظام الدولي لا تستطيع الدول أن تحدد أهدافها الحاضرة بدقة وإنما غالبا ما تكون سياستها رد فعل على الفوضوية النظمية الدولية.[1]

(قمنا بتوظيف الواقعية الجديدة من اجل ربط مبدأ الفوضى الناظم للنسق الدولي بالحالة الجزائرية المغربية، إذ يعود النزاع نتيجة إنعدام سلطة عليا تفرض النظام وتحد من اندفاعات الدولتين وتسوية الوضعية بينهما، كما تدفع الفوضى الى اتخاذ كل من الجزائر والمغرب مبدأ المساعدة الذاتية self-help نظراً لغياب أي حكومة مركزية تحقق لها هذه الوظيفة، لذلك على الدولتين الاعتماد على قدراتهما ومواردهما الذاتية لتحقيق مكاسبهما في إطار غلق الحدود).

المطلب الثاني: النظرية الوظيفية الجديدة للتكامل.

على خلاف نظرية القوة (الواقعية الجديدة) كواحدة من النظريات المفسرة للعلاقات الدولية، التي ترى أن العلاقات بين القوى الأساسية والفاعلة في النظام الدولي ما هي إلا علاقات صراع تحكمها مقتضيات القوة ومتطلبات المصلحة القومية، في حين تذهب نظرية التعاون أو التكامل الدولي إلى أن هذه العلاقات، أي العلاقات القائمة بين القوة الرئيسية في النظام الدولي وإن كانت تحكمها عوامل الصراع والقوة لتحقيق المصالح القومية، فإن هذه المصالح يمكن إنجازها على وفق طرق أخرى يكون التعاون في مقدمتها لما تتحمله من فوائد تعم الأطراف المعنية، حيث يفضي التعاون الى تحقيق السلام والإستقرار على عكس الصراع الذي يؤدي إلى إستخدام القوة وخلق الفوضى وعدم الاستقرار.

الإفتراض الذي تقوم عليه نظرية التكامل الدولي يقوم على ثلاثية، وهي: **التطور، الحاجة، المصلحة.** فالتطور الذي شهدته المجتمعات الإنسانية في مختلف المجالات أنتج ذلك مطالب متنوعة وحاجات متزايدة يفترض تحقيقها والعمل على تأمينها. وتأمين هذه الحاجات يمثل مصلحة مشتركة لجميع الأطراف المعنية.

[1] ريتشارد ليتل، ***توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج***، ترجمة: هاني تابري (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص.252.

هذه الأنشطة التعاونية – التكاملية بين قطاعات متخصصة وظيفيا ستؤدي بالدول الأطراف في هذه العملية إلى أن تتكامل هي الأخرى بدورها وتندمج مع بعضها على نحو لا يسمح لأي منها أن تستغني عن الأخرى، وهذا ما ذهب إليه " **ليون ليندبرغ** " في توصيفه لعملية التكامل، أن الدول ستجد نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو الداخلية الرئيسية بإستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى لإتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تقوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة.

فالتكامل يفترض أولاً وجود الرغبة في التعاون بين طرفين أو أكثر تحكمهم حاجات ومصالح مشتركة يسعون إلى تحقيقها، فينتج عن عملية التعاون حالة التكامل.[1]

أولاً: الوظيفية الأصلية.

يعد " ديفيد ميتراني " مؤسس الوظيفية الأصلية، فقد بلور أفكاره بشأنها في الربعينيات من القرن العشرين، ويعرف التكامل بأنه: [نوع من إستقراء لبيعة التطور الذي تشهده المجتمعات، مركزاً على الجانب الفني – التقني]. من خلال هذا التعريف الذي قدمه " ميتراني " يمنح الأفضلية للجانب الفني – التقني (التحتي) لأنه حسبه حقل منتج يحقق التطور والتقدم، منتقدًا بذلك أي إندماج سياسي (فوقي) إلى درجة اعتبار نظريته الوظيفية نظرية تقنية غير سياسية. وهنا يؤكد " ميتراني " على الدور الفعال للمختصين التقنيين في الحقل الفني – التقني في نقل التكامل من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي من دون إهمال دور الفاعلين السياسيين في عملية الإنتقال من مسائل السياسة العليا (High Politics) في الحقل السياسي الى مسائل السياسة الدنيا (Low Politics) في الحقل الفني – التقني من خلال تدعيم هؤلاء المختصين التقنيين وتشجيعهم. وهو ما تؤكده الفرضية الساسية للوظيفية التي مفادها أن التعاون ينطلق من قضايا السياسة الدنيا الاقتصادية والتقنية التي يمكن فصلها عن قضايا السياسة العليا كالشؤون السياسية ومسائل الأمن الوطني، وتلك ذات الأهمية الإيديولوجية والقيمية. ما يبرز في وظيفة " ميتراني " هو **مبدأ الإنتشار** –Spill) Over) الذي يعني به أن التكامل في حقل تقني واحد يساهم بدوره في خلق بعض فرص التكامل في الحقول التقنية الأخرى.[2]

[1] عبد القادر محمد فهمي، ***النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية*** (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010)، ص ص. 147،148.

[2] جندلي عبد الناصر، " التكامل: مقاربة مفاهيمية وتنظيرية "، ***جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية***، ع.3 (أوت 2015)، ص ص.15،16.

مراحل التوحيد السياسي عند اتزيوني: اتزيوني ركز في دراسته على الوحدة السياسية التي قامت بين عدة دول، ورأى أن دراسته هذه الظاهرة لا بد أن تستند إلى أربعة تساؤلات، وهي:

- ما هي الظروف التي ولدت فيها مبادرة الوحدة؟
- ما هي القوى التي توجه تطور الوحدة؟
- ما هو الذي تسلكه الوحدة؟
- ما هو وضع النظام بعد إنتهاء عملية التوحيد؟

كما إستند " اتزيوني " بأربعة مراحل في سبيل تحقيق بناء نموذج تكاملي، وهي:

- حالة ما قبل التوحيد.
- عملية التوحيد من خلال القوى الفاعلة فيها.
- عملية التوحيد من خلال القطاعات التي شملتها.
- نضوج عملية التوحيد ووصولها للنهاية المرسومة.

يرى " اتزيوني " أنه لابد من وجود اعتماد متبادل بين الأطراف في قطاعات معينة حتى يحدث التكامل، ومن هنا يتناول **المرحلة الأولى (مرحلة ما قبل الوحدة)** حيث تبدأ القطاعات التي يجري في نطاقها التعامل المتبادل تتسع ليس في داخل الدولة الواحدة ولكن في إطار نظام الإعتماد المتبادل.

أما **المرحلة الثانية** فهي التي تبرز فيها **قوى التوحيد** والتي تكون لها طبيعة قسرية أو نفعية أو مرتبطة بالهوية الإجتماعية، فالقسرية تتمثل في الجيش والشرطة، والنفعية تتمثل في الجوانب الاقتصادية والإمكانيات الفنية والإدارية، والطبيعة الثالثة لقوى التوحيد تتمثل في الطقوس والشعارات والقيم التي تسود المجتمع يمكن استغلالها في عملية التوحيد.

المرحلة الثالثة تبدأ في الظهور مع تزايد تدفق السلع والأفراد والإتصالات بين الوحدات، كما ينتشر التوحيد (Spillover) من قطاع واحد يشمل قطاعات أخرى. أطلق " اتزيوني " على **المرحلة الرابعة** اسم **مرحلة الإنتهاء (Termination)**، حيث يكون الإتحاد قد إنتشر في مختلف القطاعات ووصوله إلى نقطة النهاية، بمعنى أن تكون المراحل الثلاثة السابقة قد إكتملت مسيرتها.[1]

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية***، تر: وليد عبد الحي (الكويت: دار كاظمة للنشر والتوزيع: 1985)، ص ص. 278-280.

ثانياً: الوظيفية الجديدة.

تعد الوظيفية الجديدة امتداد ورد فعل على الوظيفية الأصلية في آن واحد، لأن هذه الأخيرة تمثل المرجعية الفكرية للوظيفية الجديدة على مستويات المنهج، والبناء النظري والنسق المفاهيمي ووحدة التحليل، فكلاهما تعتمد دراسة التكامل علة المنهج الإستقرائي إنطلاقا من جزئياتها وصولاً الى كلياتها، ومن خصوصياتها إلى عمومياتها. تعتمدان على مفهوم التكامل بوصفه عملية وحالة، وعلى مبدأ الإنتشار وعلى الكيفيات النظرية للوصول إلى التكامل بين الأطراف المشاركة على المستويين الداخلي والخارجي.

داخليا: من خلال توافر القيم المشتركة (تكامل قيمي)، واهمية العملية التكاملية (المكاسب والفائد).

خارجيا: انطلاقا من عنصر الإكراه (القوى الكبرى والنخب الخارجية) متخذة الفواعل عبر – وطنية في إطار التفاعلات الاجتماعية، والإقتصادية، والسياسية والعسكرية الشاملة لوحدات التحليل، إذ تتمحور الوظيفية الجديدة حول فكرة أن الدول تتخلى عن سلطتها لصالح المنظمات والمؤسسات الإقليمية معلنة ولاءها لها، مما ينتج إنشاء سلطة سياسية جديدة تتمتع بسلطة القرار إقليميا إلى غاية بلوغ التكامل.

أما الوظيفية الجديدة كرد فعل على الوظيفية الأصلية، فتكمن أنها جاءت على أنقاض الوظيفية الأصلية كإنتقاد لها، ويمكن حصره في البعد المكاني للتكامل ومؤشراته ودوافعه. فمن حيث البعد المكاني، ففي الوقت الذي لا تقر به الوظيفية الأصلية بوجود رقعة جغرافية محددة نتيجة عدم إعترافها بنهاية الدولة أو زوالها، ترى الوظيفية الجديدة بأن علاقات التكامل لها تأثيرات واضحة على السيادة ولاسيما التنظيم الفيدرالي الذي تطمح الى تحقيقه الوظيفية الجديدة لأن درجة التكامل تكون عالية، ومن ثم إمكانية تحقيق مكاسب وفوائد جمة للأطراف المعنية يعد أمرًا واردًا.

أما على مستوى مؤشرات التكامل فإن تصنيف وظيفية " ميتراني " للمسائل إلى سياسية عليا وسياسية دنيا لا يتماشى مع رؤية كل دولة طرفا في التكامل. ويتحقق التكامل حسب الوظيفية الجديدة بالإرادة السياسية الناتجة عن تحمس صناع قرار الدول المعنية.[1]

[1] عبد الناصر جندلي، ***مرجع سابق***، ص. 16.

1- تكامل القطاعات عند " هاس ":

يسلم " هاس " بأن قرار القيام بعملية تكاملية أو معارضتها يعتمد على توقعات الكسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية التي ستدخل في إطار التكامل، وفي هذا الصدد يقول: [إنه بدلا من الإفتراض بعدم وجود دوافع أنانية وراء سلوك الأطراف فغن الأفضل والأكثر معقولية هو افتراض ذلك بالتركيز على المصالح والفوائد...الخ].

كما يرى " هاس " أن التكامل ينتج عن جهد النخب المعنية في القطاعين العام والخاص لأنهم مدفوعون بدوافع براغماتية بحتة.

حاول " هاس " تنقية النظرية الوظيفية حول التكامل بإدراج عنصر **القوة** الذي غيبه " ميتراني " الذي لم يعطي له الأهمية الكافية، فـ " هاس " يرى أن الفوة غير منفصلة عن الرغبة في تحقيق الرفاه، فالتكامل يسعى لتحقيق الرفاه، والتكامل بدوره يحتاج لشكل من أشكال القوة. لذا لما تكون القوة هدفًا في حد ذاتها لأنها التعبير الملائم المخفف الوصف وسائل عنيفة لتحقيق الرفاه.[1]

ويرى " هاس " أن من الناحية الوظيفية يمكن لبعض البرامج الدولية إذا أبعدت عنها الصراعات الإيديولوجية أن تساهم في تعزيز الرفاه والتكامل الدولي.

مكا يرى " هاس " أن **عملية التعليم (Learning Process)** قد تساعد على تحويل أو تطوير النشاطات الحكومية الموجهة أساسا في زيادة قوة الدولة لتكون نشاطات موجهة إلى زيادة الرفاه، فما أن تدرك أو تتعلم الأطراف أن مصالحها يمكن تحقيقها بشكل أفضل. فالعملية التعليمية تلعب دورها من خلال دفع الأطراف لإعادة النظر في معاني الرفاه والمصلحة الذاتية وإعطاءها مضامين جديدة.

قدم " هاس " مسألة هامة فيما يخص العملية التكاملية وهي **التسييس التدريجي** لأغراض أو أهداف الأطراف لاسيما أن هذه الأهداف اعتبرت منذ البداية أهدافًا فنية وأهداف ليست موضع خلاف، ويتم التسييس من خلال موافقة الأطراف المعنية على البحث في الوسائل التي تعتبر الأنسب لتحقيق تلك الأهداف الفنية أو غير الخلافية.

يقدم " هاس " شرطين يجب توفرهما في الخبراء أو المجموعات الفنية التي تتطوع لأداء المهمة، وهما:

[1] عبد القادر محمد فهمي، ***مرجع سابق***، ص. 149.

- أن تكون المجموعات التطوعية في المنطقة المعنية [منطقة التكامل] أكثر قدرة على إنجاز التكامل من منظمة أو هيئة تضم ممثلين عن كل الدول.
- أن يكون الخبير مسؤولاً في دولته حتى لا يجد أن توصياته قد أهملت، ومن هذا المنطلق إقترح " هاس " أن يجتمع الخبراء الإداريون في مختلف البيروقراطيات الحكومية في الدول والأطراف للبحث لفي إنجاز مسألة محددة.[1]

2- الإنتشار وعملية التكامل عند " هاس ":

استخدم " هاس " مصطلح **الإنتشار (Spillover)** من خلال دراسته لهيئة الصلب والفحم الأوروبية، حيث لاحظ أن من بين النخب المعنية مباشرة بالصلب والفحم كان هناك عدد قليل نسبيا ممن يؤيدون المشروع بقوة، وبعد عدة سنوات من عمل الهيئة أصبح الجزء الأكبر من قادة إتحادات العمال والأحزاب السياسية بمختلف أيديولوجياتها من أنصار هذه الهيئة بعد أن لمست فوائد الهيئة، حيث كانت من الساعين للتكامل الأوروبي، مما يعني أن الذين يحققون منافع من المنظمات فوق القومية في قطاع محدد يميلون إلى تأييد التكامل في قطاعات أخرى. كما أن عملية **التعميم** أو **الإنتشار** من قطاع لآخر يزيد من استفادة الشعوب وتحقيق الرفاهية لهم.[2]

في دراسة أخرى لـ " هاس " بالتعاون مع " فيليب شوميتر " قدما الباحثان ثلاثة متغيرات تساهم وتتداخل في تحقيق الإتحاد السياسي الذي ينطلق من قاعدة الإتحاد الاقتصادي، وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي:

أ- المتغيرات القاعدية: مثل حجم الوحدات، التعددية الاجتماعية داخل الوحدات [أديان، لغات، قوميات...الخ]، الإتساق النخبوي، معدل التعامل بين الوحدات.

ب- المتغيرات لخطة الإتحاد الإقتصادي: حجم السلطة المفوضة للإتحاد، مستوى مشاركة الإتحاد في أعمال الحكومات وأهدافها.

ت- المتغيرات الحركية: نموذج إتخاذ القرار، معدل التعامل بين الوحدات بعد قيام الوحدة الاقتصادية، مستوى قدرة الأطراف على التكيف لمواجهة الأزمات.

وترى الدراسة أن تعميم التكامل أو الوحدة الاقتصادية إلى وحدة سياسية يعتمد بشكل أساسي على النقاط التي يسجلها كل من المتغيرات السابقة، لذا كلما زادت تلك النقاط كان التعميم أكثر إحتمالاً. فالتحول من

[1] عامر مصباح، ***تكامل المغرب العربي الأبعاد والمقاربات*** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص ص.58،59.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.64.

الوحدة الاقتصادية إلى الوحدة السياسية يتوفر على فرصة أكبر في المجتمعات الصناعية كما هو الحال في أوروبا الغربية.

كما نبه " هاس " على أن **عملية التعميم** لا يحدث بشكل آلي ولكنه مرتبط بإرادة الأطراف وإستعدادها للتكيف مع الواقع الجديد من جهة وتعميمها للنجاح في قطاعات أخرى من جهة ثانية.

وبإختصار، فإن وظيفية " هاس " الجديدة تركز على ثلاثة عناصر اساسية هي:

- عنصر **الولاء للتنظيم** الدولي إقليميا كان أو دوليا لإنشاء العملية التكاملية.
- عنصر **التسييس التدريجي** من خلال الإنتقال من المسائل التقنية – الفنية إلى السياسية.
- مبدأ **التعميم** الذي يعني أن التكامل في حقل يؤدي إلى التكامل في حقوق أخرى.[1]

المطلب الثالث: نظرية المباريات / الألعاب.

تعتبر نظرية المباريات أو اللعب من النظريات المطبقة في تحليل النزاعات الدولية، كما يمكن الإعتماد على تطبيق استخداماتها لتفسير السلوكيات الخارجية للدول، إضافة إلى كونها تستعمل في الدراسات الإستراتيجية.

نشأت هذه النظرية وتطورت في علم الرياضيات وعلم الإقتصاد، ثم قام الكثير من الباحثين المهتمين بتحليل وقياس السلوك في العلاقات الدولية بنقل مفاهيمها الرياضية وتكييفها بما يتلاءم مع طبيعة الظواهر في العلاقات الدولية. ومن هؤلاء العلماء "**مارتن شوبيك**" و "**اوسكار مورغن سيرن**"، و"**كارل دوتش**". فنظرية المباريات هي فرع من الرياضيات تهتم بصناعة القرار في التفاعلات الإجتماعية، تطبق على وقائع **(مباريات)**، عندما يوجد هنالك فردان أو أكثر يسميان **(اللاعبين)**، كل واحد يحاول الإختيار بين طريقين أو أكثر للتصرف تسمى **(الإستراتيجيات)**.

وهناك من يعرف نظرية المباريات بأنها: «تقدم وسيلة توضع بواسطتها الإستراتيجية وتحلل... ويتخذ هؤلاء اللاعبون اختيارات عقلانية بين الإستراتيجيات في محاولة لتعظيم الأرباح أو تلبية تفضيلهم ذي المرتبة الأولى...».

ويعرف "**مارتن شوبيك**" المباريات بأنها طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات الصراع.[2]

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، ***مرجع سابق***، ص ص. 285–289.

[2] عامر مصباح، ***مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية*** (الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، 2005)، ص ص.242،243.

ويلخص كل من "***جيمس دورتي***" و "***روبرت بالستغراف***" ، مفهوم نظرية المباراة في المعنى التالي: «إذا أراد الناس في وضعية معينة أن يحققوا الفوز مثلا الحصول على هدف معين يسعى طرف آخر لمنعهم منه– فإن النظرية تقدم أهم العملية الذهنية التي يستخدمونها لحساب السلوك الأفضل لهم واضعين في اعتبارهم أن الطرف الآخر يحسب حركاته بطريقة عقلانية أيضا، وتقدم النظرية كيفية حساب سلوك الطرف المقابل وكيفية التغلب عليه».

نظرية المباريات تتمثل عناصرها فيما يلي: اللاعبون، الاستراتيجية، العوائد، المعلومات.[1]

أولاً: اللعبة الصفرية.

المعنى البسيط هذا النوع من المباراة "**اللعبة الصفرية**" **The Zero–Sum Game**هو ربح طرف وخسارة طرف آخر، وإن ربح طرف يعني خسارة الطرف الآخر، بالمعنى الرياضي، المكسب الذي يحققه الطرف "**أ**" يساوي الخسارة التي يفقدها الطرف "**ب**" كما هو الحال في لعبة الشطرنج والألعاب التي يكون أطرافها إثنين إذ تنتهي كل حركة أو لعبة بما يساوي (+1) لطرف و(−1) للطرف المقابل. أما في مجال العلاقات الدولية، تمثل العبة الصفرية الصراع الدائم الغير قابل للتوفيق إذ يسعى كل طرف إلى إنهاء وجود الطرف الآخر أو الإستسلام. ووفقا لهذا النوع من اللعب، تسعى الدولة إلى تحقيق أقصى حد من الأرباح، والمثال الذي يوضح هذه الفكرة هو الحرب العالمية الثانية التي اسفرت عن هزيمة دول المحور وانهاء وجود النازية والفاشية فالسمة الرئيسية للعبة الصفرية هي الربح الشامل أو الخسارة الشاملة. كما يعتقد "**جيمس دورتي**" و "**روبرت بالستغراف**"، ويشير في هذا الإطار أن اللعبة الصفرية يمكن أن تكون مباراة لشخصين، ولعبة لعدة اشخاص.[2]

في هذا النموذج الصفري أو اللعبة الصفرية، لا يهتم بأي لاعب بالتكلفة التي يمكن أن يتحملها، لأن كل ما يهم أي طرف هو النتيجة التي يسعى أن تكون لصالحه، أي أن الإستراتيجية العقلانية التي يتبعها كل طرف تتمثل بزيادة مكاسبه إلى أقصى درجة ممكنة وخفيف خسارة إلى درجة ممكنة، مع زيادة حجم الخسائر التي يتكبدها خصمه إلى أعلى درجة ممكنة، واضعاف فرص نجاحه إلى أدنى حد ممكن والملاحظ أن هذا النمط الإستراتيجي من نظرية اللعبة تتبعه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.[3]

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، ***مرجع سابق***، ص.335.

[2] عامر مصباح، ***مرجع سابق***، ص.144،145.

[3] عبد القادر محمد فهمي، ***مرجع سابق***، ص.65.

يرى "**كارل دوتش**"، أن اللعبة الصفرية تعد نموذجا للصراع الشديد بين اللاعبين فما يربحه لاعب يخسره لاعب آخر، وما يعتبر نافعا للاعب يعتبر في نفس الوقت ضرارًا بالنسبة للآخر، ولعل هذه الفكرة مستوحاة من فكر "**نيكولاس ميكيافيلي**" حول الصراع، حيث قال بأن الأمير الذي يزيد من قوة غيره ينقص تبعا لذلك من قوته، ويقدم "**كارل دوتش**" استراتيجيات وحلولا بصدد هذا النوع من الصراع الذي لا مصالحة فيه حيث يستند إلى دوافع اللاعبين أو مصلحتهم، لا يمكن أن تتغير وانهم تبعا لذلك لابد أن يظل أعداءًا إلى الأبد.[1]

يعد "**توماس شيلنج**" من ابرز منظري نظرية اللعبة، وينطلق في نظريته من افتراض مفاده أن القوى الدولية، في إطار تعاملها مع بعضها البعض وبسبب وجودها ورغبة منها في ضمان هذا الوجود واستمراره، تسعى تحقيق أهداف أساسية لضمان إنجازها، هذه القوى تتضمن سلوكيات معينة يفترض فيها أن تكون عقلانية، أي أن السلوك السياسي في أي مواقف دولية متأزمة أو قضايا متصارع عليها يفترض أن يكون عقلانيا، ومن سمات السلوك العقلاني أنه لا يفترض استخدام العنف أو الإحتكام إلى منطق القوة العسكرية على نحو مباشر، أنما يلجأ إلى التهديد باستخدامها بطريقة غير مباشرة وعندها تكون النتائج المرجوة اكثر فائدة من الناحية الإستراتيجية، ويرى "**شيلنج**" أن الأطراف المتصارعة أو المتعارضة استراتيجيا تدرك بشكل أو بآخر، أن ثمة مصلحة مشتركة تجمع بينهما، تتمثل في تجنب خسائر متوقعة ومشتركة، كما تدرك أيضا أن ثمة نقطة التقاء يمكن الوصول إليها للتخفيف من حدة الصراع أو تجنب المواجهة، ونقطة الإلتقاء عنده هي الحد الذي يقبل فيه طرفا اللعبة التنازل عن الأرباح في مستواها الأعلى، مقابل تنازلات مقبولة كحد اقصى بمعنى أن كلى الطرفان يتنازلان عن بعض الأهداف مقابل ضمان مصالح مشتركة. يرى "**شيلنج**" أن نظريته تتزاوج بين الصراع والتعاون.[2]

ثانياً: اللعبة غير الصفرية.

ينطلق أصحاب هذه النظرية **The Non-Zero-Game** من افتراضهم أن يكون هناك مجالاً واسعا للتنسيق والتعاون بين طرفي عملية الصراع إذ أنهما قد يخسران معا أو يربحان معا، ويكون السلوك التعاوني هو السمة المميزة للمباراة. وذلك من خلال وجود الديبلوماسية المفتوحة بين أطراف اللعبة، ووجود خطوط للإتصال والتنسيق، والأهم هو الحرص على الحلول الوسطى.[3]

---

[1] عبد القادر محمد فهمي، ***مرجع سابق***، ص.65.

[2] عامر مصباح، ***الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص ص.395،396.

[3] عامر مصباح، ***معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية***، ***مرجع سابق***، ص.145.

خلفية هذه المباراة هو الحساب العقلاني لكلا اللاعبين، الذين يقرران أن الحل الوسط هو الخيار المفضل لكل منهما، وعلى هذا الأساس يصبح الإتجاه التعاوني في المباراة خيارًا عقلانيا رجحت فيه كفة الأرباح على كفة الأضرار بالنسبة لكل طرف.

من الأمثلة الشهيرة على ذلك، أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 ولجوء طرفي الصراع إلى الحل السياسي بدلا من الحسم العسكري في معظم الأحيان، التنافس الصراعي بين الدول هو قبيل الألعاب غير الصفرية، لما تضمنه من مجالات رحبة للمفاوضة والمساومة وبقاء كلا الطرفين فواعل في اللعبة.[1]

اللعبة غير الصفرية تنطلق من قاعد مغايرة تماما لتلك المتبعة في اللعبة الصفرية، فالخيارات المطروحة امام كل الطرفين هي أن لا يكبد أي منهما الآخر خسائر مفرطة أو يتعلق أمامه فرص النجاح أو المكاسب المتوقعة أو التي يمكن أن يخبها، كما يفترض لكل من الطرفين أن لا يتوقع تحقيق أقصى درجة من المكاسب، أي أن كل طرف عليه أن يرتضي بقدر مقبول من الخسائر على حد سواء، وعلى نحو لا يحقق أي منهما ربحًا مطلقا، أو فوزا شاملا لصالحه، مع خسائر مطلقة أو شاملة لخصمه إنما يكون هناك مستوى مقبول من الربح والخسارة لكل من الطرفان، ربح يحققه الطرفين مع خسائر يتحملها كل منهما.[2]

وفي ضوء مما تقدم من هذا المبحث يمكن أن نلاحظ أنَّ الفارق بين اللعبة الصفرية واللعبة غير الصفرية يكمن في طبيعة الفوز والخسارة، فعندما يتنازع طرفان على هدف معين فيفشل أحدهما وينجح الآخر في تحقيق الهدف، نكون امام لعبة صفرية، ولكن إذا لم يتمكن الطرفان من تحقيق الهدف تماما وسعيا إلى التساوم فيما بينهما للحصول على أقل من الهدف الأول، نكون امام النموذج الغير الصفري، لذا فإن الألعاب الصفرية والغير الصفرية مرتبطة في تحديدها بالأطراف والنتائج والبدائل المطروحة لتحقيق الأهداف.[3]

التمييز بين اللعبة الصفرية وغير الصفرية لا يعتمد–كما يعتقد البعض–على إذا ما كانت نتيجة اللعبة هي بقاء طرف وزوال الطرف الأخر. ولكن التمييز يقوم على أساس الفوز الشامل أو الخسارة الشاملة هدف معين وليس بالضرورة على وجود أو عدم وجود الأطراف المتصارعة. وعليه فإن نتائج اللعبة الصفرية في صراعات ومنازعات العالم اليوم تبدو صعبة التحقيق إلا في استثناءات قليلة جدًا، وذلك بسبب عدة عوامل منها طبيعة الأسلحة التي بحوزة بعض القوى الدولية والإقليمية، وكذلك طبيعة التحالفات وتوازنات القوى

[1] عبد القادر محمد فهمي، ***مرجع سابق***، ص.67.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، ***مرجع سابق***، ص.337.

[3] عامر مصباح، ***الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، مرجع سابق***، ص.367.

الدولية، المصالح الإقتصادية المتداخلة والإعتمادية المتبادلة. إن طبيعة الخسائر التي يمكن أن يلحقها بآخر لا تستثنيه من أن يتكبد هو الآخر خسائر باهظة. كل هذه الإعتبارات تخلق حالة من الردع المتبادل وتفرض قيودًا صارمة على حرية الأطراف وحركتهم تحول دون سعيهم لتحقيق نتائج مطلقة في حساب الربح المطلق في صراعاتهم مع الغير.[1]

(تساعد نظرية المباريات في تفسير حجم المكاسب والخسائر التي يكسبها الطرفان اللذان يتفاعلان فيما بينهما في إطار علاقة صراعية، ففي حيز العلاقات الجزائرية المغربية فما يكسبه طرف جراء غلق الحدود يخسره الطرف الآخر حسب اللعبة الصفرية، أو يمكن تقاسم الفوائد والخسائر بين الدولتين حسب اللعبة الغير الصفرية، ويمكن أن نلتمس نتائج غلق الحدود بين الجزائر والمغرب بأنها تؤول نحو اللعبة الغير الصفرية، إذ رغم العلاقات المتوترة هناك مجالات تعاون نسبي كالتبادلات الإقتصادية، والقطاع السياحي. لكن في المجال السياسي والأمني وخاصة قضية الصحراء الغربية هي لعبة صفرية).

<u>استنتاجات الفصل:</u>

- عرفت مرحلة تأسيس اتحاد المغرب العربي عدة محاولات للعمل المغاربي المشترك سواء تعلق الأمر بالفترة السابقة قبل إستقلال أقطاره. حيث تضافرت جهود حركات التحرر المغاربية لتوحيد جهود نيل استقلالها، أو من خلال الفترة اللاحقة أين إنتقلت الوحدة من مجرد فكرة إلى فعل مجسد على أرض الواقع سنة 1989.
- تتمتع منطقة المغرب العربي بعدة مقومات مشتركة كالمقومات الجغرافية التي تتمثل في الموقع والمساحة والمناخ، والمقومات الاقتصادية التي تتمثل في الموارد الطاقوية والمعدنية والصناعية. كل هذه المقومات هي عوامل مساعدة في تشكيل وانشاء اتحاد المغرب العربي.
- إتحاد المغرب العربي يمكن أن يكون في سياق نستطيع ضياغته ضمن التكاملات الوظيفية، حيث ترى النظرية الوظيفية أن الحاجة نحو التكامل هو الذي يؤدي إلى قيام مثل هذه التنظيمات، وربما هذا ما يحتاجه إتحاد المغرب العربي لتعزيز التكامل والترابط بين الوحدات السياسية المشكلة لهذا الإتحاد.

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، ***مرجع سابق***، ص.340.

الفصل الثاني:

طبيعة العلاقات الجزائرية – المغربية.

المبحث الأول: مظاهر الخلاف في العلاقات الجزائرية - المغربية.

المبحث الثاني: قضية الصحراء الغربية: المواقف – الأهداف - الواسائل.

المبحث الثالث: الجزائر والمغرب: لعبة التنافس حول الريادة الإقليمية.

تمهيد الفصل:

سنتناول في هذا الفصل طبيعة العلاقات الجزائرية – المغربية، بحيث ننطلق من مظاهر الخلاف لهذه العلاقات، لما تمثله من أهمية في فهم طبيعة العلاقات بين البلدين، وذلك بالوقوف حول مسألة غلق الحدود بين البلدين منذ 1994 إلى الآن، بالإضافة إلى ملف السباق نحو التسلح الذي يعتبر كمعضلة أمنية حقيقة في المنطقة المغاربية، وكل من الطرفين له تبريراته الخاصة به.

لازالت قضية الصحراء الغربية محدداً ومؤشراً هاماً في فهم العوامل المتحكمة في العلاقات بين البلدين منذ خروج الاحتلال الإسباني في منتصف سبعينيات القرن الماضي. وبدخول المغرب كطرف مستعمر للصحراء الغربية أدى ذلك إلى بروز صراع بين المغرب والجزائر نتيجة لتعارض المواقف والأهداف، الذي جعل من الطرفين العمل بمجموعة من الوسائل لتحقيق الأهداف والمصالح، لما تمثله الصحراء الغربية من أهمية جيو – استراتيجية.

وفي الأخير نختم الفصل بإبراز الإطار التنافسي حول الريادة الإقليمية بين الجزائر والمغرب كنتيجة لمظاهر الخلافات في العلاقات بين البلدين. فطبيعة العلاقات الجزائرية – المغربية باعتبارهما اللاعبان المحوريان في المنطقة المغاربية أثر في مسار إتحاد المغرب العربي الذي تأسس منذ سنة 1989.

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وهي على النحو التالي:

المبحث الأول: مظاهر الخلاف في العلاقات الجزائرية – المغربية.

المبحث الثاني: قضية الصحراء الغربية: المواقف – الأهداف – الوسائل.

المبحث الثالث: الجزائر والمغرب: لعبة التنافس حول الريادة الإقليمية.

المبحث الأول: مظاهر الخلاف في العلاقات الجزائرية – المغربية.

المطلب الأول: مسألة غلق الحدود.

لدى كل من الجزائر والمغرب في الوقت الحالي حكومة مركزية مستقرة نسبيا، وجهاز استخبارات من الطراز الرفيع، وجيش قوي تتطابق رؤاه إلى حد كبير مع رؤى رئيس وملك الدولة. إن لدى كل دولة سجل جيد في مكافحة الإرهاب الداخلي ومحفزات مماثلة في الحفاظ على الأمن في فناءها الخلفي، يبدو أن تنافسهما على النفوذ الإقليمي يقوض من الجوانب المشتركة بينهما. إن العداء المطول بين البلدين يتكتفه التعقيد، وهو ما يفسره توجههما المتباعد عقب الإستقلال–حيث إتجهت المغرب نحو التكتل الغربي، والجزائر إتجهت نحو التكتل الشرقي إبان الحرب الباردة.

لقد تم إغلاق الحدود بين الجزائر والمغرب رسميا منذ عام 1994، عقب تفجيرات مراكش التي إتهمت بها الجزائر، ما دفع المغرب إلى طرد الجزائريين وفرض التأشيرات على الزوار الجزائريين، وقد ردت الجزائر على ذلك بإغلاق الحدود إلى أجل غير مسمى، ورغم أن أزمات أخرى كانت تنشأ بين الحين والأخر، إلا أن الجانبين تحاشيا وقوع صراع كبير مباشر على مدى عقود.[1]

من أهم التطورات السياسية مغاربيا التطور النوعي في العلاقات الجزائرية المغربية بعد الأزمة الأمنية الحاصلة في الجزائر، زاد من قلق الدول المغاربية لاسيما المغرب خوفا من إنتقال الأزمة إلى أراضيها.

إن الإختلاف في طبيعة الأنظمة بين دولتين أو أكثر يعبر أساسا عن التباين الإيديولوجي، وطبيعة فلسفة الحكم التي تمثل الإطار الذي يحدد إطارهما وإتجاهاتهما، مما قد يؤدي إلى زيادة إحتمالات التضارب وإمكانيات التهديد الذي قد يمثله نظام بالنسبة للآخر يختلف عنه كما في حالة العلاقة النزاعية بين النظام الجزائري الجمهوري والنظام المغربي الملكي، وبالتالي فإن المطالب الإقليمية وغلق الحدود ما هي إلا ذرائع للنزاع بين نظامين ليس مختلفين فقط، بل ينظر كل منهما إلى الآخر على أنه مصدر تهديد.[2]

بإعتبار أن المعطيات السياسية هي التي تملك حجية الإقناع ومصداقية أكبر في تفسير: لماذا أدى الخلاف حول ترسيم الحدود إلى صدام مسلح، ثم قطع للعلاقات الدبلوماسية وصولا إلى غلق الحدود؟ كما أن هذا

---

[1] قيش سكتيفل، "المغرب والجزائر: التنقل بين المتنافسين"، في: ***http://www.wachingtoninstute.org/ar/policy-analysis***، (2016/3/5).

[2] علي الشامي، ***عقدة التجزئة في المغرب العربي*** (بيروت: دار الحكمة للنشر، 1998)، ص.222.

المستوى يستمر مع إسمرار الظاهرة النزاعية في العلاقات الجزائرية المغربية، في حين أن المتغير الجغرافي أقصر من عمر الظاهرة مقارنة بالمتغير السياسي والإيديولوجي من جهة، وبالمتغير الإقتصادي من جهة أخرى.[1]

لم تنجح اللقاءات السابقة التي جرت بين الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** والعاهل المغربي **محمد السادس** في تحسين العلاقات الجزائرية المغربية، ومن بين هذه اللقاءات تلك التي جرت على هامش القمة **الأفرو-أوروبية** لسنة 2004 في القاهرة والذي جاء عقب وسطات بالجملة قام بها رؤساء وملوك عرب لكنها لم تنجح وذلك بسبب احتضان المغرب لمجموعة مسلحة جزائرية قيل أنها تورطت في مذبحة في الغرب الجزائري وفرت إلى المغرب، وكانت الدبلوماسية الجزائرية شديدة للغاية، الأمر الذي فهم منه أن الحرب قد تكون على الأبواب بين البلدين، الأمر الذي جعل الرئيس الفرنسي **جاك شيراك** يزور المغرب لمناقشة الموضوع، وبدورها الجزائر أعادت إلى الواجهة السياسية والإعلامية قضية الصحراء الغربية، لاسيما بعد أن أقامت جبهة البوليزاريو مؤتمرها العام في منطقة تندوف.

تتأرجح العلاقات الجزائرية المغربية بين تصريحات دبلوماسية ناعمة ومواقف سياسية متعارضة، وبعد أن بدأ مسؤولو البلدين مؤخرًا تبادل لغة متفائلة بشأن تحسين علاقاتهما السياسية، حيث صرح وزير الداخلية السابق **دحو ولد قابلية** أن حل قضية الحدود المغلقة بين الجزائر والمغرب سيتم في وقت ليس ببعيد، حيث طرحت الجزائر مجموعة من الشروط لفتح الحدود والمتمثلة في:

- الوقف الفوري لحملة التشويه الإعلامي، والموقف العدواني المتنامي حيال الجزائر.
- التعاون الكامل والعملي والفعال لوقف الهجوم الضخم في حق الجزائر بتهريب وتسريب المخدرات.
- وجوب إعتراف المغرب نهائيا بأن الجزائر لديها موقف ثابت ولا رجعة فيه بشأن مسألة الصحراء الغربية.

[1] يحيى أبو زكريا، "العلاقات الجزائرية المغربية"، في: ***http://www.arabtimes.com/writer/zakaria/doc31.html***، (2016/02/13).

وتأتي هذه التطورات في وقت دعت فيه أطراف دولية البلدين إلى إصلاح ما بينهما، وتسوية الحدود البرية المغلقة، من بين هؤلاء الرئيس الفرنسي **فرونسوا هولاند** والأمين العام للأمم المتحدة **بان كي مون** الذي ناشد المغرب والجزائر لفتح الحدود لما فيه مصلحة في المنطقة والمجتمع الدولي ككل.

إنه بغض النظر عن مضمون الشروط التي طرحتها الجزائر يعتبر مؤشرًا على أنها مستعدة لفتح الحدود، بإعتبار أن البلدين الشقيقين لديها قضايا أمنية تتطلب تعاونا ثنائيا.[1]

ردت المغرب سلبا على الشروط الثلاث الجزائرية، فيما يخص تطبيع العلاقات بين البلدين وفتح الحدود بينهما، لكن هذه العلاقات بين البلدين شهدت تحسنا ملحوظا منذ قيام الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية منذ مطلع 2012، حيث تبادلا الجانبان الزيارات الرسمية التي شملت التعاون والنسيق في العديد من القطاعات. رغم أن البلدين يقيمان علاقات دبلوماسية عادية، تبقى الحدود البرية مغلقة، وكل الجهود الدولية والعربية باءت بالفشل.[2]

أما فيما يخص المبادلات التجارية بين الجزائر والمغرب تبقى نسبية مقارنة مع المبادلات التي تقام خارج المنطقة المغاربية، ووفق إحصائيات نشرها مكتب الصرف بالمملكة المغربية جاء حجم المبادلات بين الجزائر والمغرب 2،22 مليار درهم، حيث استورد المغرب من الجزائر ما قيمته 1،75 مليار درهم، وصدرت ما يفوق 272 مليون درهم، وهيمنت المنتجات الطاقوية على الواردات المغربية من الجزائر بنحو 1،72 مليار درهم، و18 مليون درهم من المنتجات النصف مصنعة، و969 مليون درهم من المنتوجات الإستهلاكية، بينما قام المغرب بتصدير 42،4 مليون درهم من المنتجات الغذائية والمشروبات إلى الجزائر، و123 مليون درهم من المنتجات النصف مصنعة، و60 مليون درهم من المنتجات الصناعية، و23،23 مليون درهم من منتجات الإستهلاك، و481 مليون درهم من منتجات الطاقة.[3]

---

[1] عبد الجليل البخاري، "بين الجزائر والمغرب..تفاؤل وتناقض"، في: ***http://www.aljazeera.net/opinions/pages/45024fb0-829c-oca7*** ، (2016/02/13).

[2] "لماذا يستمر اغلاق الحدود البرية بين المغرب والجزائر"، في:

http://www.bbc.co.uk/arabic/interactivity/2013/06/130628_comments_morocco_algeria_border.shtml ، (2016/03/09).

[3] احمد ميمون، "الجزائر أول شريك للملكة المغربية بإفريقيا"، في:

http://www.elhouria.com/index.php/economie/item/23784html ، (2016/03/14).

حققت المبادلات التجارية الجزائرية مع البلدان العربية التي تجاوزت 5،41 مليار دولار لسنة 2012 فائضا تجاريا بنحو 968 مليون دولار لصالح الجزائر.

من خلال الأرقام المقدمة من قبل المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات، تبقى المغرب أول زبون عربي للجزائر بإمتصاصه 1،07 مليار دولار من المبيعات الجزائرية للخارج، واستوردت الجزائر ما قيمته 281،77 مليون دولار من المغرب.[1]

بعد أن عرضنا المبادلات التجارية بين الجزائر والمغرب في إطارها الرسمي، ننتقل إلى التجارة غير الرسمية والموازية، ما يلاحظ من ضعف التجارة الرسمية بين الجزائر والمغرب أدى إلى وجود مبادلات غير رسمية ذات ديناميكية معتبرة ما بين الدولتين وهي تعبير تجاري عن إقتصاد خفي حيوي في المنطقة الحدودية، وهناك قناتين أساسيتين لهذه التجارة هي من جهة التهريب التقليدي أين تنظم الشبكات حول المدن والقرى في المناطق الحدودية التي تستفيد في بعض الأحيان من تعاون السلطات الجمركية، التي تشكل في بعض الحالات بتمييز التدفقات السلعية التي تتخذ هذه القنوات غير الرسمية، وإذا استثنينا تجارة المنتجات غير الشرعية كتهريب المخدرات فإن النشاطات والسلع التي يتم مبادلاتها بالشكل الغير الرسمي تتنوع وتتعلق بـ:

- السلع الآتية من منطقتي وجدة وتلمسان والتي تشمل العديد من المنتجات: (المصبرات الغذائية، الملابس، المنتجات الإلكترونية الصينية، الأجهزة المنزلية، التبغ والكحول والمخدرات، المواد الصيدلانية، المواشي، المواد الطاقوية).
- المنتجات الرفيعة والمعادن النفيسة، حيث أن الرسوم المختلفة تؤدي إلى حركة جوارية غير رسمية عبر الحدود.
- أخيرا: تدفقات تجارية غير رسمية تخص السلع ذات الإحتياجات الأولية المدعمة بقوة في الجزائر منها المواد الغذائية والمواد الطاقوية، وبنسبة دعم أقل بالنسبة للمغرب.[2]

إن التهريب يحدث اضرارا بمصلحة ضريبة الدولة ويتحقق بحرمان الخزينة العامة من الحصول على الضريبة الجمركية التي تعتبر عنصر من مواردها المالية الأساسية. سبب التهريب خسائر إقتصادية لاسيما التي تكبدها الإقتصاد الجزائري بسبب تهريب الوقود والمواد الغذائية المدعمة عبر الحدود الغربية للجزائر، تراوح

---

[1] CNIS (centre national de l'informatique et des statistiques), ***statistiques du commerce extérieure de l'Algérie,*** 2012, p.16.

[2] شيخ فتيحة، ***الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،2007/2006)، ص ص.157،158.

شهريا ما بين 3،7 و4،2 مليون دولار نزولا وصعودا، من شهر جانفي إلى ديسمبر 2011، كما ن قيمة المحجوزات لا تتجاوز نسبة 3% من الحجم الإجمالي المتوقع للمواد المهربة لاسيما الوقود.[1]

وضعية غلق الحدود منذ 1994 بين الجزائر والمغرب تسبب في الركود الإقتصادي والتجاري للبلدين، في مقابل إستفحال أنشطة التهريب وإنتشار القطاع غير المهيكل، ويقدر الخبراء الإقتصاديون خسائر إغلاق الحدود بين البلدين ب: 2% من نسبة النمو.

ويؤكد مختصون في شأن العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين لا يخدم مصلحة الجزائر والمغرب، فالحدود المغلقة بينهما منذ 1994 دفع المناطق الحدودية إلى الإفلاس الإقتصادي في ظل إنتشار القطاع غير المنظم الذي يواصل اضراره بالإقتصاد الوطني للبلدين كما يفوت عليهم فرصا هائلة للإستثمارات والمبدلات التجارية مما يضيع عليها تكريس التنمية الإقتصادية في زمن التكتلات الكبرى واتفاقيات التبادل الحر المحطمة للحواجز الجمركية.[2]

المطلب الثاني: المعضلة الأمنية (السباق نحو التسلح).

أولاً: أرقام دالة.

رغم وضعية المغرب الإقتصادية الصعبة، إحتل المرتبة الخامسة بين كل من الدول العربية من حيث الميزانية العسكرية عام 2008 بمبلغ 3،5 مليار دولار، بينما إحتلت الجزائر المرتبة الثانية في نفس العام بمبلغ 4،5 مليار دولار.

أورد المعهد العالمي للبحث من أجل السلام **(بستوكهولم)** تقريرًا مفصلاً عن تسابق البلدين المغاربيين الجارين نحو التسلح خلال عام 2008، منتهيا إلى تسطير ملاحظات مقلقة، فالمغرب–رغم وضعيته الإقتصادية الصعبة، كبلد مستورد لا منتج للنفط الذي تصاعد سعره خلال عام 2008–احتل المرتبة الخامسة عربيا من حيث الميزانية العسكرية–وذلك بإنفاقه حوالي 3،5 مليار دولار، أي ما يعادل نسبة 16% من ميزانية الدولة المغربية، بينما الجزائر التي كانت تحتل المرتبة الثالثة بين الدول العربية من حيث

[1] سفيان فجري، "تقرير جزائري جديد يحذر الحكومة من خطر فتح الحدود مع المغرب"، في: ***http://www.france24.com/ar/*** ، (2016/02/03).

[2] "20 سنة على إغلاق الحدود بين المغرب والجزائر"، في: ***http://www.assabah.press.ma/index/*** ، (2016/03/10).

الإنفاق العسكري بمبلغ 3،5 مليار دولار عام 2007، صارت في المرتبة الثانية عام 2008 بمبلغ 4،5 مليار دولار.[1]

جدول رقم:(04): الإنفاق العسكري للجزائر والمغرب من 1999 إلى 2007.

السنة / الدولة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الجزائر	1.901	2.205	2.414	2.467	2.453	2.801	2.925	2.992	3.515
% من الإنتاج المحلي	%3.8	%3.4	%3.8	%3.7	%3.2	%3.3	%2.9	%2.7	%3
المغرب	1.425	1.104	1.997	1.900	2.014	2.800	2.030	2.049	2.111
% من الإنتاج المحلي	%3	%2.3	%3.9	%3.6	%3.7	%3.4	%3.4	%3.3	%3.2

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان، استناداً إلى المعطيات الواردة في: بيتر ستالنهايم وآخرون، "بيانات الإنفاق العسكري" في، ***التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي***، تحرير.مركز دراسات الوحدة العربية (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص ص.333-346.

[1] الطيب بوعزة، "هل تستعد الجزائر والمغرب لحرب وشيكة؟"، في: ***http://www.aljazeerz.net/opinions/pages/45024fb0-829c-42bd***، (2016/03/13).

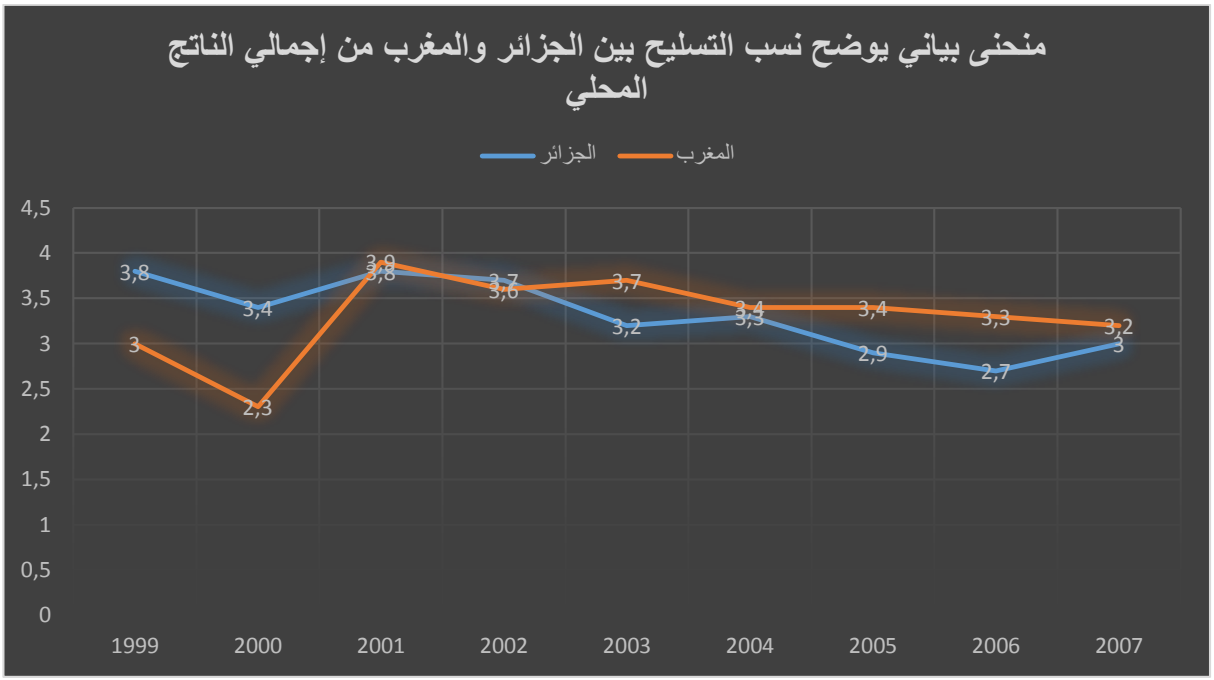

المصدر: منحنى بياني، من إعداد الباحثان، استناداً إلى معطيات الجدول رقم (04).

إذا كانت هذه حصيلة الإنفاق العسكري لسنة 2008، فإن سنة 2009 شهدت ازديادًا ملحوظا، حيث خصصت الجزائر مبلغ 2،25 مليار دولار ليصبح 6.9 مليار دولار، وهذا الإزدياد يلاحظ أيضا في السياسة المالية المغربية، فإذا رجعنا الأرقام بصيغة المقارنة يتضح أن ثمة تصاعدًا مطردًا:

ما بين فترتي 1963 **(حرب الرمال)** و1975، حتى نهاية الثمانينات بداية صراع الصحراء الغربية يهدد بحرب مفتوحة بين البلدين. فالجزائر والمغرب هم زبائن مهمين في سوق الأسلحة، لاسيما الأسلحة المتطورة وبالتالي باهظة الثمن بالعملة الصعبة.[1]

تضاعفت ميزانية المؤسسة العسكرية ما بين 1974 الى 1986: من 1،03 الى 2،43 مليار دولار بالنسبة للجزائر، ومن 887،48 مليون الى 1،7 مليار دولار بالنسبة للمغرب، وفي الفترة الممتدة ما بين 1990 إلى بداية 2000 توقف السباق نحو التسلح نسبيا، لأن المناخ الدولي لم يساعد على بيع الأسلحة بنسبة كبيرة لاسيما بعد سقوط جدار **برلين** والحرب الأهلية التي ضربت الجزائر.

[1] François soudan, "Algérie Maroc le match des armées", ***JAUNE AFRIQUE,*** N.2722 (mars 2013), p.22.

ففي عام 2003 كانت الميزانية العسكرية المغربية لا تتجاوز 2،14 مليار دولار، بينما وصلت في عام 2004 الى 2،8 مليار دولار، لتتجاوز 3 مليارات ونصف المليار دولار.[1] انطلق من جديد السباق الأخوي كما سماه "**فرانسوا سودان**" بداية من سنة 2006، وهو متواصل إلى الآن، فكانت ميزانية الدفاع في الجزائر ما بين سنة 2006 الى سنة 2012 من 3،6 مليار دولار الى 9،8 مليار دولار، بعد أن دفعت ديونها لروسيا والمقدرة ب: 4،7 مليار دولار، وهذا طبعا يتعين على المغرب رفع ميزانية الدفاع من 2،4 الى 3 مليار دولار.[2]

ثانياً: أسباب الإنفاق العسكري.

من خلال الأرقام التي قمنا بعرضها يتبين التنافس المحموم بين البلدين الجارين على إنفاق هذه المبالغ الهائلة، والتي كان أولى أن تنفق في التنمية، ومن هنا نطرح السؤال التالي: ضد من تستعد الجزائر والمغرب بتقوية كل منهما ترسانتها العسكرية؟

ثمة جواب جاهز من الجزائر، وهو أن تصاعد وتيرة الإنفاق على المؤسسة العسكرية وآلياته راجع الى خطة مسبقة كان قد أعلنتها عام 1994، تحت عنوان "**تحديث الجيش الشعبي**"، ومعلوم أن مستلزمات تحديث أي منظومة عسكرية هو الإنفاق لتجديد معداتها، الأمر الذي يجعل تصاعد الميزانية العسكرية أمرًا بديهيا، بل مبررًا.

كما يشير بعض المحللين إلى أن الوضع الأمني الجزائري، وخاصة في سياق الحرب على الإرهاب، يفرض الإستمرار في الرفع من المبلغ المخصص للميزانية العسكرية، قصد تأهيل البنية البشرية واللوجستيكية للجيش الجزائري. غير أن مثل هذا التبرير لا يقنع الملاحظ المغربي، الذي يبدو دوما قلقا تجاه نوايا جاره الجزائر، لأنه عندما ينظر في مبلغ الإنفاق ونوعية السلاح لا يستوعب أن يكون القصد منه فقط هو محاربة الجماعات الإرهابية، بحيث أن الترسانة العسكرية الجزائرية التي يتم تطويرها الآن هي من مستوى محاربة الدول، وليس الجماعات الإرهابية.[3]

---

[1] Sophie DURUT, Luc MOMPAEY, "Dépenses militaires, production et transferts d'armes, compenduim 2014 ", ***Rapport du GRIP***, Bruxelles. (03/2014), p.14.

(*) **GRIP** : le **G**roupe de **R**echerche et D'**I**nformation sur la **P**aix et la sécurité.

[2] François Soudan, ***Op.cit***, p.23.

[3] الطيب بوعزة، ***مرجع سابق.***

وفي المقابل لابد من طرح السؤال ذاته حول سبب الإنفاق العسكري المغربي، لمحاولة الإمساك بفرضيات تفسرها أو تبررها، إذ رغم الإنعكاسات السلبية لإرتفاع سعر النفط خلال عام 2008، ورغم الأزمة المالية والإقتصادية خلال عام 2009، ورغم ما يلاحظ من إنخراط إيجابي للدولة المغربية في إعادة تأهيل البنى التحتية، الملحوظ اليوم في كل من الورشات المفتوحة، وما يتطلبه ذلك من توفير إمكانات مالية مهمة، فإنه على مستوى الميزانية لم يبخل البرلمان المغربي على الإنفاق في مجال تقوية المنظومة العسكرية للجيش المغربي.

غير أن هذا التبرير لا يقنع الملاحظ الجزائري، حيث فسر أن الموقف الجزائري من قضية الصحراء الغربية هو جوهر الخلاف الذي يفسر تسابق المغرب نحو التسلح والإنفاق الكبير على منظومته العسكرية، ومن ثم فحل مشكلة الحراء الغربية سيكون مقدمة لإنهاء ما يمكن أن نسميه بحالة **الحرب الباردة** التي تنهك اقتصاد البلدين، فمنذ نهاية سنة 2007 أي لحظة التوقيع على غلاف مالي يقدر ب: 2،4 مليار دولار لشراء 24 طائرة حربية من نوع **F16** الأمريكية، استمر المغرب بوتيرة متصاعدة في تحديث بنيته العسكرية ليتجاوز رقم الميزانية المخصصة لذلك، حيث قام بتخصيص 3 مليار دولار في سياق ما يسمى بتطبيق "**المخطط الخماسي**" لتحديث الجيش المغربي.

وحسب تصريح مسؤول عسكري مغربي، يقول فيه مبررات انسياق المغرب نحو زيادة الإنفاق العسكري: **(إن هذا رغما عنا فمنذ أربعة عقود ونحن نواجه تهديدات هذا البلد الجار، في إشارة إلى الجزائر)**، كما أن المغرب ينظر بقلق واستهجان لموقف الجزائر من مشكلة الصحراء الغربية، وخاصة بعد طرحه لمشروع تقرير المصير.

ثالثاً: معطيات القوة العسكرية حسب نوعها (القوة البرية – القوة الجوية – القوة البحرية – تعداد الجيش).

إن الحرب الباردة بين الجزائر والمغرب التي لا تزال مستمرة منذ أزيد من ثلاث عقود–تكلفها خسائر فادحة. إذ يكشف تقرير صدر مؤخرًا عن "**مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بواشنطن**" أن الإنفاق العسكري للبلدين أخذ يتضاعف في السنوات الأخيرة، حتى أضحى حسب التقرير يشكل القسط الأكبر من الميزانية العامة، تصل بالنسبة لكل منهما لأزيد من 15%، كما تفوق 5% من الناتج المحلي الإجمالي لهما.[1]

[1] الطيب بوعزة، ***مرجع سابق.***

من الناحية البشرية يتفوق الجيش المغربي على الجيش الجزائري، حيث أن الجيش المغربي أصبحت له خبرة في حربه مع **جبهة البوليزاريو**، أما من ناحية العدد ضلت عدد قوات الجيش المغربي تتزايد منذ 1975، لكنه عرف طفرة كبيرة ما بين 1985 و1990 خلال الحرب مع **جبهة البوليزاريو** بحيث ارتفع من 149 ألف جندي الى 196 ألف جندي في سنة 2012.

أما الجزائر في فترة الذروة (أي العشرية السوداء)، بلغ عدد القوات العسكرية 170 ألف جندي سنة 1980، لكنه انخفض في سنة 1990 إلى 150 ألف جندي، ثم انخفض ثانية إلى 122 ألف في عام 1995، وحتى سنة 2012 ظل عدد القوات الجزائرية 130 ألف جندي.[1]

أما المجال الذي أسهمت فيه الحرب على الإرهاب في الجزائر طورت فيه عدد القوات شبه العسكرية، الدرك الوطني، الأمن والحرس البلدي، الذي ارتفعت من 30 ألف جندي سنة 1986 الى أزيد من 181 ألف في سنة 2004 وهو في تزايد مستمر، نظرًا لدور هذه القوات في حماية الأمن الداخلي للجزائر. في حين لا يتجاوز عدد هذه القوات في المغرب 24 ألف جندي بينهم 21 ألف في الدرك الملكي.[2]

أما تقنيا فإن الدولتين متقاربتين نسبيا، وبينهما تنافس قوي من أجل تقليص الهوة، حيث أن الترسانة التسليحية للمغرب تتمثل ب: 744 دبابة قتالية منها 200 دبابة من نوع (**M1A1SA**)، و559 من المدرعات منها 90 من نوع (**C25-AIFVB**)، و785 ناقلة للجنود مصفحة، 255 مدفعية ذاتية الدفع، 190 مدفعية مقطورة، 39 قاذفة صواريخ من نوع (**MRLS**)، أما القوات الجوية تتوفر على مجموعة 95 طائرة مقاتلة 24 طائرة ومن نوع (**F16**)، و24 طائرة هيليكوبتر هجومية، وتتوفر قوات المغرب البحرية على مركز رئيسي واحد على سطح السفينة، وأربعة زوارق محملة بالصواريخ، و23 من الزوارق الحربية، و4 سفن برمائية. أما فيما يخص الجزائر، حيث تتوفر على نظام تسلحي قوامه 1000 دبابة قتالية منها 300 من نوع (**T-90S**)، وما بين 124 و173 مدرعة، 730 ناقلة جند مصفحة و185 مدفعية ذاتية الدفع، و406 مدفعية مقطورة، و144 قاذفة صواريخ، أما القوات الجوية فتتألف من 175 طائرة مقاتلة منها 44 من نوع (**SU-30**)، و93 طائرة هيليكوبتر هجومية، في حين أن القوات البحرية تملك الجزائر غواصتين، و8 سفن منها 4 سفن كبرى من نوع (**MEKO200**)، و12 زورقا حربيا، وثلاثة سفن برمائية.[3]

---

[1] Laurent Touchard, "Frères ennemis", ***JEUNE AFRIQUE***, N.2722 (Mars 2013), p.27.

[2] الطيب بوعزة، ***مرجع سابق.***

[3] Laurent Touchard, Op.cit, p.28.

الجدول رقم (05): جدول يوضح أهم الأسلحة التي وردتها الجزائر ما بين 1999-2004.

البلد	البلد المورد	العدد المطلوب	إسم السلاح	نوع السلاح	أعوام التسليم	عدد الأسلحة المسلمة
الجزائر	بيلاروسيا	28	Mig 29S	طائرة قتال/هجوم أرضي FGA	1999-2004	28
	روسيا	42	MI8/MI17	مروحية	2002-2004	42
		22	SU-24MK	طائرة قاذفة	2001-2004	18
		3	Drum Tilt	ردار موجه للنيران	2000	1
		3	Plank Shave	ردار مراقبة جوي	2000	1
		6	Pozitiv ME12	ردار مراقبة جوي بحري	2000	2
		96	SS-N-25/kh-35Uran	صاروخ مضاد للسفن	2000-2004	24
		24	Test-71-533mm	طوربيد AS/ASW	2000	8

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان، استناداً على إلى المعطيات الواردة في: سايمون ويزمان، مارك بروملي، "سجل عمليات نقل الأسلحة التقليدية الرئيسية وإنتاجها بموجب تراخيص 2004، في. ***التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي***، تحرير: مركز دراسات الوحدة العربية (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص.666.

بناءًا على هذه المعطيات يتضح أن التقارب نسبي بين البلدين، مع تفوق جزائري في سلاح الجو والسلاح البحري، الأمر الذي يؤكد أن عين كل منهما مركزة على النظر إلى الآخر، وبالتالي فسيرورة التنافس والتسلح، تجري فيهما بنفس الوتيرة تقريبا، فمن المستبعد وقوع حرب بينهما لأنهما يدركان أن أي حرب فعلية لن يكون سوى رابح واحد هو تاجر السلاح الذي سينهكهما معًا.

خريطة رقم (2): روسيا والولايات المتحدة الأمريكية أهم موردي السلاح للجزائر والمغرب.

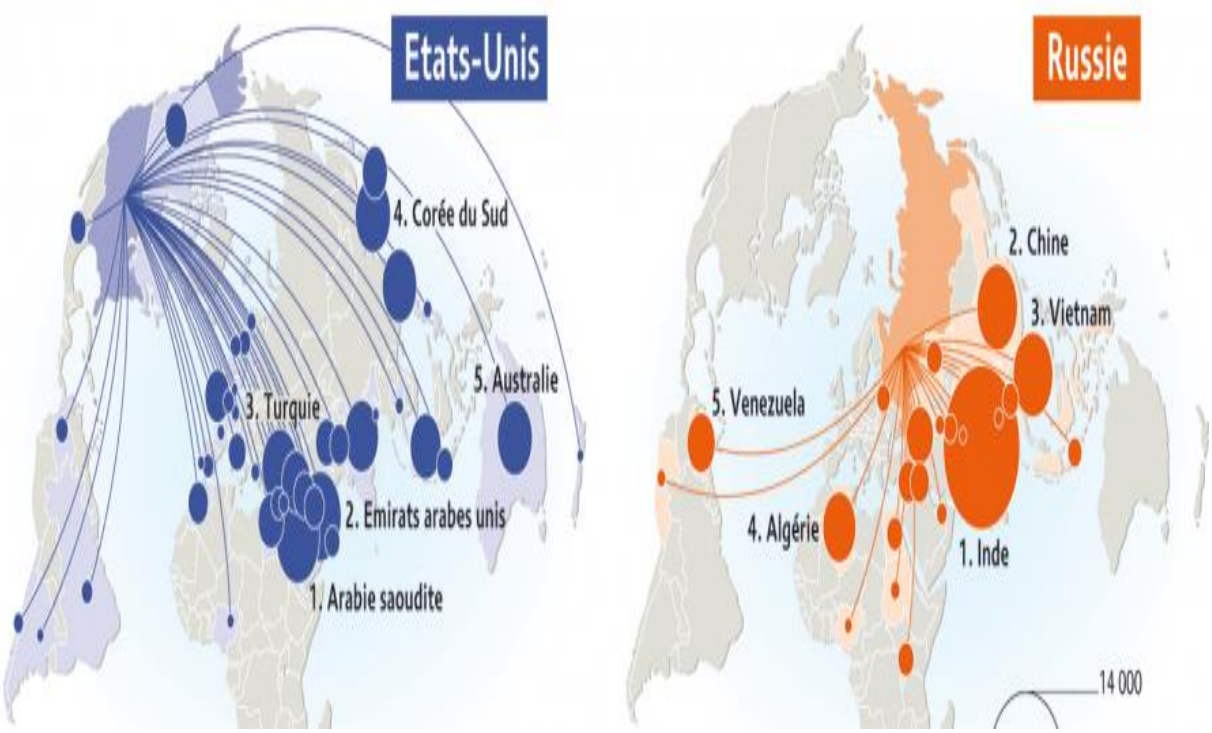

Source : ***http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/ventesdarmes16***

المبحث الثاني: قضية الصحراء الغربية: المواقف – الأهداف – المصالح.

المطلب الأول: التعريف بالصحراء الغربية.

تمتد الصحراء الغربية فوق رقعة من الأرض مساحتها 284 ألف كلم^2، أي أكبر من مساحة لبنان بثمانية وعشرين مرة، وهي تقع بين خطي العرض 27–40 درجة شمالا لخط الاستواء، يجاورها من الشمال **المملكة المغربية** بحدود طولها 445 كلم، ومن الشرق **الجزائر** بحدود طولها 42 كلم، ومن الغرب تطل على المحيط الأطلسي بواجهة بحرية طولها 1400 كلم.

يتألف الكيان الصحراوي من خمس مناطق جغرافية في المناخ والتضاريس وهي:

إقليم الساقية الحمراء: موجود في الشمال، ويعرف أيضا باسم "**النهر الأحمر**" وتتبع هذا الإقليم أهم مدينتين في الصحراء الغربية وهما: **العيون** العاصمة السياسية و**السمارة** العاصمة الروحية.

إقليم رموز وسط–شرق: وهو ذو طبيعة جبلية قاسية، تتكون من صخور غرانيتية صوانية يسوده مناخ قاري جاف، تتفاوت درجات الحرارة بشكل حاد.

إقليم تيرس: في الجنوب مناخه شبه صحراوي وطبيعة متباينة، بغض مرتفعاته جرداء عبارة عن صخور متبعثرة، وبعضها الأخر مغطى بالشجيرات الشوكية.

إقليم أدرار سطف وسط–غرب: يسوده مناخ قاري شبه صحراوي، يتشكل قسمه الشرقي من سلسلة جبال صخرية معدل ارتفاعها حوالي 500 متر، وتخلو مناطق الغرب من كافة مظاهر الحياة، يتواجد فيها سوى أحجار الكوارتر.[1]

إقليم الساحل: وهو عبارة عن شريط ساحلي تتوضع على إمتداده سبخات الملح. تغطي كثبان الرمل مساحات واسعة من جزئه الغربي.[2]

المناخ: في الشمال مناخ رطب صالح للزراعة، وجنوب جاف تتخلله بعض الواحات.

---

[1] ميلود غربي، ***موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية*** (الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2011)، ص.54.

[2] طاهر مسعود، ***نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والوليزاريو*** (دمشق: دار المختار للنشر والتوزيع، 1997)، ص ص.64،63.

الثروات الطبيعية: تحتوي الصحراء الغربية على طبقات أرضية غنية بما لا يحصى من الثروات، مرورا بالثروة الحيوانية وانتهاء بالذهب والماس والأحجار الكريمة، كما توجد موارد الطاقة كالغاز الطبيعي والنفط على الساحل، وإلى جانب كل هذا يوجد الفوسفات، حيث يقدر احتياطه بما يقدر بعشرة ألاف مليون طن.

كما أن منطقة الصحراء الغربية تزخر بثروة حيوانية من الإبل والمواشي إلى الحيوانات البرية الأخرى كالغزال والضباء، علاوة على الثروة السمكية التي تتضمن على 200 نوع من الأسماك والحيتان.[1]

تعداد السكان:

تعد هذه المنطقة من أهم العوائق التقنية التي أعاقت تطبيق مبدأ تقرير المصير في الصحراء الغربية، حيث يعمد كل طرف من أطراف النزاع إلى الإعلان عن العدد الذي يمكن من خلاله تحقيق سياسته وأهدافه، فالمغرب قدر تعداد السكان ب: 176 ألف نسمة، أما جهة البوليزاريو هي الأخرى قدمت رقما بحوالي 500ألف نسمة.

فهناك تضارب في الأرقام، بحيث لا توجد إحصائيات دقيقة لا سيما الهجرات المعتبرة إلى دول الجوار الناتجة عن الإحتلال الإسباني ثم المغربي اللذين انتهجا سياسة تفريغ المدن الرئيسية–خاصة الساحلية منها–من سكانها الأصليين، مما أدى إلى تشتتهم في الداخل والخارج.

وحسب إحصائية لعام 1977–وهي أحدث ما وجدت إحصائيات–فإن عدد السكان هو 700 ألف نسمة، أما الأمم المتحدة فقد قدرت عددهم ما بين 100 ألف و147 ألف نسمة، والبعض الآخر قدرهم بحوالي 250 ألف نسمة، أما في عهد الاحتلال الإسباني فقد قدرتهم إدارته عام 1974 بحوالي 74 ألف نسمة.

يوجد حوالي 18 ألف و542 نسمة في مدينة العيون عاصمة إقليم الساقية الحمراء، بينما يوجد في مدينة الداخلة حوالي 5 ألاف و251 نسمة، ويبلغ عدد اللاجئين الصحراويين الذي تتضارب حوله الأرقام هو الآخر، والموزعين عبر مخيمات بمدينة "**تندوف**" الجزائرية في ناحيتها الغربية على الحدود مع المغرب ما بين 73 ألف و200 ألف لاجئ تحيط لهم دائرتين أمنيتين، الأولى تضمنها فرق الدرك الصحراوي التابعة للبوليزاريو، والثانية تضمنها وحدات الجيش الجزائري. المجتمع الصحراوي مجتمع يدين الجميع فيه بالإسلام وتسود فيه اللغة العربية بلهجة **الحسانية**، غير أن المدارس التي أقامتها إسبانيا في الصحراء الغربية عمت

[1] بوزيد عمر، "نزاع الصحراء: ازمة التسوية الأممية والتقاطب المغربي الجزائري"، في: ***http://www.alasr.ws/articles/view/5651*** ، (2016/03/03).

على نشر اللغة الإسبانية بين المتعلمين، ما ترك أثره في القيادات السياسية التي تتكلم اللغة الإسبانية في تعاملها مع العالم الخارجي.

الشعب الصحراوي في مجمله متكون من البربر الصنهاجيين والزيانيين وعرب بنو حسان، وهم عرب ذو أصول يمنية انتقلوا إلى الصحراء الغربية في القرن 13 ميلادي.[1]

الأهمية الجيواستراتيجية للصحراء الغربية:

تكتسي الصحراء الغربية أهمية حيوية بالنسبة للدوال الجوار، وذلك لما تكتسيه من رهانات وتحديات مزدوجة، فما يكون إيجابيا بالنسبة لهذه الدول، قد يكون سلبيا بالنسبة للدول الأخرى أو العكس، وهو ما يعرف في نظريات العلاقات الدولية باللعبة الصفرية، حيث أن ما يربحه طرف يعد خسارة للطرف الثاني، وهذا ما ينطبق على العلاقات الجزائرية المغربية والبوليزاريو.[2]

خريطة رقم (3): الموقع الجغرافي للصحراء الغربية.

Source : *http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/saharaoccidental*

بعد أن عرَّفنا بالصحراء الغربية، من حيث الموقع الجغرافي والفلكي، وكذلك السكان، نستعرض الآن موقف الجزائر والمغرب من قضية الصحراء الغربية التي تعتبر قضية محورية وحجر الزاوية في

[1] مصطفى الكتاب، محمد بادي، ***النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق*** (دمشق: مكتبة الأسد للطبع، 1998)، ص.9.

[2] بوزيد عمر، ***مرجع سابق.***

العلاقات الجزائرية المغربية، وتعتبر كذلك قضية الصحراء الغربية من الأسباب التي أدت إلى غلق الحدود البرية بين الجزائر والمغرب.

المطلب االثاني: موقف المغرب والجزائر من قضية الصحراء الغربية.

أولا: موقف المغرب:

يشكل مبدأ **الحق التاريخي** القاعدة الرسمية للتحرك المغربي، وهو الإطار المرجعي الذي تبني عليه مختلف الحجج المغربية في مطالبتها باسترجاع إقليم الصحراء الغربية، باعتباره جزء من المغرب الضائع الذي يجب استرجاعه، وجزء من المغرب الكبير الذي يجب بناؤه، وتماشيا مع المغرب الكبير، كما حددها "**علال الفاسي**" والتي تشير الى مختلف الأقاليم التي تشكل امتدادا تاريخيا للسيادة المغربية، ويفسر معارضتها لمبدأ **قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار** كأحد المبادئ الأساسية في تشكيل **منظمة الوحدة الإفريقية.**

إن هذا الأمر يعتبر في المغرب قضية وطنية إتفقت حولها معظم الأحزاب السياسية، والذي يعتبر مغربية الصحراء الغربية مبدأ من المبادئ السياسية التي تدافع عنها، وعموما فالموقف المغربي القائم على الحق التاريخي الذي يستند على مبدأين:

- الأول: وجود علاقات بيعة من السلطان المقيم في بلاد المخزن، وبين القبائل المقيمة في الصحراء.
- الثاني: وهو الإعتراف الثاني والإعتراف الدولي بحدود سلطة المغرب جغرافيا، كما تؤكد ذلك جموع الوثائق المقدمة لمحكمة **العدل الدولية**، التي تثبت حق المغرب التاريخي.[1]

إن مفهوم **الحق التاريخي** في سنده الأول قائم على التصور المغربي لمسألة الحدود، ومسألة السلطة المأطرة أساسا لمفهوم **البيعة**، لرابطة أساسية بالمعنى الحقوقي والتملكي.[2]

فمفهوم **البيعة** بهذا المعنى يترتب عنه علاقات سيادة بمفهوم القانون الغربي، وبالتالي فإن حدود السيادة هي حدود **البيعة**، وأن الحدود تخطط على وجود المجموعات البشرية، التي تدين بالولاء وتبايع السلطان، ولا تحدد على إقليم جغرافي، وذلك أن نظام الحكم الملكي المغربي قبل الاستعمار اعتمد في ممارسة نفوذه على فرض السيادة على الشعب وليس الأرض.[3]

---

[1] علي الشامي، ***مرجع سابق***، ص ص.256،257.

[2] رياض بوزرب، ***النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، 2008/2007)، ص.90.

[3] ميلود غربي، ***مرجع سابق***، ص.45.

أما فيما يخص البند الثاني لهذا المبدأ **التاريخي**، وهو قائم أساسا على مجموع الوثائق والمراسيم الدولية التي تبرز اعتراف دول أخرى بسيادة المغرب على الإقليم، نذكر منها:

- المعاهدة التي أبرمها المغرب مع بريطانيا بتاريخ 13 مارس 1895، والتي تبرز إعتراف بريطانيا بأن الأراضي الصحراوية هي أراضي من صميم التراب المغربي.

انطلاقا من هذا التصور تقدم المملكة المغربية الحجج الكفيلة بإثبات شرعية مطالبها، وبالإضافة الإمتداد الجغرافي، والصلات الدينية والحقوق التاريخية المشتركة مع سكان الصحراء الغربية، يؤكد المغرب على مبايعة بعض القبائل الصحراوية للملك بصفته أمير المؤمنين، ولجوء العديد من الشخصيات الصحراوية– بعد إعلان **جبهة البوليزاريو** الحرب على إسبانيا في 20 ماي 1973–إلى ملك المغرب لإعلان بيعتهم، وهذه المبايعة تعد عقدا سياسيا يترتب عنه ظاهرة السيادة على أرض وسكان الصحراء الغربية. كما يدعم المغرب موقفه بحجج أخرى مثل: مساهمته في تعيين قادة الصحراء، وجباية الضرائب، ودور الشيخ "**ماء العنين**" كممثل للسلطان المغربي في مقاومته للإستعمار الإسباني، وكل هذه الحجج ساقها المغرب أمام **محكمة العدل الدولية**.[1]

في إطار المسعى الهادف إلى إسترجاع الحدود التاريخية ومحاولة دعم المبدأ المرجعي بحجج قانونية لجأت المملكة المغربية إلى تأييد مبدأ **حق الشعوب في تقرير مصيرها**، ولكن في الإطار الذي يضمن لها عودة الإقليم الصحراوي إلى الوطن الأم بعد أن يتحرر من الاستعمار الإسباني. وخاصة وأن قضية الصحراء الغربية مدرجة في إطار منظمة الأمم المتحدة تحت بند **تصفية الاستعمار** استنادا إلى مضمون اللائحة الأممية الشهيرة–1541–الصادرة عن الجمعية العامة بتاريخ 1960/12/14.

إن الفهم المغربي الخاص لمبدأ **حق تقرير المصير** قد جعله يتهجم على الموقف الجزائري الذي يدافع عن نفس المبدأ.[2]

أسلوب فرض الأمر الواقع الذي انتهجه المغرب، والتغيرات السياسية التي حدث في إسبانيا بعد وفاة الجنرال "**فرانكو**"، مهدت إلى بدأ المحادثات الثلاثية التي انتهت بالتوقيع على اتفاقية "**مدريد**" المغربية–والموريتانية– الإسبانية في 14 نوفمبر 1975، والتي تنص على نهاية التواجد الإسباني في الإقليم فعليا ونهائيا قبل يوم 28 فيفري 1976. وهذه الإتفاقية مهدت إلى تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا، وإعلان قيام

[1] علي الشامي، ***مرجع سابق***، ص257.

[2] عمر صدوق، ***قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1980)، ص.122.

الجمهورية العربية الصحراوية يوم 27 فيفري 1976، لتدخل بذلك قضية الصحراء الغربية مرحلة نزاعية جديدة. وضعت العلاقات الجزائرية المغربية في فترة قطيعة إلى غاية عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين سنة 1988، وهي السنة التي شهدت قبول المغرب بالمخطط الأممي لإجراء استفتاء لسكان الصحراء الغربية.[1]

في الخطوة التالية من البحث سنتعرض للموقف الجزائري من قضية الصحراء الجزائري، وهو موقف مختلف ومتعارض مع الطروحات المغربية.

ثانيا: موقف الجزائر:

تعتبر الجزائر نفسها أنها لم تتملص في يوم من الأيام من مسؤوليتها في التعجيل بتحرير الصحراء الغربية المحتلة، بل جعلتها الجزائر دوما من مبدأ تصفية الاستعمار مبدأ ثابت مهما كان نوعه، وفي أي جزء من العالم في سياستها الخارجية، ينبع من مدى تعلقها بالحرية، وحال الصحراويين كما كان حال الجزائريين أنفسهم، باعتبارهم ضحايا الاستعمار، من حقهم ان ينالوا حق **تقرير المصير**.

إن مسألة إجلاء الاستعمار يجب أن يتم حلها، وأن مقدمة الإمبراطورية الشريفة التي تم طرحها من قبل المغرب وقد نبتت من نهج وطني خالي من الوطني، وأن تلك الحجج التي تقوم المغرب بعرضها كاتلك الإبتهالات الدينية التي تتم بإسم السلطان وغيرها، هي ببساطة منطوية على مفارقة تاريخية.[2]

ويتم تعزيز الموقف الجزائري بالمراجع التي تشير إلى القانون الدولي، وأن الوضع بناءًا على ذلك يتم النظر إليه بإعتباره يتطلب تقديم قرار ضمن إطار عمل الأمم المتحدة، والى ابعد الحدود، نظرا الى جميع اللاعبين المعنيين قد أبدوا مواقفهم عن تنظيم استفتاء حول تقرير المصير.

وبحسب أحد المسؤولين الجزائريين حيث يقول: "إن مبدأ تقرير المصير يعتبر حقا مقدسا".[3]

---

[1] ميلود غربي، ***مرجع سابق***، ص ص.56،57.

[2] محمد عمرون، ***تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الإسباني إلى مخطط بيكر الثاني***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006/2005)، ص.43.

[3] ***نفس المرجع***، ص.64.

تمثل منطقة الصحراء الغربية منفذا إضافيا إلى جانب المتوسط من المحيط الأطلسي، وتحررا من المنفذ الضيق والمنغلق على حوض المتوسطي، وما يمثلها في حالة استقلال الصحراء الغربية من قوة إضافية معتبرة للجزائر.

الأمر الذي يساعدها من الناحية الاقتصادية والتجارية في إستغلال هذا المنفذ لتصدير النفط والغاز، ومفتاحا حيويا أمام تصدير ثروة منطقة هذه "**غار جبيلات**" الغنية بالحديد، والذي لم يستغل إلى هذا اليوم.

وعليه فإن قيام علاقات خاصة بينهما يزيد من مكانة الجزائر كقوة جهوية في المنطقة فضلا عما قد يراه المغرب في ذلك كله أنه على حسابه، على اعتبار تطويقا له وتهديدا لأمنه واستقراره.[1]

كما أن الجزائر تخشى في حالة إدماج الصحراء الغربية تحت سلطة المغرب–امتداد أطماع المغرب إلى مطالبة هذه الأخيرة بأراضي الجزائر الحدودية (تندوف، بشار...الخ)، لتحقيق حلمها القديم: "**المغرب الكبير** **Le Grand Maroc**."[2]

يستند الموقف الجزائري اتجاه قضية الصحراء الغربية إلى ثلاثة ركائز أساسية، هي أساس أي تحرك سياسي واستراتيجي إذ:

- تعتبر الجزائر طرفا مهتما بالموضوع، والمنظمات تعامل الجزائر على هذا الأساس.
- إن الجزائر ليس لها أي مطالب أو طموحات إقليمية إتجاه إقليم الصحراء الغربية.
- حق تقرير المصير هو الآلية الأكثر ضمانا لحق الشعب الصحراوي.[3]

إن تصريحات المسؤولين الجزائريين تؤكد على هذه المبادئ بشكل مستمر، ففي تصريح للرئيس الجزائري **هواري بومدين** في سنة 1975 قال: «**إننا نؤكد من جديد أن الجزائر ليست لها أطماع ترابية أو إقليمية في إقليم الصحراء الغربية... ولكنها أيضا لا يمكن أن تتخلى عن مبادئها السياسية، ومن حقها ان تنادي بمبدأ تقرير المصير... ولن نكون ضد الأمم المتحدة**».[4]

---

[1] مصطفى صايج، ***تطور العلاقات الجزائرية – المغربية 1962–2000: دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1996)، ص ص.133–139.

[2] ميلود غربي، ***مرجع سابق***، ص.70.

[3] رياض بوزرب، ***مرجع سابق***، ص.88.

[4] سعد بن البشير العمامرة، ***هواري بومدين: الرئيس القائد*** (الجزائر: المطبوعات الجميلة للنشر: 1997)، ص.144.

إن موقف الجزائر بهذا المعنى يتماشى مع مبادئ سياستها الخارجية التي تبلورت أثناء الثورة وعرفت بها عالميا ويتفق مع مبادئ **منظمة الوحدة الإفريقية**، خاصة **مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار**، وهو موقف ينسجم مع قرارات **الأمم المتحدة** حول تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية.[1]

تقدمت الجزائر إلى لجنة تطبيق الإستفتاء لمنظمة الوحدة الإفريقية في اجتماع نيروبي في شهر أوت 1981 كمساهمة منها لحل النزاع المغربي–الصحراوي، وقد تضمنت ثلاث نقاط مفصلة ب:

- الخصائص الأساسية للاستفتاء المقترح من طرف المغرب.
- اختصاص لجنة التنفيذ التابعة للمنظمة ووظائفها، والتركيز أساسا على ضرورة وقف إطلاق النار قبل اجراء الاستفتاء.
- شروط تنظيم الاستفتاء المقترح.[2]

إن التأكيد الجزائري على مبادئه القارة، ودعمها المادي والمعنوي لجبهة **البوليزاريو** مع استنكار كل السلوكات المغربية، كإعتبارها **المسيرة الخضراء** خرقا للمواثيق الدولية، وشنها لحملة سياسية ودبلوماسية ضد "**اتفاقية مدريد**" وعدم اعترافها بها، يعكس مدى اللاتوافق بين المغرب والجزائر والذي برز سلفا مع **حرب الرمال** 1963 التي كانت عاملا مؤسسا لنمط الإدراكات السلبي وللتقاليد النزاعية بين الطرفين، اذ أصبحت قضية الصحراء الغربية عاملا مغذيا لها.[3]

إذن بعد أن عرضنا الموقف المغربي الذي يطالب بمغربية الصحراء الغربية وموقف الجزائر الذي يساند حق تقرير المصير توضح لنا أن الموقفين متعارضان، مما انعكس على العلاقات الجزائرية المغربية.

أصبحت قضية الصحراء الغربية قضية محورية في العلاقات الجزائرية المغربية، حيث كانت هذه القضية من الأسباب الغير مباشرة في غلق الحدود البرية بين البلدين منذ 1994.

[1] علي الشامي، ***مرجع سابق***، ص.234.

[2] عمر صدوق، ***مرجع سابق***، ص.204.

[3] رياض بوزرب، ***مرجع سابق***، ص.96.

المطلب الثالث: أهداف ووسائل المغرب والجزائر من قضية الصحراء الغربية.

في هذا المطلب نستعرض فيه استراتيجية المغرب والجزائر اتجاه الصحراء الغربية، فنحاول أن نرصد في هذا المطلب أهداف ووسائل كل من الجزائر والمغرب من مشكلة الصحراء الغربية.

بعد الإنسحاب الإسباني من الأراضي الصحراوية، سارعت المملكة المغربية لإعادة إحتلالها من جديد.

❖ **أهداف المغرب من الصحراء الغربية.**

من بين الأهداف التي جعلت النظام الملكي المغربي يهتم بملف قضية الصحراء الغربية بعد إنسحاب الإسبان، نذكر منها:

- إعادة الإعتبار للنظام الملكي الذي زعزع مرتين من محاولة إنقلاب عسكري، الأولى في جويلية 1971، والثانية في أوت 1972، إذ وجد الحسن الثاني في "**المسيرة الخضراء**" التي سجلت في نوفمبر 1975 دخول المغرب الصحراء الغربية المناسبة لأكبر تعبئة شعبية حول "**الوحدة الوطنية المقدسة**"، بحيث سمحت له قضية الصحراء الغربية بتوحيد المعارضة حول الملك من أجل إعادة المقاطعات الصحراوية الى الدولة الأم، وتوكيل الجيش الملكي وظيفة خارج الرغبة في الإنقلابات الداخلية.[1]
- الأهمية الإقتصادية لإقليم الصحراء الغربية جعل البعض يطلق عليها إسم "**كويت المغرب العربي**"، والبعض الآخر يفسر الصراع في الصحراء الغربية بتعبير "**رهانات الموارد الثلاثة**"، أو ما اصطلح عليه باللغة الفرنسية ""**Les enjeux des trois "P**"، ويقصد بيها الفوسفات، السمك والبترول.[2]

وإذا حاولنا أن نحدد الأهداف الإقتصادية للمغرب في الصحراء الغربية فإنه يمكن حصرها فيما يلي:

- ضم إقليم الصحراء الغربية الى المغرب يجعلها أول منتج ومصدر عالمي للفوسفات، وتمثل بذلك مستقبل المغرب في السيطرة على السوق العالمية.
- إبعاد المنافسة الدولية على إقليم الصحراء الغربية، كانت من بين الأهداف المغربية للحفاظ على الإقتصاد المغربي، خصوصا وأن المنافسة بين الشركات العالمية للإستغلال وإستثمار فوسفات الصحراء الغربية قد بدت واضحة في العهد الإستعمار الإسباني للمنطقة، ونذكر على سبيل المثال نماذج من هذه

[1] أسامة بوشماخ، ***تأثير قضية الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية: دراسة حالة الجزائر والمملكة المغربية***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012/2011)، ص.120.

[2] مصطفى صايج، ***مرجع سابق***، ص.84.

المنافسة: مفاوضات نهاية الستينات بين إحدى أكبر الشركات الأمريكية وهي المؤسسة الدولية للتعاون الكيميائي والمنجمي **I.M.C.C** ، والمؤسسة الوطنية للصناعة الإسبانية، لكن هذه المفاوضات فشلت بسبب المطالب المغربية حول إقليم الصحراء الغربية وإبعاد أية منافسة حول إستغلال ثروات المنطقة.

- موارد طبيعية أخرى تمثل غنى منطقة الصحراء الغربية، منها السمك الذي يوجد بنوعية تفوق 190 نوع، وبنسبة سنوية تتجاوز 1،3 مليون طن. هذه الثروة المتواجدة على طول 1500 كلم من المحيط الأطلسي جعل المغرب تعزز مطالبها في إقليم الصحراء الغربية.
- الأهمية الإقتصادية لإقليم الصحراء الغربية، تتجلى أيضا في الثروات الطبيعية الأخرى مثل البترول والغاز الطبيعي والحديد واليورانيوم، وهذا ما أعلن عنه المعهد الإسباني للأبحاث الجيولوجية.[1]

أولاً: الأهمية الجيوسياسية لإقليم الصحراء الغربية: تمثل أحد الأهداف التي تخدم المصالح القومية للمغرب، حيث أنها تريد السيطرة على الصحراء الغربية إنطلاقا من أنها تمثل منطقة أمن للمغرب من الناحية الجنوبية من جهة، ومن جهة أخرى فإن قيام دولة صحراوية مستقلة أو متحالفة مع جيرانها لا سيما الجزائر التي تدعم قضيتها يشكل بالنسبة للمغرب تهديدًا لها حيث يضعفها استراتيجيا وإقتصاديا، ويدعم الحصار الجزائري حول المغرب مما يسمح للجزائر بأن تكون قائدة للمنطقة.[2]

ثانياً: الوسائل المغربية في الصحراء الغربية.

بعد أن إستعرضنا مختلف أهداف المغرب إتجاه الصحراء الغربية، نستعرض الآن أهم الوسائل التي استخدمها المغرب في تحقيق أهدافه بثلاث مستويات:

1- المستوى السياسي: والتي تمثلت أساسا في:

أ- **التحالفات المصلحية مع اسبانيا وموريتانيا:** عملت المغرب في ضم إقليم الصحراء الغربية قبل الإنسحاب الإسباني إلى لجوئها لسياسة التنازلات وتقديم الوعود للإستغلال المشترك لثروات المنطقة مع اسبانيا، وعقدت إتفاقية سرية مع موريتانيا من أجل تقسيم إقليم الصحراء الغربية بعد الإنسحاب الإسباني، لكن بعد وفات الجنرال **فرانكو** توصلت المغرب واسبانيا وموريتانيا إلى عقد **إتفاقية مدريد*** التي تنص على:

[1] أسامة بوشماخ، ***مرجع سابق***، ص.124.

[2] رياض بوزرب، ***مرجع سابق***، ص ص.118،119.

- تأسيس إدارة ثلاثية مؤقتة.
- نهاية التواجد الإسباني في الصحراء إلى أجل أقصاه 28 فيفري 1976.
- رأي الصحراويين تعبر عنه الجماعة.[1]

ب- **الضغط على الجزائر بمعاهدة الحدود المبرمة بتاريخ 15 جوان 1972:** حاول المغرب أن يراهن على ملف الحدود المتنازع عليها مع الجزائر، ويستعملها كورقة ضغط في قضية الصحراء الغربية حتى يتمكن من تلقي المساعدة أو الحياد الجزائري، لكن هذه الورقة لم تتفضي لنتائج ملموسة للمغرب وهذا ما دفعها للإمضاء عليها سنة 1992، بعد أن تلقت المغرب ضمانات من رئيس المجلس الأعلى للدولة الراحل "**محمد بوضياف**".[2]

ت- **محاولة تدويل قضية الصحراء الغربية في إطار الصراع شرق – غرب، لتلقي دعم الغرب:** ثلاثة قوى كبرى كانت مهتمة بقضية الصحراء الغربية، اسبانيا بتاريخها الإستعماري في المنطقة، والولايات المتحدة الأمريكية بمصالحها الإستراتيجية في منطقة المغرب العربي، وفرنسا لإعتبار المنطقة – المغرب العربي – تمثل منطقة "**نفوذ تقليدية Zone d'inflleunce traditionnelle**" .

حاول المغرب وضع قضية الصحراء الغربية في إطار المواجهة شرق – غرب، وقدم ثلاثة حجج وهي:

- ليس هناك نزاع إقليمي بين المغرب والجزائر في الصحراء الغربية، ولكن الصراع القائم أيديولوجي، فملف الصحراء الغربية في يد **موسكو**، وليس الجزائر فحسب.
- الوضع في الصحراء الغربية من خلال الدعم الذي تتلقاه **البوليزاريو**، يمثل محاولة لتطويق المغرب، بذلك إبعاد الغرب عن المنطقة.
- قضية الصحراء الغربية ليست إلا تحركات الشرق لزعزعة إفريقيا، **فالبوليزاريو** هي الأداة التي يأتيها السلاح من **الإتحاد السوفياتي**.[3]

ث- **الدخول في سياسة التحالفات الإقليمية لتحييد البوليزاريو:** بعد إقامة **معاهدة الإخاء والوفاق** في 1983 بين الجزائر وتونس ثم إنضمام موريتانيا إليها، أصبح هذا الحلف الثلاثي في منطقة المغرب العربي يشكل خطرًا على مستقبل المغرب التي بدأت مطالبها تتضح للإنضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، لكن

*عقدت إتفاقية مدريد في 14 نوفمبر 1975، أي بعد وفاة الجنرال فرانكو بستة أيام.

[1] أسامة بوشماخ، ***مرجع سابق***، ص.124.

[2] مصطفى صايج، ***مرجع سابق***، ص.88.

[3] أسامة بوشماخ، ***مرجع سابق***، ص.126.

الخطر بدأ يزول بعد رفض الدول الثلاث طلب إنضمام ليبيا إلى **معاهدة الإخاء والوفاق**، وهذا ما دفع بليبيا إلى التحالف مع المغرب كرد فعل للتحالف الثلاثي بعقد **إتفاقية وجدة** في أوت 1984. وهذا من أجل أزمة التمويل **لجبهة البوليزاريو**.

2- المستوى الاقتصادي:

إستعملت المغرب إمكانيات إقتصادية هامة من أجل تحقيق الأهداف المغربية من بين هذه الإمكانيات المتمثلة أساسا في:

- إتخاذ القرارات السياسية لضم الأقاليم الصحراوية، من أجل تنمية هذه المناطق إقاصاديًا وإجتماعيًا.
- وضع شبكة للإتصالات لربط الصحراء الغربية بالمغرب.
- إدماج سكان الصحراء الغربية مع المملكة المغربية، حيث وضع النظام الملكي سياسة إقتصادية تعتمد على تشجيع الإستثمارات.
- إستغلال الفوسفات الذي يعتبر ذو أهمية إقتصادية بالنسبة للإقتصاد المغربي.[1]

3- المستوى العسكري:

عمدت المغرب إلى تسخير إمكانيات عسكرية هامة لمنع قيام دولة صحراوية مستقلة، حيث لجأت المغرب لإستراتيجية "**الجدارات الأمنية**"، وهي ستة جدارات تغطي 80% من مساحة الصحراء الغربية، وقد حددت الأهداف العامة لإستراتيجية **الجدارات الأمنية** من أجل حماية **المثلث الإستراتيجي العيون، السمارة وبوكرع**، وحماية الجيش الملكي من الهجومات الخاطفة التي ألحقت خسائر معتبرة من طرف **البوليزاريو**، وتقليص نفقات **حرب الصحراء**، وحماية السكان والمنشآت الاقتصادية في المناطق التي تتواجد بها المغرب.[2]

❖ **الجزائر.**

في تحليلنا للموقف الجزائري من قضية الصحراء الغربية، توصلنا إلى أن هناك ثلاثة مبادئ أساسية وهي:

- الجزائر ليست لها إدعاءات وأطماع إقليمية في الصحراء الغربية.
- الجزائر "**طرف مهتم Partie intéressée**" بقضية الصحراء الغربية.

[1] أسامة بوشماخ، ***مرجع سابق***، ص ص.132-134.

[2] مصطفى صايج، ***مرجع سابق***، ص ص. 99،100.

- تطبيق إستفتاء مصير الشعب الصحراوي وهو الوسيلة الحقيقية لتسوية القضية.[1]

هذه التصورات الجزائرية أدت إلى التصادم مع الرؤية المغربية إتجاه قضية الصحراء الغربية. إذ نحاول في هذا المجال معالجة الأهداف والوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف الجزائرية تجاه القضية الصحراوية.

أولاً: الأهداف الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية:

1- حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن الوطني: حرصت الجزائر على تدعيم أمنها الوطني وهذا ما جعلها تدخل في صراع دبلوماسي وعسكري مع المغرب، خاصة بعد **إتفاق مدريد الثلاثي** الذي رأت فيه الجزائر أنه يمثل تهديد لمستقبل كيانها الإقليمي. فعملية ضم المغرب للصحراء الغربية يؤدي إلى تقوية المغرب في المنطقة وبالتالي تعود المغرب لمطالبها الإقليمية في الجزائر، حيث عملت الجزائر على مساندة **البوليزاريو** كوسيلة ضغط على المغرب لجعلها تتخلى نهائيا عن مصالحها في منطقة تندوف، وهذا ما يسمح للجزائر بأن تكون **دولة قائدة** في المنطقة.[2]

2- الحفاظ على توازن القوى في منطقة المغرب العربي: مساندة الجزائر **للبوليزاريو** يهدف أساسا إلى تحقيق **توازن القوى** في المنطقة، تكون للجزائر فيه اليد العليا، وذلك بإنهاك قوى المغرب السياسية والعسكرية والإقتصادية.

3- الدفاع عن الإيديولوجية التحررية: ويبرز ذلك من خلال:

- حق مساندة الشعوب التي تكافح من أجل **تقرير مصيرها** ومن بينها الشعب الصحراوي.
- النزاع المغربي – الصحراوي هو مشكل **تصفية الإستعمار**، لذلك يجب أن يسوى وفقًا لقرارات منظمة **الأمم المتحدة** ولوائح منظمة **الوحدة الإفريقية**.[3]

4- عامل المصلحة الاقتصادية والموقع الجيوسياسي لإقليم الصحراء الغربية: والتي تمثلت في:

- الجزائر تطمح لإقامة ممر يقطع إقليم الصحراء الغربية لنقل خام الحديد الجزائري إلى موانئ تصديرية قريبة، بدلاً من نقله عبر الأراضي الجزائرية وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط.

[1] Laurent Touchard, Op.cit, p.27.

[2] ميلود بن غربي، ***مرجع سابق***، ص.86.

[3] صبيحة بخوش، ***مرجع سابق***، ص ص.378،379.

- الموقع الجيوسياسي للصحراء الغربية يمكن أن يمنح واجهة أطلسية للجزائر، مما يسمح لها بمعادلة التفوق المغربي في هذا المجال.[1] فالجزائر وموقعها في قلب إفريقيا كانت بحاجة إلى واجهة انية بحرية تطل على الأطلسي لتحييد وتطويق المغرب لها على طول حدودها الغربية.[2]

ثانيا: الوسائل الجزائرية في الصحراء الغربية:

لتحليل السلوك الجزائري والوسائل المستعملة لتحقيق أهدافها، نحاول أن نحدد الوسائل الجزائرية من خلال مستويين متكاملين وهما:

1- المستوى السياسي والدبلوماسي: إن المواجهة الطويلة بين المغرب والجزائر حول قضية الصحراء الغربية، إستطاعت الدبلوماسية أن تحقق النتائج التالية:

- دعم ملف الصحراء الغربية في المنظمات الدولية من خلال دفع المغرب بقبول إجراء الإستفتاء، كما أن الجمهورية العربية الصحراوية تم قبول عضويتها بمنظمة الوحدة الإفريقية في القمة العشرين في نوفمبر 1984، مما أدى إلى انسحاب المغرب من المنظمة، ووصل الإعتراف الدولي بالجمهورية الصحراوية إلى غاية سنة 2000 أكثر من 80 دولة.
- موافقة المغرب وممثلو البوليزاريو رسميا على **مخطط السلام الأممي** برعاية الأمين العام للأمم المتحدة "**بيريزدي كويلار**" في 27 جوان 1990.
- إصدار مجلس الأمن اللائحة 695 التي بموجبها تم تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية "**المينورصو Minurso**".

2- المعاهدات السياسية:

أ- **الإتفاق الجزائري – الليبي:** الجزائر وضعت أهدافا لمواجهة المغرب الذي يريد أن يزعزع الاستقرار في المنطقة بتغييره للخريطة المغاربية، وجد في نظام الراحل **القذافي** الحليف الطبيعي بمساندته المادية والمعنوية لحركة البوليزاريو، ومن أجل وقف **التحالف الثلاثي اسبانيا، المغرب وموريتانيا.**

[1] رياض بوزرب، ***مرجع سابق***، ص.121.

[2] مصطفى صايج، ***مرجع سابق***، ص.106.

ب-**الإتفاق الجزائري – الموريتاني:** 5 جويلية 1979 عقدت بالجزائر **معاهدة للسلام** بين موريتانيا والبوليزاريو، وبذلك وصلت الجزائر إلى تفكيك التحالف المغربي – الموريتاني.[1]

ت-**االمعاهدة الجزائرية – التونسية – الموريتانية:** إتخذت تونس موقف الحياد من قضية الصحراء الغربية، ورغم ذلك لجأت إلى توقيع على **معاهدة الإخاء والوفاق** مع الجانب الجزائري، وبالتالي جعل المغرب دون حليف، وعزلها عن دول الجوار.

3- **المستوى العسكري:** رغم أن كلا من المغرب والجزائر كانتا حريصتين على أن لا تخلا في حرب شاملة في الصحراء الغربية، إلا أن الحرب بين البلدين كانت في كل مرة قريبة الوقوع. في وسط الظروف المشحونة بالتوترات، كانت العلاقات الجزائرية المغربية تعرف نوع من **الحرب الباردة،** من وسائلها المهمة **السباق نحو التسلح** الذي تكلمنا عنه في المطلب الثاني من المبحث الأول في هذا الفصل، كما قامت الجزائر بتدعيم الجمهورية العربية الصحراوية عسكريًا، وبتدريب قوات الجيش الصحراوي وإمداده بالعتاد والأسلحة. فرغم غياب الإحصائيات اللازمة حول هذا الموضوع فإنه كان يؤكد أن تسليح وتدريب البوليزاريو كان يتم عن طريق التحالف الجزائري – الليبي. فليبيا التي ساهمت في إنشاء البوليزاريو فوق ترابها سنة 1973 كانت تقدم التجهيزات العسكرية، بينما الجزائر تضمن نفقات البنية التحتية مع تقديم العون للسكان الصحراويين.

كما عمدت الجزائر على تنمية قدرات الدولة من القوة من خلال تحديث قوات الجيش الشعبي الوطني، وزيادة التسلح والنفقات العسكرية.[2]

[1] أسامة بوشماخ، ***مرجع سابق***، ص ص. 143،144.

[2] مصطفى صايج، ***مرجع سابق***، ص.121

المبحث الثالث: الجزائر والمغرب: لعبة التنافس حول الريادة الإقليمية.

المطلب الأول: الجزائر لاعب أساسي في الإقليم المغاربي.

لعبة التنافس حول الريادة الإقليمية بالنسبة للجزائر بدأت منذ الإستقلال، حيث عملت الجزائر من خلال مبادئها في السياسة الخارجية على أن تكون النموذج الفعلي الذي يمكن الإقتداء به لاسيما في الدائرتين المغاربية والإفريقية. وتتمثل مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية أساساً في سبعة مبادئ ثابتة المدرجة في دستور 1996، وهي:

- تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية سابقاً والإتحاد الإفريقي حالياً، وكذا الجامعة العربية.
- تلتزم الجزائر كلما تهيأت الظروف الملائمة لقيام وحدة مبنية على تحرير الجماهير الشعبية، باعتماد صيغ للوحدة أو للاتحاد أو الإندماج، كفيلة بالتلبية الكاملة للمطامح المشروعة والعميقة للشعوب العربية.
- تحقيق أهداف منظمة الإتحاد الإفريقي وتشجيع الوحدة بين شعوب القارة.
- تمتنع الجزائر طبقا لمواثيق الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي والجامعة العربية عن اللجوء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها. وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.
- تناضل الجزائر من أجل السلم والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- الجزائر لا تتنازل عن أي جزء من أجزاء التراب الوطني.
- يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.[1]

الجزائر من خلال امتدادها المغاربي والإفريقي يعتبر محوراً استراتيجيا نظراً لثقل مكانتها الإقليمية اعتباراً من محددات تاريخية ودولية من أجل خلق الاستقرار في المنطقة المغاربية والإفريقية. فالجزائر من خلال الموقع الجيو–استراتيجي يتحتم عليها لعب دور فاعل في سياق تفاعلاتها الإقليمية لاسيما المغاربية. حيث يعتبر الفضاء المغاربي نقطة محورية ذات موقع متعدد الأبعاد، جعل الاهتمام ينصب عليه حول الخصائص الإستراتيجية للمنطقة، فالجزائر تقع في مناخ جيوـ سياسي متغير وشديد التأثير بفعل تعدد العوامل، فمنطقة

1 المواد: 26–27–28 من ***دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*** (سنة 1996).

المغرب العربي تعرف سجالاً واسعاً سواء بين الدول الإقليمية أو دور القوى الخارجية. وعليه فإن التنافس بين الجزائر والمغرب حول الريادة الإقليمية بالمنطقة باعتبارها كانت مسرحاً لتغيرات هزت المنطقة بسقوط ثلاثة أنظمة بشما افريقيا هي: تونس، ليبيا، مصر، وكذا الإصلاحات السياسية بالمغرب كلها جعلت الجزائر تقف بيت فكي الإستمرار أو التغير.

لقد سعت الجزائر في هذا المناخ إلى البروز كقوة إقليمية لا غنى عنها في مكافحة الإرهاب لما تملكه من قوة اقتصادية وعسكرية، وبشرية وجغرافية، إذ تحاول الجزائر منذ الإستقلال تكريس دورها القيادي على الفضاءين المغاربي والساحل الإفريقي لعزل الدور المغربي. بفضل هذه المساعي تبرز الجزائر كشريك فعال بالمنطقة، حيث لا تنفك الدول الكبرى عن التعاون معها لتحقيق مصالحها.

ارتكزت الجزائر في هذا التوجه على العديد من النقاط جعلت كفتها تميل على حساب الطراف الأخرى لاسيما الطرف المغربي، منها:

تطور القدرة العسكرية، إذ أنه طبقا لتصنيفات 2012 ما تزال الجزائر تتصدر الدول الإفريقية من حيث القوة العسكرية بميزانية ضخمة، بالإضافة إلى التجهيزات العسكرية المتطورة، كما جاء في تقرير **GRIP** لسنة 2013. ومنه تحتل الجزائر مرتبة متقدمة ضمن الدول العشرين الأكثر شراءاً للأسلحة في العالم، بإعتبار أنها تعمل على تعزيز قدراتها العسكرية في ظل ظروف إقليمية غير آمنة. وباعتبار أن موقعها في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي يفرض عليها هذا التوجه الإستراتيجي خاصة مع نهاية سنة 2010 لما شهدته المنطقة من عدم استقرار سياسي وأمني من جهة، ومن جهة أخرى التهديدات الأمنية الداخلية يتمثل أساسا بتنظيم **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**، وكذا الجريمة المنظمة والهجرة السرية الآتية من الساحل الإفريقي. بالإضافة على الأزمة المالية كلها مخاطر وتهديدات أمنية تواجه الجزائر بحكم رقعتها الجغرافية الشاسعة وبحكم منطق الوصول الى الريادة الإقليمية في المنطقة.[1]

الجزائر تلعب دور شريك فعال في المنطقة في مجال مكافحة الإرهاب حيث اتفقت الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون الإستخباراتي خاصة مع **قاعدة أفريكوم** وتنسيق عملياتي جزائري على أرض الواقع دون

1 بورعة علي جهاد، "الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية"، في:

http://www.maspolitiques.com (2016/03/20).

تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وتهدف الجزائر من خلال التعاون الإستخباراتي مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال:

- الخوف من عودة القوى الإقليمية للمنطقة لاسيما الطرف المغربي في بسط نفوذه، الذي تراه الجزائر تهديداً لها.
- لعب دور الشريك الفعال لإقصاء المغرب من المعادلة وهذا ما نجحت فيه الجزائر نسبيا بعد المبادرة السلمية التي قادتها الجزائر في حل الأزمة المالية بلم جميع الفرقاء الماليين والحفاظ على الوحدة الترابية لمالي. (*)
- القضاء على وجود الجماعات الإرهابية على حدودها وداخل الأراضي الجزائرية.

ومنه تمثل منطقة المغرب العربي فضاء جيو ـ سياسي وأمني مهم للجزائر ولتوجهاتها الإستراتيجية بالمنطقة، من خلال رسم عقيدة أمنية تتأقلم مع المتغيرات الحالية، مما يمكنها من تحقيق ريادة إقليمية في الفضاء المغاربي.

يرجع الاهتمام الجزائري بمنطقة الساحل الإفريقي إلى كونها تمثل مجالاً لاستقطاب قوى خارجية، ومجال عمل لقوى إقليمية، لطالما عملت الجزائر على استقرار المنطقة وأمنها محاولة افراغها من كافة النشاطات والتحديات والمخاطر التي يمكن أن تهدد استقرار أمنها الإقليمي والوطني.[1]

تعتبر الجزائر الدولة المستقرة من بين دول محاطة غير مستقرة. ففي استراتيجياتها الإقليمية سعت الجزائر إلى لعب دور محوري وحامي للمنطقة مقاومة كافة الضغوط الدولية بإقامة **سياسة الجوار Politique de Voisinage** لصالح **التكامل الأفقي L'intégration Horizontale** بين دول المنطقة لتصبح الجزائر **درك المنطقة Gendarme de la région** من خلال تقليص عدد الهجمات الإرهابية والهجرة غير الشرعية، أو التدخل بدبلوماسية سلمية في الأزمات الإقليمية. حيث أرادت الجزائر فرض نفسها كقوة إقليمية بشروطها انطلاقا بحفاظها على إتساق المذهب التقليدي لسياستها الخارجية.[2]

(*) بخصوص الأزمة في مالي سوف نتطرق اليها في الفصل الثالث، بذكر دور الديبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية.

1 بورعة علي جهاد، ***مرجع سابق.***

2 ***International Crisis Group***, " L'Algérie et ses voisins " , rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord, (N^0=164), (12 Octobre 2015), p.9.

خطوة الجزائر اتجاه الأزمة الليبية والتونسية والمالية لا يمكن النظر إليها بمعزل عن علاقاتها مع المغرب الذي يعتبر الخصم التقليدي للجزائر، أو مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية عن منطقة الساحل التي تعتبرها الجزائر ذات أولوية في سياستها الخارجية رغبة منها في إظهار قوتها لمواجهة كافة التهديدات التي تعارض مصالحها. وفي هذا الإطار تهدف **سياسة الجوار** التأكيد على نفوذ الجزائر في المنطقة سواء في سياق المنافسة على الريادة الإقليمية أو لتفادي تجاهل مواقفها في اللحظات الحاسمة على غرار تدخل **حلف الناتو** في ليبيا. فالتنافس في العلاقات الجزائرية – المغربية يمكن النظر إليه من خلال علاقات ثنائية الأطراف على أساس **لعبة صفرية**، فأي مكسب **(الريادة الإقليمية)** تحققه دولة يعتبر بمثابة خسارة لدولة أخرى، فالجزائر تعتبر المغرب كتهديد لنفوذها في منطقة الساحل الإفريقي لاسيما في الجهة الغربية لإفريقيا التي تعتبر فيه المغرب كأكبر مستثمر افريقي في المنطقة. وفي إطار مطالبها بشأن الصحراء الغربية تراجع دور ديبلوماسيتها بعد أن اعترفت معظم الدول الإفريقية **بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (RASD)** دفعها إلى مغادرة **منظمة الوحدة الإفريقية سابقاً (الإتحاد الإفريقي حالياً)** احتجاجاً على قبول **RASD** كعضو في المنظمة.[1]

عادت الجزائر بقوة إلى الساحة الإفريقية في أواخر التسعينات لاسيما مع تنظيمها لقمة منظمة الوحدة الإفريقية في جويلية 2000 الذي كان تمهيداً لهجومها الدبلوماسي في القارة قصد إعادة التأكيد على الدور القيادي للجزائر قارياً لمواجهة التطلعات المصرية والمغربية خاصة. ويتجلى التحرك الجزائري على المستوى الإفريقي من خلال وساطتها بين ايريتريا وايثيوبيا ومشاركتها في القمة الإفريقية – الفرنسية بهدف إصلاح صورة الجزائر في الخارج وإنهاء العزلة والغياب عن المحافل الدولية، إلاَّ أن المغرب يرى فيها محاولة لتطويقه، وبالتالي يعمل بدوره على منافسة الجزائر وتطويقها، لذا تعتبر الجزائر المغرب طرف مثير للمتاعب وليس منافس على المستوى القاري.[2]

1 International Crisis Group, ***Op.Cit.*** p.10.

2 عبد النور بن عنتر، ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي*** (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005)، ص ص.80-82.

المطلب الثاني: السباق المغربي حول المكانة الإقليمية.

لعبت المغرب دوراً مهماً في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية قبل انسحابها منها في ثمانينات القرن الماضي بحجة قبول عضوية الصحراء الغربية في المنظمة في المنظمة. لكن مع مرور الوقت، وضعت الديبلوماسية المغربية هدفاً استراتيجيا تمثل في منافسة الجزائر حول الريادة الإقليمية (مغاربياً وافريقياً) تمثل في الرقي بالتعاون بين الدول الإفريقية وبلورته ليصبح في مستوى شراكة حقيقية تضامنية، وهذا ما يفسر الزيارات المتعددة التي قام بها **محمد السادس** منذ توليه عرش المملكة للعديد من الدول. وقد توجت هذه الزيارات سلسلة من اتفاقيات التعاون في مجالات التنمية الاقتصادية والتقنية والإجتماعية والثقافية والإنسانية.[1]

وتعطي الرؤية الإستراتيجية المغربية حسب ما جاء في دستور المملكة لسنة 2011 ضرورة تقوية الدور الذي تضطلع به على الصعيدين الدولي والقاري، كما تلتزم بما تقتضيه المواثيق الدولية من مبادئ حقوق وواجبات، والعمل على مواصلة الحفاظ على السلام والأمن في العالم. وتأسيساً لما طرحناه سابقاً، تعد هذه القيم والمبادئ ثابتة في السياسة الخارجية المغربية، لاسيما في ارادتها على ترسيخ روابط الإخاء والصداقة والتعاون والشراكة البناءة. كما تؤكد المغرب بالتزامها حول:

- العمل على بناء الإتحاد المغاربي كخيار استراتيجي.
- تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، لاسيما مع بلدان الساحل جنوب الصحراء.
- تعزيز روابط التعاون والتقارب والشراكة مع بلدان الجوار الأورو–متوسطي.
- تقوية التعاون جنوب – جنوب.[2]

أعطت المغرب أهمية للشق الاقتصادي في التعاون مع الدول الإفريقية من خلال اشراك القطاع الخاص في سبيل تعزيز التبادل التجاري وتدفق الإستثمارات المغربية في الفضاء الإفريقي. أما على الصعيد السياسي قدم المغرب دعمه لمبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى استباب الاستقرار في افريقيا، حيث وضعت قوات عسكرية منذ 1960 في عمليات حفظ السلام الأممية في كل من الكونغو، الصومال، أنجولا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوت ديفوار. كما لعبت المغرب دوراً هاماً في إيجاد حل لبعض الصراعات الإقليمية

1 حسني محمد حسن، "التوجهات الإفريقية للسياسة الخارجية المغربية"، ***مجلة آفاق أفريقية***، م.11، ع.38 (2013)، ص.98.
2 ***دستور المملكة المغربية لسنة 2011***، ص ص.14،15.

عن طريق الوساطة التي قام بها الملك **محمد السادس** سنة 2002 توجت بإجتماع رؤساء كل من **ليبيريا** و**سيراليون** و**غينيا** ليكون المغرب قد ساهم بذلك في استعادة الثقة بين الفرقاء الثلاثة لمنطقة **نهر مانو**. (*)

الدبلوماسية المغربية تحركت من جديد من خلال الأزمة المالية الأخيرة لبعث التنافس مع الجزائر من جديد بإعتبار أن مالي هي **الفناء الخلفي** للجزائر، بالإضافة إلى أن **الأمن القومي الجزائري** يمتد إلى مالي، حيث لعبت المغرب دوراً بصفتها رئيساً دورياً **لمجلس الأمن** بخصوص **القرار 2085** الذي يسمح بإرسال قوة إفريقية إلى مالي، بالإضافة إلى أن المغرب قدمت مساعدة مالية قدرها **خمسة ملايين دولار أمريكي** خلال **مؤتمر المانحين** حول مالي **بأديس بابا**.[1]

في إطار تفسير السياسة الخارجية المغربية نلاحظ أنها حافظت على نفس الأولويات، تتصدرها قضية الصحراء الغربية التي تأخذ حيزاً كبيراً يهيمن على مختلف الملفات، وهذا ما أدى إلى تحجيم فعالية ومردودية هذه السياسة. وبفعل أولوية ملف الصحراء الغربية في السياسة الخارجية المغربية، جعلها تعاني في تطوير علاقاتها الإقليمية والبينية، حيث لم تستطع المغرب تجاوز تبعات انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية، مما فتح الباب أمام الجزائر لزيادة نفوذها في افريقيا. فبالرغم من البدائل الإقليمية التي حاولت المغرب لتعويض هذا الغياب بتعزيز العلاقات الثنائية مع بعض الدول الإفريقية لاسيما في الميدان الاقتصادي في الأساس لا يمكن أن تجيب في كل الأحوال عن سياسة **الكرسي الفارغ** الذي تبنتاه في **الإتحاد الإفريقي** حالياً.[2]

الاهتمام المغربي بشؤون القارة الإفريقية عامة والفضاء المغاربي خاصة له مكانة كبيرة حتى في خطابات الملك **محمد السادس** منها: **((..... أما منطقة الساحل والصحراء، فإنها تشهد مخاطر عديدة، تشكل تهديداً للوحدة الترابية والوطنية للدول، مما يقتضي من المجتمع الدولي أن يوليها اهتماماً عاجلاً من خلال القيام بمبادرات حازمة..... وبخصوص الدول الإفريقية جنوب الصحراء، فإن المملكة المغربية تظل منخرطة في المشاريع الفعالة للتعاون معها، هدفها دعم برامج التنمية البشرية المحلية في القطاعات ذات الأولوية.....))**. أما بخصوص الفضاء المغاربي قال الملك **محمد السادس: ((..... إن التحولات الكبرى التي تشهدها المنطقة، تمنحنا فرصة تاريخية للإنتقال بالإتحاد المغاربي من الجمود إلى حركة**

(*) **نهر مانو:** هو نهر يقع في غرب افريقيا، يشكل الحدود بين ليبيريا وسيراليون وغينيا، يحتوي على ثروات معدنية كبيرة لاسيما الماس، جعل منه منطقة صراع بين الدول الثلاثة.

1 حسني محمد حسن، ***مرجع سابق***، ص.99،100.

2 **تقرير المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات**، ادريس شكربة، "المغرب في سنة 2013"، في:
http://www.diae.net/15386 (2016/03/22).

تضمن تنمية مستدامة ومتكاملة ..... سيواصل المغرب مساعيه في أفق تقوية علاقاته الثنائية مع كافة الشركاء المغاربيين بما فيها جارتنا الشقيقة الجزائر.....)).[1]

ومنه حاولت المغرب تطويق الجزائر في الفضاء الذي تجسد بإنضمام المغرب إلى **تجمع دول الساحل والصحراء** الذي أنشأ بمبادرة ليبية، فهذا الإنضمام يندرج ضمن التنافس القاري مع الجزائر ومساعي المغرب لعزلها من دعم قضية الصحراء الغربية، ومنه فإن هذا التنافس هو نتيجة لطبيعة الخلافات في العلاقات الثنائية الجزائرية – المغربية الذي أثر سلباً في توقف إتحاد المغرب العربي.[2]

استنتاجات الفصل:

- إن مسألة غلق حدود الجزائر مع المغرب ما هي إلاّ إنعكاس لمختلف القضايا التاريخية بعد استقلال الجزائر (حرب الرمال وقضية الصحراء الغربية) لممارسة التأثير الداخلي على المغرب بطريقة غير مباشرة.
- التنافس القائم بين الجزائر والمغرب حول الريادة الإقليمية والمعضلة الأمنية الحاصلة بين الطرفين، هي بمثابة أن كل طرف يرى الطرف الآخر على أنه العدو المباشر الذي يشكل تهديداً لأمنه القومي.
- إن العلاقات الجزائرية – المغربية قائمة على محصلة صفرية، خاصة فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية التي على ما يبدوا غير قابلة للتسوية الإرضائية بين الطرفين (المغرب وجبهة البوليزاريو) في ظل مساندة ودعم الجزائر لهذه القضية على المستوى الإقليمي والدولي، مما يجعل من قضية الصحراء الغربية مركز تنافر بين قطبي المغرب العربي الذي حتماً أثر على تعطيل مسار استكمال إتحاد المغرب العربي.

1 ***Séminaire des Ambassadeurs Marocaine accrédités en Afrique, " Diplomatie Marocaine en Afrique : une approche renouvelée au service d'une priorité stratégique".*** Extrait de discours de **Roi Mohamed 6**, le : (10/08/2012).

2 Irene Fernàndez Molina, ***Le PDJ et la politique étrangère de Maroc entre L'Idiologie et le Pragmatisme*** (Barcelone : Édition Elisabets, 2007), p.51.

الفصل الثالث:

القضايا الإقليمية الراهنة وآثارها على بناء واستقرار إتحاد المغرب العربي.

المبحث الأول: التحول السياسي في تونس والأزمة الأمنية في ليبيا.

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة في مالي على المنطقة المغاربية.

المبحث الثالث: التنافس الفرنسي - الأمريكي حول منطقة المغرب العربي.

تمهيد الفصل:

يدرس هذا الفصل القضايا الإقليمية الراهنة وآثارها على بناء واستقرار إتحاد المغرب العربي، بحيث ننطلق من التحولات التي شهدتها المنطقة المغاربية في كل من تونس وليبيا التي غيرت الخريطة السياسية لهذه الدول. كانت لهذه التحولات عدة إفرازات لاسيما الأمنية منها، التي كانت لها تداعيات خطيرة على دول إتحاد المغرب العربي، والتي تزيد من عدم فعاليته.

في إطار الجوار الإقليمي لدول إتحاد المغرب العربي، شهد هو كذلك أزمات متعددة منها الأزمة في مالي التي لها امتداد تاريخي. هذه الأزمة ذو طابع سياسي يرتكز على العلاقة بين الشمال المالي والمركز. كان لهذه الأزمة عدة تداعيات على إتحاد المغرب العربي، إذ تعتبر التداعيات الأمنية هي المؤثر الرئيسي والخطير على المنطقة المغاربية. إن الأهمية الجيو–استراتيجية لمالي التي تقع في وسط منطقة الساحل الإفريقي جعل من الأزمة ذو بعد دولي وإقليمي، حيث قامت فرنسا بشن ضربات عسكرية جوية مدعومة من قوات "الإكواس" على الأرض في سبيل القضاء على التنظيمات الإرهابية النشطة في المنطقة بما لا ينعكس سلباً على مصالحها الواسعة.

جاء الدور الجزائري إنطلاقا من مبدأ" حل الأزمات بالطرق السلمية والسياسية"، حيث رعت الحوار بين أطراف الأزمة (الحركات الأزوادية والحكومة المركزية) في سبيل إيجاد حل سياسي يحفظ استقرار وأمن مالي الذي ينعكس إيجابياً على المنطقة المغاربية.

أهمية المنطقة المغاربية ذات الأبعاد الإستراتيجية، جعلها محل تنافس بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق مشاريعها ومصالحها، فكل دولة عملت على إستقطاب الدول المغاربية بمختلف المشاريع مما يؤثر في تعطيل وتوقيف مسار الإتحاد في ظل الخلافات التي تشهدها العلاقات المغاربية – المغاربية.

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وهي:

المبحث الأول: التحول السياسي في تونس والأزمة الأمنية في ليبيا.

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة في مالي على المنطقة المغاربية.

المبحث الثالث: التنافس الفرنسي – الأمريكي حول منطقة المغرب العربي.

المبحث الأول: التحول السياسي في تونس والأزمة الأمنية في ليبيا.

المطلب الأول: التحول السياسي في تونس.

المنطق يقول إنَّ حصول التحول السياسي في تونس بصفة خاصة كان مؤشراً على هشاشة النظم السياسية السائدة، وضعف آليات الحكم، وفساد آلية توزيع الثروة وإنكشاف الواقعين السياسي والاقتصادي. بل فشل النظام السياسي في تطوير الواقع التونسي والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والتقنية العالمية.[1]

لقد شكل تاريخ 14 جانفي 2011 انتصاراً لإرادة الشعب التونسي بعد مغادرة الرئيس السابق "**زين العابدين بن علي**" للبلاد متوجها إلى المملكة العربية السعودية وتخليه عن رئاسة الجمهورية التونسية بعد 23 سنة من الحكم، بسبب الانتفاضات الشعبية السلمية المطالبة بتغيير النظام، الذي كان هدفا محققا بدخول تونس مرحلة إنتقالية نحو التحول الديمقراطي، فكانت الأسباب المباشرة للثورة على النظام السابق تتمحور أساساً على تفاقم البطالة خاصة في صفوف الشباب، وتحديداً أصحاب الشهادات الجامعية، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الفساد على نطاق واسع في الأجهزة الحكومية والمؤسسات الاقتصادية. حيث كشفت وثائق "**ويكيليكس**" انتقاد الدبلوماسية الأمريكية للقمع وانتشار الفساد في تونس، والاستخدام المفرط للقوة في قمع الاحتجاجات والمسيرات باستخدام الذخيرة الحية لقتل المحتجين، بالإضافة إلى احتضان الاتحاد العام التونسي للشغل للإحتجاجات بصفته يجمع في صفوفه نقابات العمال الموظفين التونسيين المنتشرة في أنحاء البلاد، وأخيراً رفض قيادة الجيش استخدام القوة لتفريق المتظاهرين، واقتصر دوره على حماية المرافق والمؤسسات العامة، مما زاد من رقعة الاحتجاجات بمشاركة كافة أطياف المجتمع التونسي بالمطالبة بتغيير النظام.[2]

عقب تخلي الرئيس السابق عن منصب الرئاسة يوم 14 جانفي 2011، دخلت تونس مرحلة إنتقالية، التي امتدت الفقرة الإنتقالية الأولى من 14 جانفي إلى 23 أكتوبر 2011، تمت فيه إجراء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي وبعدها تشكلت حكومة من الأحزاب الثلاثة التي حصلت على أعلى نسبة من المقاعد في المجلس، وعقب ذلك إستلم الوزير الأول مهام رئيس الجمهورية، غير أن الأحداث التي جرت والمتمثلة في التدهور الأمني العام بالبلاد قد فرضت نقل مهام رئيس الجمهورية إلى رئيس مجلس النواب، تم الإعلان

1 غازي دحمان، "الانتخابات العربية بين الجديد والقديم الشكلي"، ***شؤون عربية***، ع.158 (صيف 2014)، ص.18.

2 أحمد كرعود، "تونس: ثورة الحرية والكرامة"، في ***الربيع العربي: ثورات الخلاص من الإستبداد*** (بيروت: دار شرق الكتاب للنشر، 2013)، ص ص.31-34.

فيه عن حالة الطوارئ بالبلاد بسبب هروب وتهريب مئات المساجين الجنائيين وامتناع الأجهزة الأمنية عن ممارسة مهامها في حفظ الأمن العام.[1]

الظرف الانتقالي الذي تمر به تونس من حيث غياب سلطة تشريعية ووجود رئيس مؤقت لا يسمح له الدستور القائم بأداء مهامه لفترة تتجاوز ستين يوماً، قد طرح على الطبقة السياسية أربعة خيارات لحل المسألة وهي:

- أن تنظم انتخابات رئاسية في ظل الدستور القائم.
- أن يتم إعداد مشروع دستور جديد يعرض على الإستفتاء.
- أن تنظم انتخابات رئاسية، وتعيين هيئة تأسيسية لصياغة دستور جديد.
- أن يتم انتخاب مجلس تأسيسي لجمهورية ثانية.

بعد اصدار رئيس الجمهورية المؤقت مرسوماً جمهورياً يدعو فيه المواطنين لإنتخاب مجلس تأسيسي يقوم بصياغة دستور للبلاد في غضون سنة من بعد انتخابه، وجاء التقرير النهائي للهيئة العليا للإشراف على الانتخابات عن حصول ثلاثة أحزاب على أكثر من 51% من الأصوات، مما يعني أنها حصلت على نسبة 63% من المقاعد في المجلس التأسيسي، الأمر الذي مكنّها من تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة الأمين العام "**لحركة النهضة حمادي الجبالي**"، وحصول "**مصطفى بن جعفر** الأمين العام لحزب **التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات**" على رئاسة المجلس الوطني، وأخيراً "**منصف المرزوقي** رئيس حزب **المؤتمر من أجل الجمهورية** رئيساً للجمهورية.[2]

من العوامل المساعدة في عملية التحول السياسي في تونس هو التجانس المجتمعي، فهو شعب مسلم من مذهب واحد وهو "**المذهب المالكي**"، وتوفرها على نخب سياسية ذات إدراك جيد لتلك المرحلة، بالإضافة إلى أسلوب الانتفاضة اللاعنفية حقق لها نجاحاً في الإطاحة بالنظام السابق، وكان العامل الأخير في نجاح التحول السياسي هو موقف الجيش الذي بقيَّ محايداً في تونس لإعتبارات موضوعية بسبب صغر حجمه ووسائله ونقص خبرته في قمع المظاهرات الشعبية، وكذا عدم تسييسه، مما أتاح فرصة لنجاح التحول

1 فرانسيس إيكومي، "تحديات الفترة الإنتقالية التونسية"، في ***نظرة نقدية في ثورات 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها***، تحرير. إسحاق كافومبا سواري وآخرون (بريتوريا: معهد الدراسات الأمنية للنشر، 2011)، ص.15.

2 أحمد كرعود، ***مرجع سابق***، ص ص.46،47.

السياسي في تونس وأن تظهر نتائجها سريعا بإنشاء مجلس تأسيسي وإعداد دستور جديد حظي بإجماع شعبي واسع، وصولاً إلى الانتخابات الرئاسية تحترم فيه إرادة الشعب.[1]

اجتياز المرحلة الإنتقالية في عملية التحول السياسي في تونس بنجاح نسبي، الذي يعود أساساً إلى فهم وإدراك طبيعة المراحل الانتقالية في الانتفاضات هو التسيير الحذر من طرف القوى السياسية الرئيسية بإجماعها على التحديات التي تواجهها تونس في المرحلة. فإدراك هذه التحديات سواءاً الداخلية أو الخارجية مكّن تونس من تحقيق استقرار نسبي في هذه المرحلة.[2]

شهدت تونس مجموعة من الأحداث السياسية والأمنية على مرّ أربعة سنوات من التحول السياسي، بقيت فيه المسألة الأمنية من أهم القضايا العالقة في البلاد وأكثرها تعقيداً، خاصة أمام تصاعد وتيرة الإرهاب والجريمة المنظمة. ففي ظل هذا الوضع الأمني المتقلب والهش تصبح قدرة الدولة على معالجة القضايا الأمنية التي تضرب استقرار تونس سياسياً واقتصادياً خاصة بعد مقتل المعارضين السياسيين وتوجيه ضربات انتحارية نحو المراكز السياحية، جعل من المنظومة الأمنية ضعيفة وغير راسخة، فهذه التحديات تبقى كبيرة وإرادة سياسية لم تتبلور بعد ورهانات كبيرة، ومحاولات الإصلاح أو حتى التغيير لم ترقى بعد إلى مستوى إرساء منظومة أمنية تقطع مع الماضي وترسي أمناً في خدمة الوطن في ظل نظام ديموقراطي. فالمتابع للشأن الأمني والسياسي في تونس يطرح بجدية مسألة إمكانية وجدوى الإصلاح، في ظل عدم استقرار الوضع الأمني بتعدد التهديدات التي تستنزف قدرات القوات الأمنية من جهة، وتصاعد التجاذبات السياسية، وما ولدته من أزمات متتالية في قيادة مرحلة الإنتقال الديمقراطي، فضلاً عن محاولات ادخال المؤسسة الأمنية بإختلافها في دوامة هذه الصراعات، وتخلفه من تسييس للعمل الأمني من جهة أخرى. فتبقى الحكومة وأجهزة الدولة الأمنية والدفاعية ومؤسسات العدالة قاصرة في معالجة أهم الملفات الأمنية كالإرهاب والتصدي للجريمة المنظمة، وخاصة التهريب وكذا العنف السياسي كان أبرزها إغتيال قسادات سياسية معارضة بارزة في المشهد السياسي التونسي.[3]

---

1 خير الدين حسيب، "تونس إلى أين؟ تجربة إنتقالية ناجحة للربيع العربي تستحق دعم العرب جميعاً"، ***المستقبل العربي***، ع.440 (جانفي 2015)، ص ص.7،8.

2 دينا شحاتة، مريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، ***السياسة الدولية***، م.46، ع.174، (أفريل 2011)، ص.14.

3 هيكل بن محفوظ، "تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة"، في ***الأمن في المراحل الإنتقالية***، مبادرة الإصلاح العربي، (جويلية 2014)، ص ص.4-6.

الإنفلات الأمني الحاصل في تونس وإن كان نسبياً، فإنعكاساته تكون سلبية على النمو الاقتصادي والاجتماعي ويشكل خطراً على بناء الديمقراطية، مما يؤدي إلى دوامة من العنف وعدم الاستقرار إذا لم تتصدى لها تونس. وهذا ما أكدته الاحداث الحاصلة في تونس بعد 2011 من تنفيذ عمليات إرهابية متعددة باستهداف قوات الأمن الداخلي والجيش الوطني التونسي في العديد من المناسبات، بالإضافة إلى تفاقم ظاهرة تهريب الأسلحة في حدودها مع ليبيا، وهذا ما دفع بتونس إلى تمديد مراراً وتكراراً "**لحالة الطوارئ**" من جانفي 2011 إلى 30 جوان 2014[1]، وكذا إعلان مناطق "**حدودية عازلة**"[2]، وبعدها تحويلها إلى مناطق "**عمليات عسكرية**" في حدودها مع ليبيا والجزائر.[3] وفي نفس السياق، فالفراغ الأمني الذي أعقب عملية التحول السياسي في تونس والأزمة الأمنية التي نجمت عن الثورة في ليبيا جعل المنطقة الحدودية الجنوبية التونسية شبه مهترئة، وأصبحت سهلة الإختراق من قبل المجموعات الإجرامية خصوصاً الجماعات المسلحة، حيث باتت المناطق الحدودية مع ليبيا بؤرة لتنقل العناصر الإرهابية، ومنه أصبحت هذه المجموعات الإرهابية تستغل هشاشة المناطق الداخلية نتيجة عدم إتخاذ الإجراءات الأمنية الضرورية للحد من قابلية إختراق الحدود. ومع مرور الوقت ظهرت مجموعات تجمع بين الإرهاب والجريمة المنظمة في المناطق الحدودية الهشة مما سمح لهذه المجموعات بتوسيع وتمدد نشاطاتها بوصولها إلى المدن الكبرى بإستهداف القيادات السياسية على غرار "**شكري بلعيد**" وآخرون، وكذا استهدافها للعناصر الأمنية والعسكرية غايتها خلق من اللااستقرار الأمني في تونس والتي تكون تابعاته بشكل سلبي على عملية التحول السياسي خاصة، وعلى المنطقة المغاربية عامة. بالرغم من وجود إجراءات أمنية متخذة كتمديد "**حالة الطوارئ**" وإعلان "**مناطق حدودية عازلة**" ومنطقة "**عمليات عسكرية**" لم تكن كفيلة بمعالجة مشاكل الحدود وإنتقال الأسلحة إلى الأراضي التونسية من قبل التنظيمات الإرهابية.[4]

التحدي الكبير الذي تواجهه تونس حالياً هو الإرهاب، بعد قيام مجموعات إرهابية مسلحة بالعديد من العمليات الإرهابية، لاسيما في فترة حكومة "**علي العريض**" و"**مهدي جمعة**" من مارس 2013 إلى جانفي 2014 من طرف "**أنصار الشريعة**" الذي يملك ما بين 1000 إلى 2000 عنصر حسب تقرير الذي قدمه

1 ***القرار الجمهوري التونسي لسنة 2013***، ع.300، (المؤرخ في: 2 نوفمبر 2013)، المتعلق بتمديد حالة الطوارئ في كامل تراب الجمهورية.

2 ***القرار الجمهوري التونسي لسنة 2013***، ع.230، (المؤرخ في: 29 أوت 2013)، المتعلق بإعلان منطقة حدودية عازلة.

3 ***القرار الجمهوري التونسي لسنة 2013***، ع.298، (المؤرخ في: 25 أكتوبر 2013)، المتعلق بإعلان منطقة عمليات عسكرية.

4 Kartas Mohamed, "on the edge ? traffiking and insecutity at the tunisian–libyan borders "a working paper of : the smal arms survey/security assessment in north Africa project, ***Graduate institute Of international and development studies,***(December 2013), pp.51, 52.

"**مجموعة الأزمات**" لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى عناصر "**القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**" التي هي الأخرى قامت بأعمال إرهابية آخرها كان نهاية شهر ماي 2014 عندما هاجمت مكان الإقامة العائلية لوزير الداخلية "**لطفي بن جدوا**" الذي يقع في حي شعبي بمدينة "**القصرين**" التي بررت عمليتها تضامنا مع "**أنصار الشريعة**" الذين تلقوا ضربات من طرف قوات الأمن والجيش التونسي في المناطق الجبلية التي بقيت متحصنة فيه لاسيما في الشريط الحدودي مع الجزائر، مما إستدعى إلى **تنسيق أمني** بين الجزائر وتونس لحماية الحدود بين البلدين وعدم السماح للتنظيمات الإرهابية بالتنقل بكل حرية في المناطق الحدودية.[1]

حسب تقرير "**مركز الدراسات المتوسطية والدولية**" أرجع أسباب إنتشار الظاهرة الإرهابية في تونس إلى مجموعة من الأسباب: منها طبيعة النظام السياسي السابق، وكذا عدم مشاركة الأفراد في الحياة السياسية، وإلى ضعف الدولة بعد الثورة، ومن جهة العامل الاقتصادي تمثلت في البطالة والفقر، ومن الجانب الديني والثقافي كانت أساساً تتمثل حول ظهور التيار السلفي المتعصب وعودة العناصر التونسية من سوريا التي كانت في "**تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام**". بالإضافة إلى مجريات الساحة الإقليمية، خاصة ما يجري في ليبيا خاصة بعد الغموض السائد حول الخريطة السياسية والأمنية فيها، ومن عدم الاستقرار الأمني. فأدت العمليات الإرهابية في تونس ما بين 2011 إلى 2015 حسب ما أشار إليه تقرير "**مركز الدراسات المتوسطية والدولية**" إلى:

- مقتل 49 من عناصر الجيش الوطني التونسي، بالإضافة إلى 90 آخرين من الجرحى.
- مقتل 17 من عناصر الحرس الوطني التونسي، و56 جريح.
- مقتل 7 من عناصر الشرطة، و45 جريح.
- مقتل 24 من المواطنين التونسيين والأجنبيين، و50 جريح.

أما التنظيمات الإرهابية فقد تمَّ قتل 75 من عناصرها، أما الجرحى يبقى العدد مجهول.[2]

1 ***Crisis Group***, Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord, N^{0} :41, "la Tunisie des frontières (2) : terrorisme et polarisation régionale", (21 Octobre 2014), pp. 4, 5.

2 ***Centre des études Méditiranianes et Internationales***، "Sécurité en Tunisie: comment défendre la nouvelle démocratie", dans le 4ème symposium SUD. SEC. MED : les problématiques de la sécurité en méditerranée, (2-3 Mars 2015), pp. 2, 3.

وتبقى التنظيمات الإرهابية النشطة في تونس بعد إعلان ولاءها "**لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام**" تشكل خطراً حقيقياً على إستقرار تونس ولو أمنيا، لاسيما في حدودها الجنوبية مع ليبيا التي لا تزال الخريطة السياسية والأمنية غير واضحة، التي هي الأخرى تشكل خطراً على إستقرار تونس وعلى المنطقة بصفة عامة بعد الإنتشار الواسع للتنظيمات الإرهابية المسلحة. فيبقى التحدي الأمني يشكل هاجساً حقيقياً لإستقرار تونس وعملية التحول السياسي فيها، وحتى على مستوى إتحاد المغرب العربي الذي بقي غير مجسد على أرض الواقع منذ نشأته، والذي يؤثر في عدم تفعيله.[1]

المطلب الثاني: الأزمة الأمنية في ليبيا.

في 15 فيفري 2011 خرج الليبيون في ثاني أكبر المدن الليبية "**بنغازي**" إلى الشوارع للمطالبة بسقوط نظام القذافي. وبع أيام كانت الإنتفاضة قد انتشرت في سائر أنحاء الشرق، وإلى بعض أجزاء الغرب الليبي. في البداية كان المشهد على وشك أن تصبح البلد التالي بعد تونس ومصر في الإنضمام إلى ما يسمى "**بالربيع العربي**"، لكن كان عكس نظيريه التونسي والمصري، فقد أوضح "**القذافي**" بأن لا نية لديه بالتنحي وأعلن أنه سيقاتل حتى النهاية وبكل الوسائل الضرورية للتمسك بالسلطة، وركز جل اهتمامه على قاعدة سلطته الرئيسية في "**طرابلس**" العاصمة رغم التدخل العسكري "**لحلف الشمال الأطلسي (الناتو)**" الذي تم بتفويض من **الأمم المتحدة**.[2]

ركز نظام "**معمر القذافي**" طيلة فترة حكمه (1969 – 2011) على ثلاثة ركائز أساسية، فالركيزة الأولى هي **الزعيم القائد** أيديولوجية محلية "**الجماهرية**" التي حاول تصديرها للعالم من خلال أدبيات الكتاب الأخضر، والركيزة الثانية تمثلت في **القبيلة** من خلال التوازن داخل القبائل وتغليب بعضها على البعض، أما خارجياً حاول كذلك إستمالة مجموعة عريضة من قبائل بعض الدول الإفريقية عن مؤتمرات ومهرجانات وعلاقات، ومن هنا يظهر أن "**القذافي**" حاول إعطاء نفس نمط الحكم الداخلي في علاقاته مع بعض قبائل الدول الإفريقية حتى يظهر كزعيم دولي الذي لقب بـ: "**ملك ملوك إفريقيا**"، أما الركيزة الثالثة والأخيرة تمثلت في **النفط** الذي استغله لتوزيع الرضا الاجتماعي في الداخل وكسب الشرعية في الخارج.[3]

1"La Tunisie des frontières (2) : terrorisme et polarisation régionale", ***Op.Cit***, p.6.

2 تقرير الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، "الإحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (5): فهم الصراع في ليبيا"، ***مجموعة الأزمات***، رقم.107، (6 جوان 2011)، ص.6.

3 مصطفى صايج، "الإنتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس"، ***السياسات العامة***، ع.3 (فيفري 2014)، ص.30.

تعود أسباب الإنتفاضة الليبية بداية من 2011 إلى عدة أسباب أهمها الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت نتيجة لطبيعة نظام حكم "**القذافي**" بعد الإنقلاب العسكري الذي قاده ضد الملك "**إدريس**" سنة 1969، حيث فقدت ليبيا فرصاً عديدة لنهضة شعبها وتقدمه. فالحكم الشخصي **(الزعيم القائد، القبيلة، النفط)** الذي ركز عليه، بالإضافة إلى اعتماده على عائلته ودائرة ضيقة من المقربين والأتباع أدى إلى حرمان الشعب الليبي من عوائد الثروة في بلادهم، بل استخدم تلك الثروة في شراء الأنصار والأتباع وترويض المعارضة أو قمعها. فالبرغم من الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب المنطقة، فإنه توجد حالات تفاوت كبيرة في توزيع الثروة، فبدلاً من التوزيع العادل الثروة التي عائداتها تأتي من النفط، استأثرت بها دائرة ضيقة تلتف حول "**القذافي**" وعائلته. وإذا ما وصفنا وصفاً دقيقاً للعقود الأربعة التي حكم فيها "**القذافي**" هو تبديد ثروة وقوة الشعب الليبي من خلال شراء الأسلحة وتكديس ثرواتهم المالية في أرصدة بنكية في أوروبا.[1]

إثر سقوط نظام القذافي، أدت الثورة الليبية إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية الليبية بطريقة جذرية لمصلحة القوى غير الحكومية، التي أصبحت اللاعب والعامل الرئيسي في المعادلة السياسية الليبية الجديدة. وتتمثل هذه القوى بالمجالس المحلية والتجمعات القبلية والميليشيات المسلحة. حيث استطاعت هذه القوى المحلية أن تسيطر على الحياة السياسية في ليبيا وتهمّش القيادات السياسية التي كانت تشكل "**المجلس الوطني الإنتقالي**" السابق، والحكومات الإنتقالية المتعاقبة، مما مكناها من زيادة نفوذها بالتأثير على المشهد السياسي والأمني الليبي على حساب بناء مؤسسات على المستوى الوطني، وخصوصاً في قطاعي الأمن والجيش.[2]

يمثل الوضع الأمني الهش في ليبيا أكبر تحدي مباشر للعملية الإنتقالية فيها، إذ يشكل عشرات الألاف من الثوار المسلحين المنظمين في عشرات الميليشيات ذاتية القيادة، أو الكتائب كما يسمون أنفسهم – شبكة من السيطرة على مختلف أنحاء البلاد. وقد كانت ممارسة السلطة على هذه الكتائب المسلحة أمراً في غاية الصعوبة في المراحل الأولى من القتال ضد كتائب "**معمر القذافي**"، الأمر الذي جعل من **المجلس الإنتقالي** إنشاء **جيش تحرير وطني**، لكنه لم يعمل بوصفه جيشاً بقدر ما كان محاولة إندماج وتنسيق بين كتائب

1 محمد عاشور، "الثورة الليبية: الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل"، في ***نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها***، تحرير: إسحاق كافومبا (اثيوبيا: معهد الدراسات الأمنية للنشر، 2011)، ص ص.13،14.

2 محمد عبد الحفيظ الشيخ، "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة"، ***المستقبل العربي***، ع.432 (فيفري 2015)، ص.124.

مستقلة شكلّها ضباط سابقون ومواطنون عاديون. لكن في بيئة ما بعد الثورة أظهرت هذه الكتائب انعدام الثقة في **الحكومة المؤقتة** وبين الكتائب ببعضها البعض، الأمر الذي جعل من **المجلس الإنتقالي** في مناورة ذكية إلى العمل في تعيين هذه الكتائب في وزارات حكومية رئيسية، وهو الأمر الذي أعاد هذه الكتائب إلى قيادة **المجلس الإنتقالي**، ويتولى إثنان من قادة الكتائب، هما "**فوزي عبد العال**" من **مصراتة** و"**أسامة الجويلي**" من **الزنتان** وزارتي الداخلية والدفاع، ومع ذلك تجاهلت الجماعتان نداءات **المجلس الإنتقالي** المتكررة لنزع السلاح وإخلاء مواقعها، واتجهتا الجماعتان إلى تشكيل تحالف أطلق عليه إسم "**المجلس العسكري لغرب ليبيا**" وانظمت إليه من بعد حوالي 100 من الجماعات المسلحة الأخرى، الذي يهدف إلى الحفاظ على الأمن في منطقة **طرابلس**.[1]

الوضع الأمني في ليبيا بعد "**قرار رقم 1973/1970**" الأممي بتفويض حلف "**الشمال الأطلسي**" بغقامة حضر جوي على ليبيا وشن ضربات جوية على الميلشيات المسلحة **للقذافي**، حيث تبدوا الوضعية الأمنية في لبيا مفتوحة ومعرضة لكل الإحتمالات مع تزايد احتمالات الفشل في مواجهة الميليشيات التي تعكس تحدي الأطراف للمركز على أكثر من مستوى، كما تعبر عن رغبة في إدامة مرحلة الثورة، وتأجيل بناء الدولة، والتمسك بالشرعية الثورية.

بقدر ما ساعد تدخل حلف "**الشمال الأطلسي**" في ليبيا على التخلص من نظام **القذافي**، فلقد فتح أيضاً الباب على مصراعيه لإثارة نزاعات وصراعات قديمة من جديد على السياقات الداخلية، وفي تأجيج الإنقسام وإعاقة المرحلة الإنتقالية والمصالحة الوطنية، لكنه يبرز أيضاً على المستوى الإقليمي، فإسقاط نظام **القذافي** هزّ ميزان القوى الذي كان قائماً بما من شأنه إحداث تغييرات في الخريطة الجيو–سياسية لجنوب المتوسط والساحل الإفريقي. هذا التغيير أدى إلى إعادة إبراز معضلة المركز والأطراف، وفتح أفاقاً جديدة لها في ليبيا والبلدان الإفريقية المجاورة التي تجتاحها تجارة السلاح والمخدرات، علاوة على الأعمال الإرهابية كالهجمات التي تقودها عناصر "**تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**"[2]

كان الوضع الأمني الهش والمتأزم في ليبيا عاملاً مثبطاً لمرحلة ما بعد **القذافي**، من خلال حصول الإنفلات الأمني الذي ترتب عليه سهولة اختراق الحدود بتدفق عدد كبير من العناصر الإرهابية لاسيما من الناحية

1 بول سالم، أمندا كادليك، "تحديات العملية الإنتقالية في ليبيا"، ***أوراق كارنيغي*** (بيروت، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2012)، ص ص.8،9.

2 يوسف محمد الصواني، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، ***المستقبل العربي***، ع.416 (جانفي 2015)، ص ص.33،34.

الجنوبية، كما أثرت إنهيار المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا ووصول العامة للسلاح بكل أنواعه (خفيف – متوسط – ثقيل – متطور) في مختلف المخازن التابعة للجيش والشرطة، الذي تمّ نقله بعد ذلك إلى دول الجوار كالجزائر وتونس ومصر، ووصولها إلى التنظيمات الإرهابية المتواجدة في المنطقة على غرار تنظيم **القاعدة في بلاد الإسلامي**. كما سمح هذا الوضع الأمني الهش بوصول مجموعات إرهابية جعل من ليبيا منطقة دعم وإسناد وتدريب العناصر الجديدة المنظّمة للتنظيمات الإرهابية نتيجة غياب السلطات الرسمية والأمنية وضعف أدائها.[1]

مع بروز تنظيم "**الدولة الإسلامية في العراق والشام**" شكل مخاوف إقليمية من تحول ليبيا إلى بؤرة لهذا التنظيم، الذي قد يحاول الإستيلاء على الحكم في ليبيا وإعلانها كمركز للخلافة الإسلامية في ظل عدم وضوح المشهد السياسي الليبي لمرحلة ما بعد **القذافي**[2]، هذا ما جعل من العديد من الدول المجاورة خاصة تونس والجزائر إلى زيادة أعداد كبيرة من أفراد الجيش نحو الحدود الليبية، مع نقل أجهزة متطورة لرصد التنظيمات الإرهابية كان من شأنه الحفاظ على إستقرار الحدود وضبطها حتى لا تنتقل الجماعات الإرهابية بين المثلث المتكون من الجزائر وتونس وليبيا. وفي سياق آخر فإن سقوط ليبيا بيد "**الدولة الإسلامية في العراق والشام**" سيعني تحول المنطقة المغاربية لساحة حرب مفتوحة الذي يكون كارثياً بالنسبة **للأمن الإقليمي المغاربي.**[3]

وفي نفس الإطار تواجه ليبيا مهمات كبيرة في تأمين حدودها خاصة من الجهة الجنوبية، وإستعادة السيطرة على الأسلحة السائبة من ترسانة **القذافي** التي تعبر إلى دول مجاورة التي تزيد من عدم استقرارها. فالحدود البرية والبحرية الليبية واسعة جعل من القوات المسلحة تفقد سيطرتها على نحو كاف من الحدود في ظل الأزمة التي يواجهها في تشكيل جيش وطني ليبي رسمي، ومن جهة أخرى تواجه ليبيا مشكلة "**صواريخ أرض – جو الحرارية**" المفقودة المعروفة باسم أنظمة الدفاع الجوي المحمولة **(MANPAD)** التي أخذتها ميليشيات الثوار من مستودعات الأسلحة إبان الحرب على **القذافي**، ومن مميزات هذه الأسلحة أنها

1 عاشور شواريل، "تداعيات الربيع العربي أمنياً على ليبيا: واقع ورئية"، ورقة مقدمة إلى ***مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الإنتقالية***، (22-23 جانفي 2014)، ص.4.

2 Christopher M. Blanchard, " Libya: Transition and U.S.policy*",* ***report of congressional research service***, N^{0}: 7-5700, (March, 4th, 2016), p.3.

3 ياسين بودهان، "دور الجزائر في حل الأزمة الليبية"، في :

http://essahraa.net/archive/index.php/poyiu/14/2983 (03/04/2016).

قادرة على إسقاط الطائرات التجارية، والتي تشكل تهديداً للإستقرار الإقليمي في حالة وصولها إلى التنظيمات الإرهابية، هذا ما جعل من **المجلس الإنتقالي** و**الحكومة الليبية المؤقتة** إلى مشاورات مع تونس والجزائر والسودان ومصر بشأن أمن الحدود متعدد الأطراف.[1]

عودة إلى قضية التدخل العسكري "**لحلف الشمال الأطلسي**" في ليبيا، حيث إستند الأعضاء القياديون في منظمة الحلف إلى قرار "**مجلس الأمن**" رقم (1973) لسنة 2011 القاضي بأن أن تقوم الدول المعنية بإتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ الحظر الجوي عن طريق التعاون والتنسيق بين الأعضاء. كما إستند الحلف كذلك إلى قرار "**الجامعة العربية**" رقم (7298) في نفس السنة.[2] الذي يطلب من المجلس تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، إلاّ أن العمليات العسكرية "**لحلف الشمال الأطلسي**" تعدت قرار "**مجلس الأمن**" الذي ينص على فرض حظر جوي لحماية المدنيين إلى قصف المقرات والمواقع الرسمية بحجة أن الدولة الليبية على وشك الإنهيار، وبإعتبارها منطقة رخوة للإرهاب تنطلق منها "**القاعدة في المغرب الإسلامي**"، بالإضافة إلى أنها منبع مهم للطاقة وممر استراتيجي نحو دول الساحل الإفريقي، الأمر الذي جعل من الحلف مواصلة عملياته العسكرية إلى غاية إلقاء القبض على "**القذافي**" ومقتله، ومنه أعلن عن انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية في ليبيا.[3]

شنّ الحلف في حملته العسكرية الجوية والبحرية التي دامت تسعة أشهر أكثر من 9700 طلعة جوية، ودمرت ما يقارب عن 5900 هدف عسكري هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان تدخل الحلف أكثر تأثيراً وعمقاً على المستوى الإنساني، حيث أشار تقرير "**منظمة العفو الدولية**" إلى أن عشرات المدنيين الليبيين ممن لم يشاركوا في الأعمال المترتبة بشكل مباشر ضد ميليشيات **القذافي**، قتلوا، وأصيب عدد كبير بجروح نتيجة لضربات الحلف. وفي فيفري 2012 أي بعد نهاية العمليات العسكرية للحلف على ليبيا بأربع أشهر قام مندبوا "**منظمة العفو الدولية**" بزيارة عدد من الواقع التي تعرضت للضربات الجوية للحلف في كل من

1 Varun Vira, Anthony H.Cordesman, "The Libyan Uprissing: An uncertain trajectory", ***center for strategic and international studies***, (june, 2011), pp. 47-49.

2 Auturo Varveli, "Europe and The Libyan Crisis : A Failed state in the Backyard ?", ***Analysis of ISPI***, N^0: 237, (March, 2014), pp.5-7.

3 عبد الكريم باسماعيل، "التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في الوطن العربي"، ***دفاتر السياسة والقانون***، ع.12 (جانفي 2015)، ص.22.

طرابلس وزليتن وسرت وبريقة وما حولها، الأمر الذي جعلهم يحصلون على نسخ من شهادات وفاة بعض الضحايا، ومنه تمّ توثيق 55 ضحية.[1]

تشكل الأزمة الليبية منذ بداياتها عائقاً على المستويين المحلي والإقليمي، نتيجة لغياب الأمن ولتداعيات العمليات العسكرية التي نفذها "**حلف الشمال الأطلسي**". ومنه تبقى الأزمة الليبية غير واضحة المعالم نتيجة للتجاذبات السياسية والأمنية من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لصراعات المصالح بين الدول الكبرى والدول الإقليمية. فالليبيا تبقى أمام سيناريوهات مختلفة ومتعددة، لكن السيناريو الأقرب هو احتواء الأزمة الأمنية دون انتشارها وامتدادها إلى الدول الإقليمية لاسيما المغاربية منها بحكم الجوار الحدود، وبحكم الإنتماء إلى "**إتحاد المغرب العربي**"، فاستقرار ليبيا من استقرار الدول المغاربية.[2]

خريطة رقم (4): مجمل التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي.

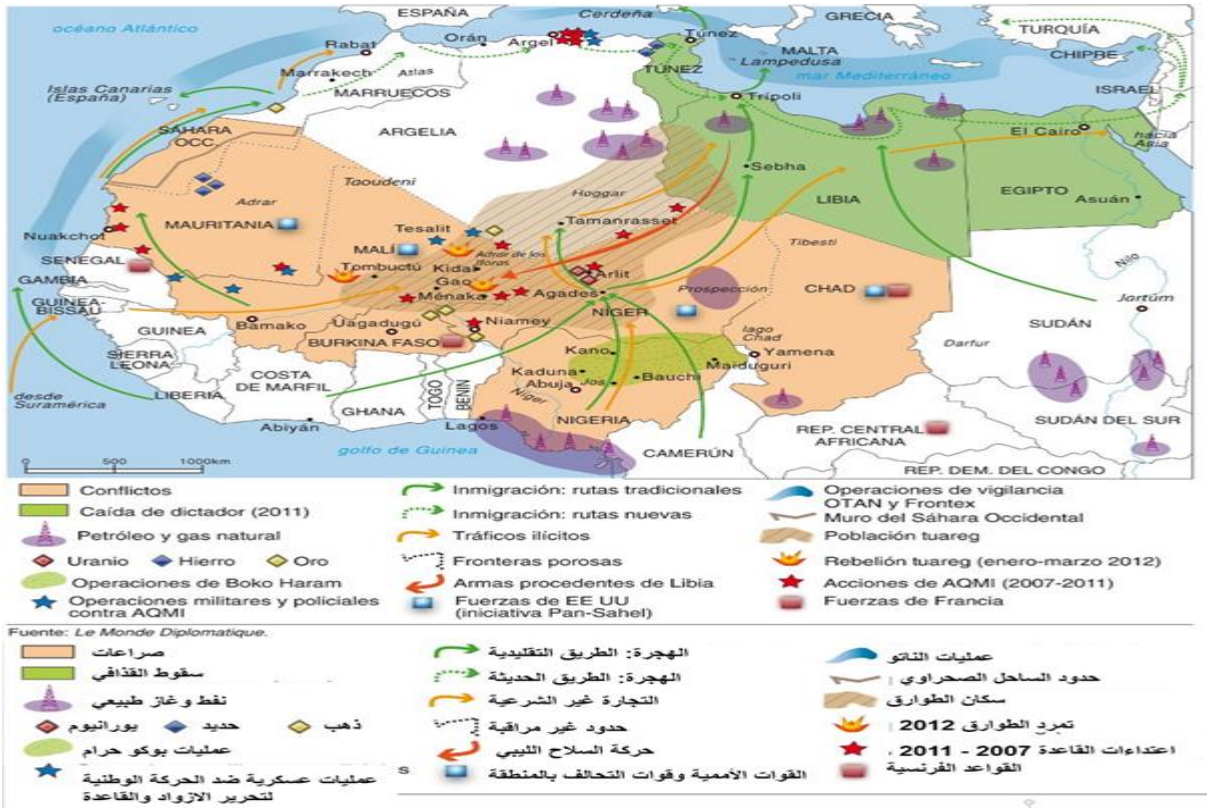

Source : ***https://www.google.dz/imgres?imgurl=http%3A%2F%2Fsamate.wpengine.netdna-cdn.com%2Fwp-content%2Fuploads%2F122415_1515_3-602x709.png&imgrefurl***

1 ***منظمة العفو الدولية***، "ليبيا: الضحايا المنسيون لضربات حلف الناتو"، (المملكة المتحدة: أمانة منظمة العفة الدولية، 2012)، ص ص.6،7.

2 ***المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات***، وحدة تحليل السياسات، "ليبيا ومخاوف الإنزلاق في طريق الإقتتال الأهلي الشامل"، (جوان 2014)، ص.7.

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة في مالي على المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: طبيعة الأزمة في مالي.

تقع جمهورية مالي على الحافة الجنوبية لصحراء غرب افريقيا، وتغطي مساحة أكثر من1.241 مليون كلم^2، يحدها من الشمال **الجزائر**، ومن الجنوب **بوركينافاسو** و**ساحل العاج**، ومن الشرق **النيجر** ومن الغرب **السينغال**، عاصمتها **باماكو**، وليست لها منافذ بحرية، يبلغ عدد سكان **مالي** حوالي 14،5 مليون نسمة مكونة من 23 جماعة عرقية و نذكر اهمها "**بامبار**، **بيول**، **وساراكول**، **والطوارق**" وغيرها...ولغتها الرسمية هي الفرنسية ولكن لغة **البامبار** تستخدم على نطاق واسع في البلاد.[1]

يعدّ عدم الاستقرار وحركات التمرد في الشمال سمةً دائمة من سمات الوضع الماليّ. في حين تميّزت الأوضاع السياسية بالصراع على السلطة على وقع الانقلابات والأنظمة الديكتاتورية مع اضطرابات اجتماعية ووضعٍ اقتصادي هشّ، وزادت فترات الجفاف والقحط الممتدّة من حدّته، إذ تعدّ مالي من بين أفقر عشرين دولة في العالم.

وظلّت الخريطة الاقتصادية والاجتماعية لمالي على مرّ عقود الاستقلال ترسم خطّ فصل افتراضي بين جزأين متمايزين؛ شمال هو الأكثر تضررًا من الجفاف والأقلّ تنمية تمثّل "**تمبوكتو وغاو وكيدال**" أهمّ مدنه، وجنوب تقع فيه العاصمة **باماكو** وتتركّز فيه الأنشطة الاقتصادية الأساسية في البلاد.

علاوةً على التمايز الاقتصادي الاجتماعي ما بين إقليمَي مالي، فإنّ هنالك أبعادًا أخرى يجب تناولها هنا كعوامل للأزمات المتتالية في مالي. إذ إنّ دولة مالي – البالغ عدد سكّانها 14.5 مليون نسمة – شديدة التنوّع من الناحية الإثنية. وهذا التنوّع ما هو إلا نتيجة للحدود التي وضعتها فرنسا لمستعمرة "السودان الفرنسي" (تشكّلت في أغلبها من أراضي دولة مالي الحاليّة) ضمن تقسيم مستعمراتها الثماني في غرب أفريقيا في1895 والمعتمد على معايير الثروات الطبيعية التي تمتلكها كلّ مستعمرة وعلى أساس مدى السيطرة الفرنسيّة على مناطقها المختلفة، وليس على أساس التجانس بين سكّان هذه المستعمرات.

1 محمد خليفة، "حقائق أساسية حول جمهورية مالي"، في:
http://arabic.people.com.cn/31660/6590205.html (04/04/2016).

قام **الطوارق** بحركات تمرّد متكرّرة على امتداد العقود الخمسة لاستقلال مالي، وشهدت الفترة ما بين عام 1990 وعام 2009 أكبر عدد من محاولات التمرّد نتيجة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين إقليمَي مالي الرئيسين **(الشمال والجنوب)** وشعور سكّان الشمال وفي مقدّمتهم **الطوارق** بتمييز إقليم الجنوب ببرامج التنمية على حساب إقليمهم، أو على الأقلّ فشل سياسات التنمية في الشمال على نحوٍ أشدّ وضوحًا من الجنوب. أمّا العامل الثاني، فهو التنوّع الإثني وهيمنة إثنية واحدة على مقاليد الحكم منذ الاستقلال، ما عزّز الشعور بعدم الانتماء لدى الطوارق والأقلّيات الإثنية الأخرى في الشمال التي أصبحت تنظر إلى الدولة كممثّلة لمجموعةٍ إثنية أو قبلية تهيمن على باقي الإثنيات والقبائل. فالدولة بالنسبة إليهم ليست سوى إثنية "**البومبارا**" المسيطرة على مؤسّسات الحكم منذ استقلال البلاد في عام 1960ولم تفشل دولة مالي الحديثة في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة بين أقاليمها فحسب، بل فشلت في دمج مواطنيها في إطار هويّة جمعية واحدة أساسها المواطنة، تتجاوز حدود الانتماءات الإثنية والقبلية. وانتهت محاولات التمرّد **الطوارقية** في القرن الماضي، وفي العشرية الأولى من القرن الحالي باتفاقيات سلام بين المتمرّدين **الطوارق** و**الحكومة الماليّة**. وشهدت الفترة التي تلت آخر اتفاقية من هذا النوع في عام 2009 استقرارًا نسبيًّا.[1] حتّى اندلاع تمرّدٍ جديد يوم 17 جانفي 2012 حيث هاجمت "**الحركة الوطنية لتحرير الأزواد**" عدد من المدن المالية وهي "**مناكا**" الواقعة قرب الحدود مع **النيجر** و"**وتساليت**" على الحدود مع **الجزائر** والتي تعد ثالث اهم مدينة في **اقليم ازواد** من حيث الكثافة السكانية والاهمية الاستراتيجية.

وعقب الهجوم أعلن **الطوارق** استقلال المناطق التي يسيطرون عليها في شمال **مالي** تحت اسم "**جمهورية ازواد**"، وتعد هذه الحركة **(ازواد)** اكبر تجمع مسلح انشأه **الطوارق** على الاطلاق، حيث يندمج فيه جل العرب والطوارق تحت لواء تنظيم واحد يمثل الاقاليم الثلاث المسماة **بأزواد** و التي تظم كلا من **تمبكتو، غاو** و**كيدال،** وفي ظرف أيام تمكن المتمردون من السيطرة على **كيدال** و**غتو** مقر قيادة أركان الجيش، ومن بعدها **تمبكتو،** ليسيطروا بعد ذلك على النصف الشمالي للبلاد مستفيدين من الانقلاب العسكري الذي اطاح بالرئيس "**امادو تومانى توري**" في 22 مارس 2012، وأصبحت السمة الرئيسية للوضع في العاصمة

1 " the Poorest Countries in the World", Global Finance", in: ***http://www.gfmag.com/tools/global-database/economic-data/12147-the-poorest-countries-in-the-world.html#axzz2J0R95G6Q*** (04/04/2016).

المالية **باماكو** هي الصراع على السلطة في ظل توازن قوى هشة بين النظم السياسية والمدنية والانقلابيين العسكريين الذين أمسكوا بزمام السلطة. في هذا الإطار بررت اللجنة العسكرية انقلابها بما سمته سوء تسيير الرئيس "**امادو توري**" لملف تمرد الطوارق في شمال البلاد.[1] بعد النتائج الكارثية التي اعقبت هذا الانقلاب واهمها تمكن قوات الطوارق من السيطرة على كبريات مدن الشمال وتراجع قوات الجيش امامها قامت الحركة **الوطنية لتحرير ازواد** بإعلان استقلال دولة **ازواد** في شمال مالي بتاريخ 6 افريل 2012، واستطاع خلق بؤر توتر في عدد كبير من الأقاليم في مالي.

إلاّ أنّ الانقلاب العسكري قوبل بالرفض من المجتمع الدولي حيث قام الاتحاد الافريقي بتعليق عضوية مالي وتجميد ارصدتها بالخارج حتى ينسحب العسكر من السلطة ويعود الحكم المدني كذلك قامت جماعة **الاكواس** بتحذير الانقلابيين من تداعيات هذا الانقلاب وضرورة التراجع عنه وإلا ستقوم بفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على الانقلابيين الماليين.[2]

سعت حكومة **باماكو** الانتقالية بعد تعيينها مباشرة إلى توقيع اتفاق مشترك مع **المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا** "**الاكواس**" بشأن نشر قوة افريقية بشمال **مالي** من أجل استعادة سيطرة الحكومة عليه، وهو الأمر الذي واجه خلافات وصعوبات عديدة حتى تم التوصل إلى اتفاق تحت ضغط فرنسي يوم 23سبتمبر 2012 ، وعلى إثر هذا طلب الرئيس المالي المؤقت "**ديونكوندا تراوري**" ورئيس الوزراء "**شيخ موديبو ديارا**" من الأمين العام للأمم المتحدة "**بان كي مون**" اصدار قرار من **مجلس الأمن** يسمح بتدخل قوة عسكرية دولية بهدف مساعدة الجيش المالي في استعادة السيطرة على مناطق الشمال، وهو الأمر الذي أقره مجلس **الأمن الدولي** في 5 اكتوبر 2012 بموجب القرار رقم "**2071**".[3]

وقبل أن تنتهي المدة التي منحها **مجلس الأمن** للانتهاء من تقديم خطة التدخل العسكري شهدت العاصمة **باماكو** يوم 19 اكتوبر اجتماعا دوليا موسعا من أجل تنسيق مواقف الأطراف الاقليمية والدولية حول التدخل

1 فتيحة فرقاني، "تأثير التعدد الإثني في الاستقرار السياسي والأمني شمال إفريقيا: دراسة حالة الطوارق في مالي بعد الحرب الليبية"، ***رؤية تركية***، ع.4 (شتاء 2015)، ص ص.176،177.

2 الحافظ النويني، "أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي"، ***المستقبل العربي***، ع.442 (30 جانفي 2013)، ص ص.59،60.

3 عزمي بشارة، "أزمة مالي والتدخل الخارجي"، في: ***http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9ad*** (2016/04/18).

العسكري الوشيك في مالي وانتهى الاجتماع بتوافق المجتمعين حول مساعدة الحكومة المالية في استرجاع الجزء الشمالي من البلاد وقد كانت التوقعات تشير إلى أنَّ الانتشار الفعلي لهذه القوة لن يكون قابلا للتنفيذ إلاّ بحلول سبتمبر أو اكتوبر من العام 2013.[1] لكن التعثر الذي جاء بعد المفاوضات بين **وغادوغو** و**الجزائر** قامت جماعة **أنصار الدين** التي تمثل الواجهة الحوارية للجماعات المسلحة، إلى سحب العرض الذي قدمته الجزائر بوقف الاعمال العدائية ضد مالي، كما طالبت من الوسيط **البركنابي** "**اليز كومباوري**" تأجيل موعد جلسات المفاوضات التي كانت مقررة في 2013/01/4 وهذا من أجل البحث عن خارطة طريق قدمتها الحركة لحل **أزمة الأزواد**، والتي تقوم على منح الإقليم حكم ذاتي وفق نظام يسمح بتطبيق الشريعة الاسلامية.[2] كما بدأ المقاتلون الاسلاميون سلسلة من الهجمات العسكرية الصغيرة التي تمثلت في طرد الميليشيات المحلية ومقاتلي"**MNLA**" مدن مثل"**ليري**" و"**مننكا**" بالإضافة إلى شن المقاتلين الاسلاميين لحملة واعتبرت أكثر خطورة منذ بداية جانفي 2013، حيث تقدما خلالها إلى منطقة "**موكتي**" الواقعة وسط مالي في محاولة للسيطرة على منطقتي" **كون**" و"**سافاري**"، هذا ما دفع الرئيس المالي المؤقت "**دياكوندا توري**" في 10 جانفي 2013 إلى طلب مساعدة فرنسا على سد الهجوم ومنع انهيار البلد بعد عجز الجيش المفكك على وقف الزحف.[3]

التدخل العسكري الفرنسي:

تهدف الحملة العسكرية في مالي إلى ثلاثة أهداف:

- ايقاف زحف المجموعات الارهابية نحو الجنوب.
- الحفاظ على وجود الدولة المالية واستعادة وحدتها الترابية.
- التحظير لنشر قوة التدخل الافريقية (**الإيكواس**)، المرخص لها بموجب قرار **مجلس الأمن**.

لكن الهدف الاستراتيجي للتدخل في مالي هو حماية المصالح الفرنسية في شقه الأمني الاقتصادي في الساحل وما ورائه. كما أن التدخل العسكري هو تأمين **للنيجر** و**التشاد** و**بركينافاسو** و**موريتانيا**، ومن قد ادركت **فرنسا** للعبة **الدومينو** التي تلعبها الجماعات الارهابية لاسيما تنظيم **القاعدة في بلاد المغرب**

1 إبراهيم علي، "التدخل العسكري في مالي...حرب قد تطول"، في: (2016/04/09) ***http://www.alarabya.com***

2 "التدخل الفرنسي في مالي"، ***مركز الجزيرة للدراسات***، (2012/01/26)، ص

3 فريدوم أونوها، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، ***مركز الجزيرة للدراسات***، (13 فيفري 2013)، ص.5.

الاسلامي التي تتخذ من مالي مركزاً لها، فحسب الفهم الفرنسي يمثل سقوط مالي في أيدي هذه الجماعات الارهابية تؤدي غلى سقوط دول أخرى عاجلاً أو آجلاً، ومنه تهدف من تدخلها إلى فرض عملية دومينو معكوسة تقلب تماماً الإتجاه بضرب التنظيمات الارهابية في المنطقة ودرء أي عدوان مماثل على دول الجوار الهشة والمنكشفة والتي تقع تحت النفوذ الفرنسي.[1]

خريطة رقم (5): مناطق وأشكال التدخل العسكري الفرنسي (حالة مالي وليبيا).

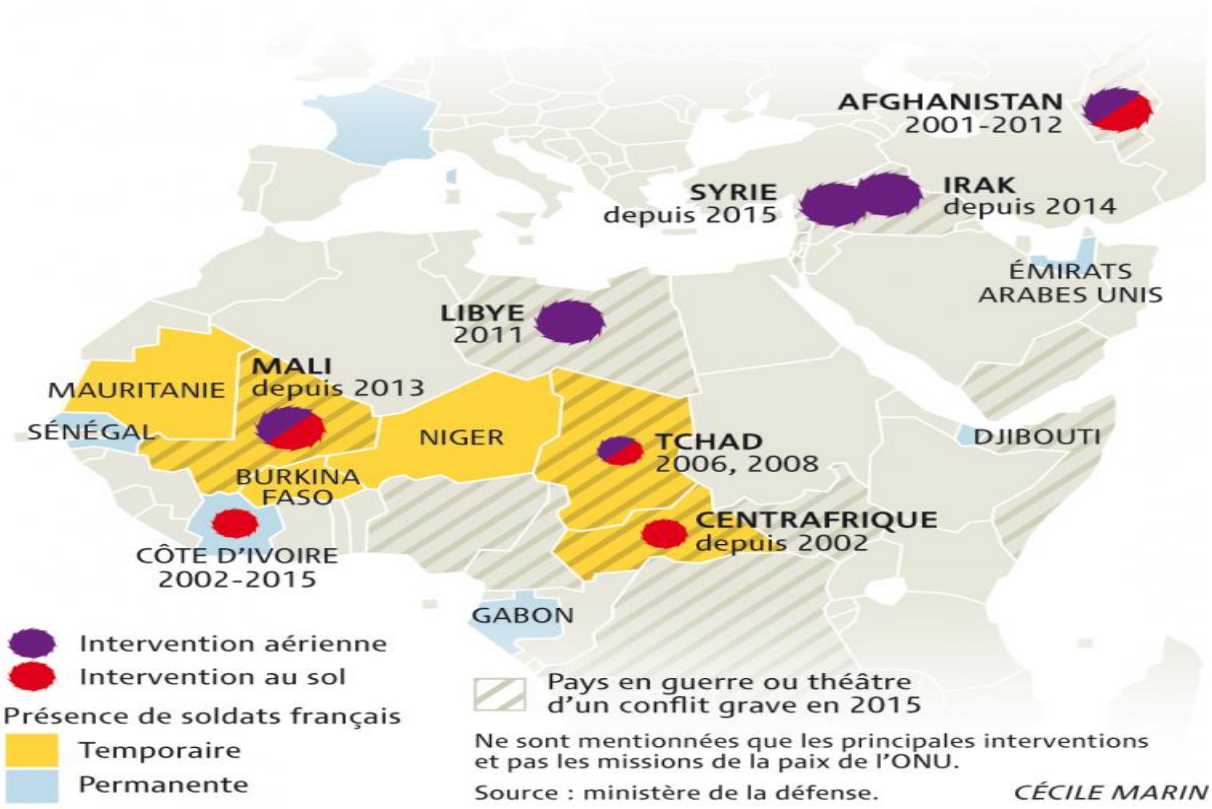

Source : Cécile Marin, "La France multiplie les interventions depuis 2001 ": ***http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/france_en_guerre***

1 عبد النور بن عنتر، "التدخل الفرنسي في مالي: نظرة من الدخل الفرنسي الرسمي والشعبي"، ***مركز الجزيرة للدراسات***، (27 جانفي 2013)، ص.2.

المطلب الثاني: الأزمة في مالي: الوساطة الجزائرية – تداعيات الأزمة على منطقة المغرب العربي.

أولاً: الوساطة الجزائرية:

تعتبر الجزائر ما يحدث في مالي تهديداً لأمنها القومي وتتخوف من انتقال الجماعات الارهابية متعددة الجنسيات الى اراضيها لتنفيذ هجماتها، ولمواجهة التداعيات الأمنية لهذه الأزمة اتخذت الجزائر جملة من التدابير الامنية والعسكرية والتعاون العسكري والاستخباراتي اقليمياً، تكمن الأولى في جملة من الاجراءات الأمنية تنخرط فيها قوات الجيش، والدرك، والأمن، وحرس الحدود، والقاضية بنقل قوات برية وجوية اضافية إلى المناطق الحدودية الجنوبية وتشديد الرقابة على نقل الأشخاص والبضائع في المناطق الحدودية، فيما تكمن الثانية في تعزي قواتها في أقصى الجنوب لرفع قدرات التحرك السريع للجيش ودرجة تأهبه لتدعيم التغطية الجوية للحدود.[1]

كثفت الجزائر من اجراءاتها الأمنية حول مخيمات اللاجئين في جنوب غرب البلاد بسبب تسلل الجماعات الارهابية بهدف خطف رهائن غربيين للحصول على الفدية. وبينما تنتشر الميليشيات في شمال مالي وتطغى الاعداد المتزايدة من اللاجئين على جهود الإغاثة وتضغط على دول الجوار التي تواجه بالفعل نقصاً حاداً في المواد الغذائية، كثفت الجزائر جهودها لإيجاد حل دبلوماسي للصراع.[2]

بما أن الجزائر هي الأقوى في المحيط المالي فهي تتحرك تحت هيئة الأركان المشتركة لمحاربة الإرهاب ومن ضمنها(مالي، موريتانيا، النيجر)، لكن هذه الهيئة لم تعمل بشكل فعال منذ تأسيسها، وظلت الجزائر هي الطرف الرئيسي وتتصرف بمفردها في تعاملها بما يحدث في شمال مالي خوفا من اتساع الحرب الى داخلها، وظلت تفضل الوساطة بين الأزواد والحكومة المالية من أجل ايجاد حل سياسي يدمج الأزواد في الدولة المالية، فهي ترفض التعامل مع الحركات الانفصالية أو أي شكل سياسي أو عرقي يحمل مطالب يمكن أن تهدد الوحدة الوطنية المعترف بها دوليا لدول المنطقة.[3]

---

1 عبد النور بن عنتر، "الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي"، ورقة مقدمة في ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة، ***مركز الجزيرة للدراسات***، (17-18 فيفري 2013)، ص.5.

2 أنوار بوخرص، "الجزائر والصراع في مالي"، ***أوراق كارنيغي***، (أكتوبر 2012)، ص.20.

3 "أزمة مالي: متاهة الانقلاب والانفصال"، ***مركز الجزيرة للدراسات***، (8افريل2012)، ص.3.

سيكون السيناريو المثالي كما تراه الجزائر في ايجاد حل سياسي يضمن فصل كل من جماعات الطوارق ممثلين في الحركة الوطنية لتحرير أزواد وحركة أنصار الدين من جهة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد من جهة ثانية.

إن الإنقلاب الذي ادخل مالي في أزمة سياسية أجبر الجزائر على اعادة تقييم سياستها الأمنية على طول الحدود الجنوبية الشاسعة مع مالي، ومن ثم السعي للتوصل لحل سلمي لهذا النزاع. لذلك تسعى الجزائر لإستعاب مطالبة طوارق مالي بالاستقلال خوفا من تأثير دومينو الانفصال على شعوب الطوارئ المنتشرة في مالي والنيجر وليبيا والجزائر.إن ادراك السلطات الجزائرية لأهمية صراع الطوارق جعلها تأخذ بعين الاعتبار التحدي الذي يمثله تطور الارهاب في المنطقة، مثل النشاط المتزايد لتنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي في الجنوب الجزائري، اضافة الى حركة الوحدة والجهاد في غرب افريقيا التي هي بدورها شنت هجمات في الجنوب الجزائري، وخصوصاً هذه الحركات تنشط في الارهاب وتجارة المخدرات وبدأت في التواصل والتنسيق بينها، ومما لاشك فيه أن امكانية التحالف بين المنظمات الارهابية والطوارق كما حدث في وقت سابق بين **انصار الدين** وتنظيم **القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي** سيؤثر بشكل واضح على جهود الوساطة الجزائرية لحل قضية الطوارق، وهذا هو السبب الكامن وراء محاولات الجزائر لفصل حركات الطوارق عن التنظيمات الارهابية.[1]

الموقف الجزائري تميز بمفارقتين، الأولى كانت في استناده "**لمبدأ عدم التدخل**" فالجزائر عاجزة عن إيجاد أو فرض حل سلمي في مالي، وفي نفس الوقت ترفض التدخل الأجنبي. وعليه لا يمكن للجزائر أن تستمر في ذات الموقف لأنه مضر بمصالحها الأمنية. أما المفارقة الثانية فتكمن في رفضها التدخل من جهة، ومن جهة أخرى فتح مجالها الجوي للمقاتلات الفرنسية لشن ضربات في مالي، وتعتبر هذه سابقة في عقيدة الأمن القومي الجزائري وهذا ما يعني أن الجزائر شاركت في عملية التدخل العسكري الفرنسي ولو هامشياً وبالتالي تكون مستهدفة من قبل التنظيمات الإرهابية النشطة في الساحل، كما يجعلها في موقف دفاعي بدل موقف هجومي. ومنه بقي الموقف الجزائري رافضاً لخيار الحرب مفضلاً الحوار رغم محاولات فرنسا

1 يحي زوبير، "الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الارهاب"، ***مركز الجزيرة للدراسات***، (28 نوفمبر 2012)، ص.4.

اقناعها بضرورة الحل العسكرية، لكن حدث تطور في موقفها بدخول الولايات المتحدة الأمريكية على الخط بعد زيارة قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية للجزائر في نهاية أكتوبر 2012، حيث أعلنت الجزائر أنها تشارك في التخطيط العملياتي للعملية العسكرية وفي الدعم اللوجستي لكن دون إرسال قوات عسكرية إلى مالي.[1]

إنطلق مسار الجزائر التفاوضي الذي يجمع "**الحكومة المالية**" و"**منسقية الحركات الأزوادية**" في جويلية 2014، الذي تمَّ برعاية إقليمية ودولية، وهذا بعد التناقض الصارخ بين التصورات والحلول المطروحة لحل الأزمة المستعصية منذ 50سنة. وتقود الجزائر مجموعة من الوسطاء التي تتشكل من "**المنظمة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، الإتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي، منظمة التعاون الإسلامي، بوركينافاسو، موريتانيا، النيجر، والتشاد**" كأعضاء في فريق الوساطة. وتهدف خريطة الطريق التي تمت المصادقة عليها من جميع الأطراف يوم 24 جويلية 2014 في الجزائر، للوصول إلى إتفاق سلام شامل ومستديم، يفضي إلى حل نهائي للأزمة **المالية – الأزوادية**. وهذا ما تحقق في سنة 2015 بعد وصول الطرفان إلى الاتفاق النهائي. ومنه تسعى الدبلوماسية الجزائرية من قيادة مسار الجزائر التفاوضي بين أطراف الأزمة المالية إلى تأكيد محورية الدور الجزائري على المستوى الإقيلمي والتأكيد على نجاعة **مبدأ حل الأزمات بشكل سلمي.**[2]

ثانياً: تداعيات الأزمة في مالي على المنطقة المغاربية.

1- التداعيات الأمنية:

إن التأثير الإقليمي المباشر لأزمة مالي هو إحياء النشاط الإرهابي عبى منطقة المغرب العربي من جديد، حيث تحولت مالي إلى نقطة إرتكاز مهمة للتنظيمات الإرهابية في شمال إفريقيا، سواءاً من خلال تأمينها ملاذاً آمناً للإرهابيين، أو معقلاً للتدريب، أو نقطة إنطلاق لهم، ولذلك فإن تصاعد المخاطر وزعزعة الأمن الإقليمي المغاربي كانت نتيجة متوقعة على زيادة إنتشار الأسلحة التي تدفقت على المنطقة خاصة بعد الأزمة الأمنية الحاصلة في ليبيا، كما شكلت عودة المرتزقة من ذوي الخبرة العسكرية من ليبيا دعماً لقدرات الجماعات المسلحة داخل مالي. أما التأثير الأساسي الثاني فيتمثل في تفاقم الجريمة المنظمة، حيث أنتج

1 عبد النور بن عنتر، "الإستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي"، ***مرجع سابق***، ص.6.

2 سيدي أعمر بن شيخنا، "المفوضات المالية الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفوضات وسيناريوهات المستقبل"، ***مركز الجزيرة للدراسات***، (29 ديسمبر 2014)، ص ص.3،3.

عدم الاستقرار لمالي المجال أمام المهربين للتحرك في حرية أفضل في بلد متورط أصلاً في الشبكات الإقليمية والعالمية للإتجار غير المشروع للمخدرات الأسلحة والسلع والأشخاص، ويرتبط على وجه الخصوص بتهريب المهاجرين في ليبيا والجزائر والمغرب.[1]

خريطة رقيم (6): الطرق الاستراتيجية التي تستعملها جماعات الجريمة المنظمة لتهريب المخدرات.

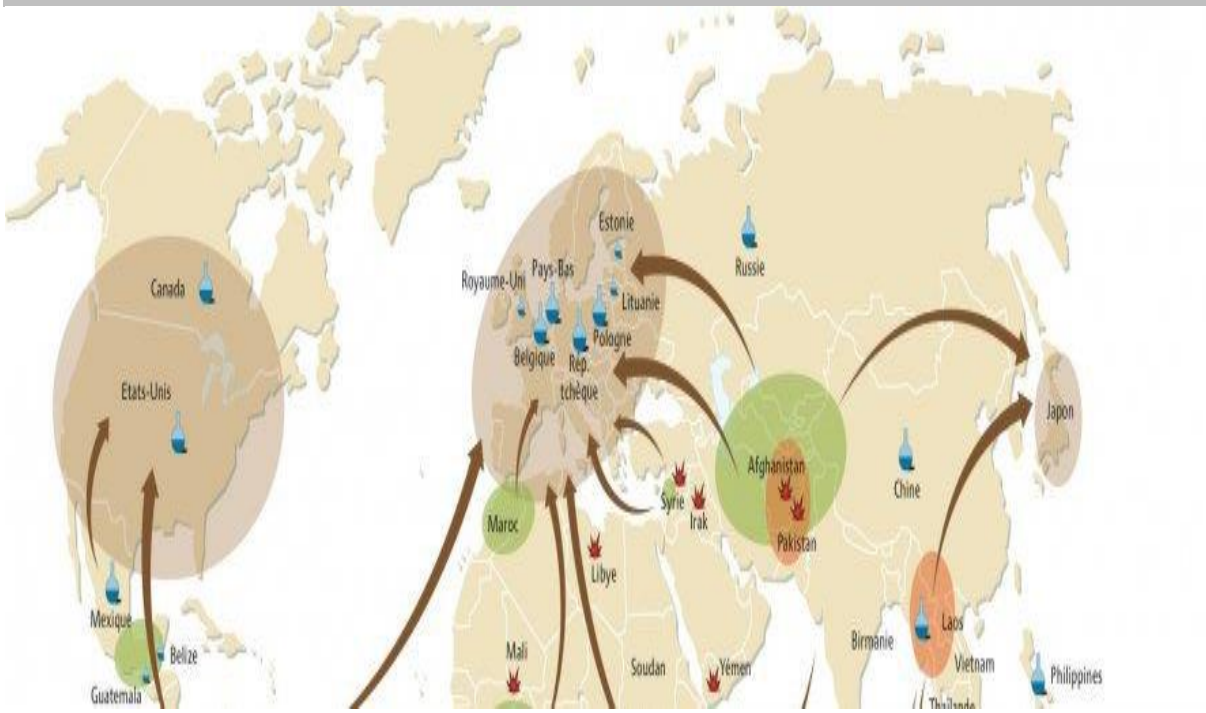

Source : Philippe Rekacewicz, " Sur les routes mondiales de la drogue ": ***http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/Route-de-la-drogue***

1 بوحنية قوي، "الجزائر والإنتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الديبلوماسية الأمنية والإنكفاء الأمني الداخلي"، ***مركز الجزيرة للدراسات***، (29 جانفي 2014)، ص ص.4،5.

يسعى "**تنظيم القاعدة**" إلى تحريك وتفعيل بعض الخلايا النائمة التابعة له والمجموعات السلفية الجهادية المتماهية له من أمثال "**المجموعة الإسلامية المقاتلة الليبية (LIFG)**، و**المجموعة المقاتلة الإسلامية المغربية (MIFG)**، و**الجبهة الإسلامية التونسية(TIF)**، و**الجماعة الموريتانية للدعوة والجهاد (GMPJ)**" للقيام بأعمال عنف والتخريب لخلق مناخ متوتر في البلدان المغاربية، إضافة إلى الإعتداء على الأجانب والقيم بعمليات الإنتحارية التي تستهدف الدول المغاربية على وجه الخصوص.

2- التداعيات الإقتصادية:

إن ما يحدث في شمال مالي من أعمال إرهابية ضمن المجال المغاربي سيلحق اضرار بإقتصاديات الدول المغاربية، إذ أنه سيهدف إلى ضرب منشآت وبنى تحتية اقتصادية (بترولية – غازية – سياحية)، مما يؤثر على الفاعلين الإقتصاديين الأجانب للإستثمار في البلدان المغاربية من خلال تهديد وجودهم وعرقلة أنشطتهم وتخريب أعمالهم في المنشآت وآليات الإنتاج. وهذا ما سيؤثر سلباً على إعادة تفعيل "**إتحاد المغرب العربي**".[1]

1 محمد الأمين ولد الكتاب، "التداعيات الأمنية والإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي"، ورقة مقدمة في ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، ***مركز الجزيرة للدراسات***، (17-18 فيفري 2013)، ص.4.

المبحث الثالث: التنافس الفرنسي- الأمريكي حول منطقة المغرب العربي.

المطلب الأول: المصالح والاستراتيجيات الفرنسية في المنطقة.

أولاً: مكانة المنطقة المغاربية في السياسة الفرنسية.

يدور اهتمام فرنسا بمنطقة المغرب العربي بإرتكازه على الخصائص الاستراتيجية للمنطقة بكل أبعادها الجيو-استراتيجية، والاقتصادية والسياسية. فمنطقة المغرب العربي تتميز بخصوصية تاريخية إستعمارية لعلاقة فرنسا بها، بالإضافة إلى العامل الجغرافي القريب من أوروبا بشكل عام وفرنسا بشكل خاص، مما جعل من فرنسا تستغل المعطيات الجيو-استراتيجية والتاريخية للمنطقة، فأصبحت تنظر فرنسا إلى المنطقة بمنظار أمني محدد يتمثل في المجال الجغرافي الواسع بمساحة تقدر بـ: 5783961 كلم^2 مجاور لفرنسا جنوباً، فعملت فرنسا على ضمان أمنها الحدودي البحري الجنوبي لتفادي أي تهديد محتمل يصدر من الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط. هذا من شأنه يعتبر ضرورة استراتيجية حتّى لا تكون عرضة للخطر الذي يؤدي إلى حالة لا إستقرار داخلي وزعزعة التوازن الإقليمي في المنطقة.[1]

من جهة أخرى النظرة الفرنسية لمنطقة المغرب العربي التي ظلت ذات نفوذ فرنسي لاسيما الجزائر والمغرب وتونس، وبالتالي فإن كل تعامل أوروبي مع الدول المغاربية الثلاثة يجب أن يكون مبنياً أساساً على توجيهات فرنسية. فالاستقرار لمنطقة المغرب العربي يعني ضمان الأمن الأوروبي بشكل عام والأمن الفرنسي بشكل خاص من الجهة الجنوبية، إذ أنّ فرنسا تفضل أن تتعامل وتدعم أنظمة الحكم القائمة في المنطقة المغاربية التي تساهم في تحقيق أمنها وإن كانت هناك أحياناً اختلافات متبادلة بين الطرفين فرنسا ودول **إتحاد المغرب العربي** وبالخصوص الجزائر والمغرب. فالأولوية لفرنسا هي إبعاد كل خطر من شأنه أن يأتي أو يكون مصدره منطقة المغرب العربي.[2]

---

1 مراد حجاج، ***التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008)، ص.36.

2 الحاج إسماعيل زرقون، "المغرب العربي والصراع الدولي"، ***الواحات للبحوث والدراسات***، ع.9 (2010)، ص.232.

الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي الذي يتمثل في القرب الجغرافي لفرنسا، الأمر الذي يسهل عملية تمرير المشاريع السياسية والاقتصادية الفرنسية في المنطقة المغاربية، مما يجعلها قادرة على التأثير بكل سهولة.[1]

إنّ أهمية المنطقة المغاربية بالنسبة لفرنسا تكمن في أنها الحاجز الطبيعي الذي منع وصول التهديدات إليها لاسيما التهديدات اللاتماثلية التي أخذت شكلاً عمودياً في الآونة الأخيرة، مما يمنح فرنسا نفوذ وتغلغل أكثر في إفريقيا، فالسيطرة على المنطقة المغاربية هي بمثابة السيطرة على إفريقيا بحكم موقعها الجيو–استراتيجي لها، والتواجد التاريخي فيها. إذا ما فسرنا تاريخياً للتواجد الفرنسي في افريقيا، تعتبر المنطقة المغاربية هي أول منطقة استعمارية مباشرة لها، ثم جعلت منها كقاعدة للتغلغل والانتشار في بقية الدول الإفريقية.[2]

عملت فرنسا على تعزيز تواجدها في المنطقة المغاربية بما يحقق مصالحها المتعددة المجالات (سياسية – اقتصادية – أمنية/دفاعية – ثقافية) على انتهاج سياسة التفاوض مع كل دولة على حدا، ومنه ما يؤثر سلباً على أسلوب المواجهة الجماعية في اتحاد المغرب العربي، وهو ما يعزز تقوية نفوذ فرنسا في المنطقة بما يحقق لها المزيد من السيطرة على المنطقة وإفشال لأإتحاد المغرب العربي بإستغلال مشاكله فيما يخص العلاقات المتوترة بين أعضاءه لاسيما بين الجزائر والمغرب في مختلف المظاهر الخلافية بينها بخصوص قضية الصحراء الغربية، بالإضافة إلى العوامل التاريخية المتمثلة في **حرب الرمال** 1963. فمن مصلحة فرنسا إستمرار هذه الخلافات التي تبقى عاملاً مؤثراً في تعطيل مسار **إتحاد المغرب العربي**. ومنه قد ظهرت علامات الفهم الفرنسي للضعف المغاربي عبر تعاملها مع دول المنطقة دولة بدولة في ملفات الشراكة التي توضح أن فرنسا لا تنظر إلى المنطقة المغاربية إلاّ باعتباره سوقاً لفائض الإنتاج الفرنسي بصفة خاصة وأوروبا بصفة عامة، ومنه تسعى إلى إدامة وإستمرار الخلافات والمشاكل البينية بين دول **إتحاد المغرب العربي** حتى تضعها كمنطقة نفوذ حيوية للسيطرة على مختلف الثروات الطبيعية التي تمتلكها المنطقة (نفط – غاز – فوسفات – يورانيوم...الخ).[3]

1 الحاج إسماعيل زرقون، ***مرجع سابق***، ص.233.

2 Abdennour Benanter, "comment expliquer un dispositif de blocage au maghreb ?", ***institut espagnole des études stratégique***, (décembre 2008), p p.111,112.

3 محمد سي بشير، "المغرب العربي وأوروبا: جوار جغرافي وتنافر استراتيجي"، ***المستقبل العربي***، ع.352، (جويلية 2014)، ص ص.156،157.

بحكم عامل القرب الجغرافي والاحتكاك البشري من خلال تواجد جالية مغاربية كبيرة في فرنسا، يجعل من منطقة المغرب العربي تتبوأ مركزاً محورياً في القضايا الأمنية لدول جنوب أوروبا، إذ تعتبر فرنسا نفسها معنية مباشرة بتطورات الوضع في منطقة المغرب العربي لاسيما المخاطر الأمنية الناجمة عن أي توتر إقليمي بين دول المغرب العربي.[1]

تعتبر فرنسا منطقة المغرب العربي آداة استراتيجية هامة في سياستها المتوسطية والإفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث أصبحت ساحة للتنافس المتوسطي الذي تخوضه فرنسا مع الولايات المتحدة الأمريكية بتواجدها في **البحر الأبيض المتوسط** لاسيما في حوضه الغربي. أما افريقياً فتعتبر فرنسا المنطقة المغاربية بوابتها الجنوبية نحو العمق الاستراتيجي الافريقي، ومنه تعمل فرنسا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الحفاظ على التوازن الاستراتيجي بين الدول المغاربية.
- المحافظة على قنوات التبادل والتعاون في مختلف المجالات مع الدول المغاربية.
- الدفاع عن مواقعها الثقافية **الفرانكفونية**.
- احتواء وتحييد منافسة الدول الأوروبية المتوسطية (اسبانيا – إيطاليا) في مجالات النفوذ في المنطقة المغاربية.
- تحقيق التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بكافة معطيات القوة.[2]

ثانيا: مشروع الشراكة الأورو – متوسطية.

قامت فرنسا بعد نهاية **الحرب الباردة** على توسيع مجالات نفوذها في منطقة المغرب العربي بما يحقق مصالحها، ومواجهة مختلف القوى المنافسة لها في المنطقة لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت طرفاً مهماً في المنطقة المغاربية بما يحقق مشارعها وتقليص النفوذ الأوروبي خاصة فرنسا. ومنه عمدت فرنسا في سياستها المغاربية إلى الاستراتيجية الاقتصادية بهدف تعطيل وتوقيف **إتحاد المغرب العربي** دون وصوله إلى التكامل والاندماج، فكان مشروع "**الشراكة الأورو–متوسطية**" بعد مسار "**مسار برشلونة**" يومي

1 Gregory White, "encouraging unwnanted immigration : a political economy of europ's efforts to discourage North African immigration", ***Third World Quarterly***, Vol.20, N^{0}:4, (1999), p.480.

2 حجاج مراد، ***مرجع سابق***، ص ص.37،38.

27 و28 نوفمبر 1995، أي بعد ستة سنوات من تأسيس **إتحاد المغرب العربي**، ومنه يتضح أنّ فرنسا عملت على تعطيل الإتحاد، وكان من أهداف "**الشراكة الأورو–متوسطية**" ما يلي:

- إقامة منظمة سلام واستقرار مشترك من خلال شراكة سياسية وأمنية.
- خلق منطقة رفاهية مشتركة من خلال شراكة اقتصادية ومالية.[1]

انضمام الدول المغاربية الثلاثة (تونس – المغرب – الجزائر) إلى إتفاقية الشراكة **الأورو–متوسطية** لم يكن جماعياً، بل كان فردياً، وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (06): انضمام الدول المغاربية الثلاثة (تونس – المغرب – الجزائر) إلى اتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية.

البلد	انطلاق المفوضات	انتهاء المفوضات	توقيع الإتفاقية	الدخول حيز التنفيذ
تونس	ديسمبر 1994	جوان 1995	جويلية 1995	ديسمبر 1997
المغرب	ديسمبر 1993	نوفمبر 1995	فيفري 1996	مارس 2000
الجزائر	جوان 1997	ديسمبر 2001	أفريل 2002	سبتمبر 2005

االمصدر: الجدول من اعداد الباحثان، استناداً إلى المعطيات في: لورا ايمون سيكات، هيوغو كاليغو، ***الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2012*** (عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2012)، ص.386.

حاولت فرنسا منذ إنطلاق "**الشراكة الأورو–متوسطية Euro–Mediterranean Partnership**" منذ 1995 عقب البيان الختامي لمؤتمر "**برشلونة**" إلى بناء فضاء مشترك للسلام والأمن والتقدم الاقتصادي والجوار والتفاهم الثقافي المتبادل بين الضفتين الشمالية والجنوبية حتى يتسنى لفرنسا خاصة لفرض السيطرة التامة على الدول المغاربية في مختلف الجوانب. فإنضمام الدول المغاربية الثلاثة لم يتم عن طريق المفاوضات الجماعية بحكم انتماءهم **لإتحاد المغرب العربي**، بل تمّ الانضمام على شكل فردي، وهذا ما

1 عبد الحليم بن مشري، "التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي"، ورقة مقدمة في ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، ***مركز الجزيرة للدراسات***، (17–18 فيفري 2013)، ص ص.11،12.

يفسر أنّ العلاقات البينية بين الدول المغاربية كانت سيئة بالرغم من مرور ستة سنوات على تأسيس الإتحاد وسنة واحدة على غلق الحدود بين الجزائر والمغرب.[1]

من خلال مشروع الشراكة "**الأورو-متوسطية**" تسعى فرنسا إلى فرض حالة **التبعية** و**اللاتوازن** لدول **إتحاد المغرب العربي**، إذا ما فسرنا العلاقات التجارية نجد أنّ كل من تونس والمغرب وموريتانيا سجّلت عجزاً في ميزانها التجاري مع فرنسا، وتبقى كل من الجزائر وليبيا لم يسجل عجزاً فيه. ومنه يشكل هيكل العلاقات التجارية بين الدول المغاربية و**الإتحاد الأوروبي** خاصة فرنسا، حيث نجد أن معدل نسبة استيراد دول إتحاد المغرب العربي من الإتحاد الأوروبي تقدر بـ: 62.98% في سنة 1999، تمثل فيها فرنسا حوالي 25% لكن هذه النسب انخفضت في السنوات الأخيرة بعد دخول الصين لمجال المنافسة على الدول المغاربية، أما فيما يخص صادرات دول إتحاد المغرب العربي نحة الإتحاد الأوروبي فهي تقدر بـ: 69.12% تمثل فرنسا حوالي 18%.[2]

مشروع **الشراكة الأورو-متوسطية** هو ترتيب اقتصادي أمني وسياسة إقليمية جديدة تطرح بالأساس في مواجهة النظام الإقليمي **لإتحاد المغرب العربي** عن طريق **التبعية** والحصار، ففرنسا من خلال هذا المشروع تهدف إلى إخضاع اقتصاديات الدول المغاربية وتجعله تابعاً لها في كافة المجالات، والحصار بانتهاج سياسة العزل لاسيما اتجاه ليبيا في فترة حكم "**القذافي**" وهذا ما يدل على استبعادها من **الشراكة الأورو-متوسطية** بالرغم من أنها دولة متوسطية.[3]

كانت انعكاسات الشراكة **الأورو-متوسطية** بشكل سلبي على **إتحاد المغرب العربي**، فهذه الشراكة شكل من أشكال الهيمنة للدول الأوروبية خاصة فرنسا، وذلك من خلال العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة التي تؤول لصالح فرنسا بالخصوص على حساب الدول المغاربية، وبهذه الطريقة تصبح مانعاً لأي تطور بين

1 Fulvio Attinà, "The building of regional security partnership and the security culture divide in the Mediterranean region", ***Institute of European studies***, (May 8, 2004), p.1.

2 صمار محمد سليم، ***التحديات التكاملية لدول إتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورو-متوسطية***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2002/2001)، ص ص.283،284.

3 جمعة أحمد سويسي، ***المغرب العربي: التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005/2004)، ص.142.

البلدان المغاربية وعائقاً في محاولة إيجاد تكامل أفقي بين دول المنطقة خاصة بعد ابرام الإتفاقيات بشكل انفرادي بين كل دولة مغاربية على حدا و**الإتحاد الأوروبي** ككتلة واحدة.[1]

كان حجم المبادلات التجارية بين البلدان المغاربية خلال سنة 2015 في حدود 4.8% من مجموع المبادلات التجارية لهذه الدول بقيمة مالية لا تتجاوز 2 مليار دولار، فهذه النسبة تبقى ضعيفة جداً والأقل ديناميكية في العالم رغم توفرها على الضروريات. كما تفضل كل دولة بالمنطقة المغاربية التعاطي مع بلدان أوروبا كشريك رئيسي بدل المبادلة بينها تجارياً، حيث تستحوذ فرنسا وإيطاليا وإسبانيا على معظم تجارتها الخارجية.[2]

خريطة رقم (7): هيمنة التعاملات الاقتصادية الأوروبية على دول إتحاد المغرب العربي مقارنة بالجهات الأخرى.

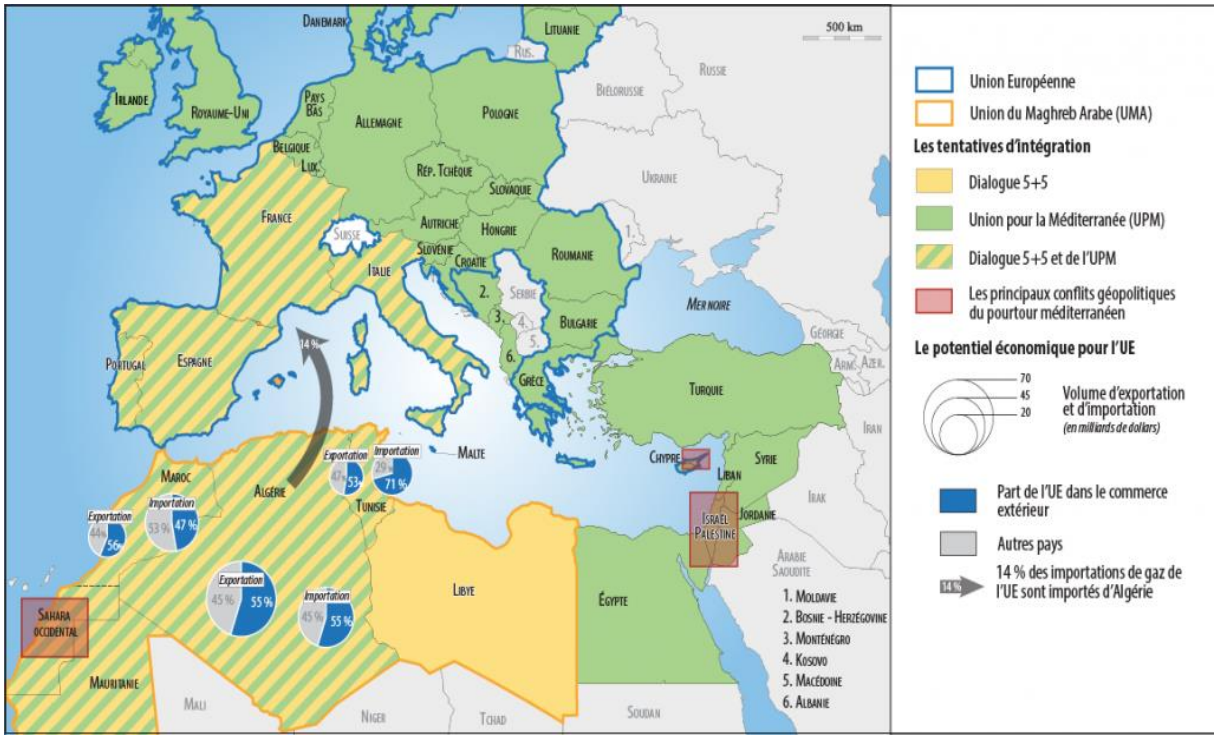

Source : ***http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/commercenord#&gid=1&pid=1***

1 محمد الأمين لعجال أعجال، ***استراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي***، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007/2006)، ص.142.

2 خاد بن شريف، "التكامل الاقتصادي المغاربي: ما الذي يمنع تحقيقه وما جدواه؟"، في:
http://www.sasapost.com/the_trade_exchange_between_maghreb/, (28-04-2016).

حسب "**كاميل ساري**" يرى أن تعطيل **إتحاد المغرب العربي** يُفقد دوله سنوياً ما يقارب 2 إلى 3 نقاط نمو، فكانت تكلفة تعطيل الإتحاد خسارة حجم مبادلات تجارية بنحو 6.1 مليار دولار سنوياً. ضعف العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد يجعله تابعاً لإقتصاديات الدول الأوروبية خاصة فرنسا، التي تريد انتهاز الفرصة في تعزيز نفوذها في المنطقة بتوسيع حجم استثماراتها في مختلف القطاعات.[1]

الشراكة **الأورو- متوسطية** لم تقدم أي حل للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية للدول المغاربية، خاصة بعد تلقيها وعوداً أوروبية بالمساعدة على حل مشكلاتها بما يساعدها على التكيف مع التحولات الاقتصادية الدولية، إلاّ أنّ هذه الوعود لم تتحقق، بل كان الهدف من هذه الشراكة إخضاعها للإدارة الأوروبية، بمعنى آخر أن تتحول الدول المغاربية تحت غطاء الشراكة **الأورو- متوسطية** إلى دول تابعة لإدارة **الإتحاد الأوروبي** سياسياً واقتصادياً وأمنياً. ففرنسا تريد من هذه الشراكة العودة إلى المنطقة مجدداً، الذي يعني أنّ المصالح الأوروبية لا تتوقف عن حدودها فقط، بل تمتد لتشمل المنطقة المتوسطية كلها، وخاصة منطقة المغرب العربي.[2]

تهدف فرنسا من خلال الشراكة **الأورو – متوسطية** إلى إحتكار الأسواق المغاربية التي تمده بكل صغيرة وكبيرة، وحتى تبقي على هذا الإحتكار تعاونت مع الدول الأوروبية المتوسطية على غرار إيطاليا وإسبانيا لكي تقلل من فرص التواجد الأمريكي في المنطقة، لأن فرنسا غير قادرة على مجابهة الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها.

ثالثاً: البعد الثقافي الفرانكوفوني.

على الصعيد الثقافي، أصبحت اللغة الإنجليزية باتت تنافس اللغة الفرنسية التي كانت منتشرة بكثافة، ولهذا تحركت الدوائر الفرنسية ومنها منظمة "**الفرانكفونية**" العالمية لإعادة الإعتبار للغة الفرنسي

1 كاميل ساري، "بلدان المغرب العربي الأضعف في العالم بـــ 2% من المبادلات التجارية"، ***مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية***، (ماي 2015)، ص.1. للإطلاع أكثر أنظر الرابط: ***http://wwww.csds-centre.com***

2 مراد حجاج، ***مرجع سابق***، ص.143.

ووقف الزحف اللغوي للغة الإنجليزية للمغرب العربي، حيث طالبت فرنسا من دول **إتحاد المغرب العربي** إعطاء تسهيلات للغة الفرنسية في مدارسها.[1]

ربعاً: ليبيا: قيادة التدخل الفرنسي 2011.

دفع الرئيس السابق لفرنسا "**نيكولا ساركوزي**" باتجاه التدخل العسكري في ليبيا في سنة 2011، حيث إعترفت فرنسا منذ البداية "**بالمجلس الوطني الإنتقالي**" في "**بنغازي**" في ظل الموقف المتردد للولايات المتحدة الأمريكية وغموض مواقف بعض الدول الأوروبية الأعضاء في "**حلف الشمال الأطلسي**"، وهو ما يعكس تضارباً وتعقيداً في الحسابات، ولعل هذه الحسابات تصب في خانة الحصول على موضع قدم في أرض غنية بالموارد الطاقوية، حيث كان لفرنسا أمل كبير عبّرت عنه قبل وبعد اسقاط نظام "**القذافي**" حول إعادة إعمار ليبيا، مما يفسح مجال الإستثمار أمام شركاتها.[2]

خامسا: الموقف الفرنسي من قضية الصحراء الغربية.

كان الموقف الفرنسي من نزاع الصحراء الغربية، بدت منطلقاته أكثر استقلالية، بحكم ثباته على سياسة دعم الطروحات المغربية، بالرغم من بروز مؤشرات الإنفراج في العلاقات الجزائرية – الفرنسية بداية من سنة 2000، التي لم تكن في مستوى احداث تغيير جذري في الموقف الفرنسي من القضية، أو العمل على إيجاد حلول تسوية لا ترضي الطرف المغربي، وهذا لا شك أنه يرمي إلى إطالة عمر النزاع مما يعطل مسار **إتحاد المغرب العربي**.[3]

1 يحي أبو زكريا، "التنافس الأمريكي – الفرنسي على المغرب العربي"، في:
http://www.voltaire.net.org/article91205.html , (23-04-2016).

2عبد الحليم بن مشري، ***مرجع سابق***، ص.10.

3 حجاج مراد، ***مرجع سابق***، ص.115.

المطلب الثاني: المصالح والاستراتيجيات الأمريكية في المنطقة.

أولاً: مكانة المنطقة المغاربية في السياسة الأمريكية.

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تدرك الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي أثناء الحرب **العالمية الثانية**، حيث وفر هذا الفضاء القواعد المثلى للجبهة الجنوبية في ساحة القتال، وخلال الحرب الباردة عندما حاول **الاتحاد السوفييتي** التغلغل في افريقيا في الستينات والسبعينات من القرن الماضي حيث شكل تهديدًا لمصالح حلفاء أمريكا، وتحدياً لسياسة **الاحتواء** التي وضعت للحد من هذا المد، والعامل الآخر هو إدراك **واشنطن** بعلاقة الدول المغاربية بقضية الصراع العربي الاسرائيلي، فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية منذ التسعينات على تجميع دور سياسي فعال في المغرب العربي في سبيل إقامة سلام شامل مع إسرائيل.[1]

تبدي الإدارة الأميركية اهتماماً بمنطقة المغرب العربي التي تعتبرها منطقة جيوسياسية حساسة للغاية، وهي بمثابة خليج القارة الافريقية لما فيها من ثروات هائلة من نفط وغاز وحديد وفوسفات ويورانيوم وما إلى ذلك من ثروات باطنية لم يستثمر الكثير منه.[2] ترى الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي منطقة حيوية لمصالحها، في كونه يقع في منطقة حساسة للمخططات العسكرية الأمريكية. فهذه المنطقة تطل على البحر الأبيض الذي يمر منه خمس التجارة الدولية، ويبحر فيه باستمرار "**الأسطول السادس الأمريكي**"، وقريبة من "**قاعدة روتا**" في بالجنوب الاسباني، والتي يخطط "**البنتاغون**" لجعلها أكبر قاعدة أمريكية في الخارج وذات دور حيوي للمخططات العسكرية خلال العقود المقبلة من القرن الجاري.[3] حيث تشهد مياه البحر الأبيض المتوسط مناورات عسكرية بحرية بين القوات الجزائرية والأميركية، أو بين القوات المغربية والقوات الأميركية، فهذا المنفذ البحري الهام يجعل الآلة العسكرية الأميركية البحرية على تماس جغرافي بأوروبا وعلى تماس جغرافي بإفريقيا، وعلى تماس جغرافي بالشرق الأوسط وهي كلها مناطق تعني الكثير

1 أمين البار، منير بسكري، ***مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية*** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء، 2014)، ص ص. 37،36.

2 يحي أبو زكريا، ***مرجع سابق***.

3 عبد الله تركماني، "التنافس الأمريكي – الأوروبي حول منطقة المغرب العربي"، ورقة مقدمة في مؤتمر من أجل مقاربات جديدة للتعاون السياسي والعلمي في المغرب العربي/ الدورة الثانية لمؤتمر: كلفة اللامغرب، ***مركز مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات***، (14-16 فيفري 2008)، ص ص.6،7.

للإستراتيجية الأميركية التي كثيراً ما تركّز على ضرورات المنافذ المائية لتكريس الوجود الأميركي في مختلف نقاط العالم.[1]

تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان تأمين وصول خامات الطاقة من النفط والغاز الطبيعي الجزائري والليبي لها ولحلفائها، عبر اتفاقات تعاون طويلة الأمد، باستثناء الاختلاف حول بعض القضايا مثل: (أطروحة "**صراع الحضارات**"، مشكلة **الإرهاب والتطرف الديني**، ووصول **الإسلاميين للحكم**...الخ) إلى غير ذلك من القضايا، وتحدّد واشنطن عناوين عريضة تشكّل الإطار العام لبناء علاقة مستمرة ومتطورة مع الدول المغاربية من بينها: (تحرير الاقتصاد، ضمان استمرارية التعددية السياسية، دعم المؤسسات النيابية وحكم القانون، احترام حقوق الإنسان).[2]

ثانيا: مشروع ايزنستات.

ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تشكيل تجمع إقليمي في شمال إفريقيا يؤدي إلى بروز سوق موحدة قوامها أكثر من تسعين مليون مستهلك، مما يسهل على الشركات الأميركية العملاقة تكثيف حضورها الاستثماري والتجاري في المنطقة.

من هذا المنطلق عرضت على كل من الجزائر والمغرب وتونس في سنة 1998 مشروعاً لإقامة اتحاد جمركي يكون نواة لسوق اقتصادية مغاربية، وحمل المشروع اسم "**ايزنستات**"، حيث تعتبر هذه المبادرة أحد أطر الشراكة الاقتصادية الهامة التي برزت في سياق إعادة انتشار الاستراتيجية الامريكية في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، وقد شكلت هذه المبادرة التي أعلن عنها رسمياً نائب كاتب الدولة الأمريكية المكلف بالشؤون الاقتصادية والزراعية في نهاية التسعينات "**ستيوارت ايزنستات**" يوم 16 جوان 1998 بتونس، ويهدف المشروع إلى:

- تحويل دول المغرب العربي المرتبطة باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى منطقة اقتصادية واحدة تحت الرعاية الأمريكية من أجل إقامة منطقة التبادل الحر عبر القطاع الخاص، وإلغاء الحواجز الجمركية على البضائع المغاربية المتجهة نحو الأسواق الامريكية.

1 يجي أبو زكريا، ***مرجع سابق***.

2 عصام بن الشيخ، "السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما إهمال مقصود أم إرجاء هادف؟"، ***المركز العربي للدراسات المستقبلية***، (جويلية 2010)، ص.3.

يتضح من هذا المشروع دلالات عديدة ومضامين علنية وسرية، هي:

- دعم التعاون الإقليمي بين الدول المغاربية وربطها بعجلة الاقتصاد الرأسمالي ضمن إطار العولمة.
- التأكيد على مركزية دور القطاع الخاص وتقويض الأسس التي يستند إليها القطاع العام.
- بلورة شراكة **أمريكية – مغاربية** على قاعدة حوار سياسي واقتصادي دوري، بين مسؤولي هذه الدول المغاربية والمسؤولين الأمريكيين.

في مقابل هذه الأهداف المعلنة فإن هذه الشراكة حملت دلالات عديدة من بينها:

- إزدياد الإهتمام الأمريكي بهذه المنطقة ذات النفوذ الفرنسي – الأوروبي التقليدي.
- تطويق وحصر الأطر والآليات التي طرحتها "**الأورو– متوسطية**"، والتي جاءت خارج الرعاية الأمريكية على الرغم من أن اسرائيل تمثل الشريك المتوسطي الوحيد الذي يتمتع بكل إمتيازات هذه الشراكة الأوروبية.
- ان هذه المنطقة تشكل سوقاً كبيراً، ومعبراً نحو الدول الإفريقية الأخرى، ومجالاً واسعاً للاستثمارات الأمريكية التجارية، وإذا ما تم تطويرها وتوسيعها من خلال الأفكار والتصورات المطروحة، يمكنها أن تشكل منطقة تعويضية لكل ما تواجهه الاستراتيجية الأمريكية من انعكاسات في المستقبل في مناطق أخرى، لذلك فإن إعادة هيكلة الاقتصاد وإقامة تعاون اقتصادي مع دول المنطقة سوف يمثل سوقاً احتياطية مضمونة في انفتاحها.

هذا المشروع وما طرحه من تصورات اقتصادية وسياسية وأمنية هو جزء من الهجوم الدبلوماسي الأمريكي للدخول إلى القارة الإفريقية لأسباب اقتصادية واستراتيجية.[1]

ثالثاً: القيادة الأميركية الخاصة بإفريقيا (أفريكوم):

المسألة التي تشكل العمود الفقري لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية المغاربية هو ضرورة إلتزام دول المنطقة بالمشاركة الفعالة في "**الحرب على الإرهاب**"، ثم ما يفرضه ذلك الإلتزام من تنسيق أمني وتعاون عسكري، وضمان الإستقرار الإقليمي.

1 ناظم عبد الواحد الجاسور، ***تأثير الخلافات الأمريكية_الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص ص.192،193.

الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية لم يكن في البعد الاقتصادي، بل تجاوزه إلى البعد العسكري – الأمني حيث جاءت جولة قائد **القيادة الأميركية الخاصة بأفريقيا (أفريكوم)** الجنرال "**وليام وارد william ward**" في السنة الماضية شملت المغرب وتونس. وحضر "**وارد**" في **قاعدة بنزرت** شمال تونس مناورات بين القوات التونسية والأميركية في إطار تعزيز التنسيق في مكافحة الإرهاب، خصوصاً في المناطق المتاخمة للصحراء الكبرى وأكّد "**وارد**" خلال تلك الجولة أن خطر "**القاعدة في المغرب الإسلامي**" حقيقي في شمال إفريقيا وأنه سيتعاون مع بلدان المنطقة عسكرياً لمجابهته. وشدد على أهمية "**إقامة تعاون طويل الأمد**" مع الدول الإفريقية لضمان المزيد من الاستقرار في القارة.

تشمل دائرة تدخل "**أفريكوم**" المؤلفة من ألف عنصر فقط موزعين على ثلاث قيادات فرعية في كامل القارة الإفريقية عدا مصر التي تتبع للقيادة المركزية في ميامي.

تتولى "**أفريكوم**" متابعة تنفيذ البرامج المتعلقة بالأمن والاستقرار في القارة الإفريقية التي كانت تتولى وزارة الخارجية الإشراف على تنفيذها. وسبق أن عرضت واشنطن على موريتانيا استضافة مقر **القيادة الخاصة بإفريقيا** إلاّ أن العرض تسبب بتجاذب قوي بين الحكومة ومعارضيها الذين حذروا من الموافقة عليه وهددوا بتسيير مظاهرات في الشوارع إن وافقت الحكومة على استضافتها.[1]

رابعاً: الموقف الأمريكي من قضية الصحراء الغربية:

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية ملف النزاع **المغربي – البوليزاريو** حول مسألة الصحراء الغربية، لإحراز تقدم في عملية إختراق المنطقة، والتي ظلت فرنسا ولفترة طويلة تدير لعبة الخلافات المغربية الجزائرية في هذه القضية، وما ساعدها في ذلك بقاء النزاع على مستوى منظمة "**الوحدة الإفريقية**" سابقاً و"**الإتحاد الإفريقي**" حالياً والتي ترتبط بسياسة فرنسا، وبعد إعتراف المنظمة **بالجمهورية الصحراوية** وانسحاب المغرب من المنظمة احتجاجاً على ذلك، تسارعت الظروف لنقل الملف إلى الإشراف الأمريكي المباشر، حيث نقل إلى "**الأمم المتحدة**" بعد تدرجه من **مخطط التسوية الأممية** إلى إدارة **عمليات المينورسو** إلى **إتفاق هيوستن 1998**، وإمساك **جيمس بيكر** بالملف. وعملت الولايات المتحدة ما عملته فرنسا سابقاً حيث أنها لم تساند أي طرف علناً على حساب الآخر، ونجحت في استدراج المغرب والجزائر إلى شد الانتباه إليها، والتنافس على تقديم التنازلات لها لكسب انحيازها، مما يعني حصولها على دور مهم في

1 رشيد خناشة، "المنافسة الامريكية الفرنسية الروسية بشمال إفريقيا"، ***مركز الجزيرة للدراسات***، (17 نوفمبر 2008)، ص ص.3،4.

المنطقة، دون التفريط في الغاز والنفط الجزائري، ولا في الدور الاقليمي المغربي والجزائري في إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط.[1]

استنتاجات الفصل:

- يمكن القول أن مسار التحولات السياسية التي حصلت في منطقة المغرب العربي، فالتحول السياسي في تونس والأزمة في ليبيا قادها الشعب نتيجة عدة أسباب أغلبها اجتماعية وسياسية، وبالرغم من تشابه منطلقاتها لكن تختلف في النتائج، حيث أن المرحلة الإنتقالية في تونس كانت أقل حدة من المرحلة التي تزال تشهدها ليبيا، فتونس حققت خطوة مهمة نحو الممارسة الديمقراطية وإرساء الاستقرار السياسي، على عكس الحالة الليبية التي يمكن القول أنها تشهد مرحلة انهيار الدولة، وانفلات أمني كانت له تداعيات كبيرة على المنطقة المغاربية (تونس والجزائر) والمتوسطية، فليبيا أصبحت مركز لتكوين الجماعات الإرهابية وحيازتها للسلاح. الوضع الذي أدى إلى استنفار أمني على طول حدود الدول المغاربية المجاورة. فاستقرار ليبيا وتونس أمنياً وسياسياً يعني استقرار دول اتحاد المغرب العربي.
- أزمة مالي التي كانت بدايتها سنة 2012، أخذت طابع سياسي له امتداد تاريخي يوضح العلاقة بين الشمال والجنوب، فإقليم "**أزواد**" الذي يقع في شمال مالي له مطالب انفصالية عن الحكومة المركزية المالية مما أدى إلى مواجهة مسلحة بين عناصر تحرير أزواد والجيش المَّالي، ولقد تأثرت الأزمة في مالي بالوضع الأمني في ليبيا من حيث التنسيق بين الجماعات الإرهابية التي تنتقل على محور **ليبيا، تشاد ومالي**، مما استدعى فرنسا لأن تتدخل عسكريا للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية في المنطقة.

كانت لأزمة مالي تداعيات على دول المغرب العربي لاسيما الجزائر بحكم تقاسم الحدود وامتداد العمق الاستراتيجي المغاربي إلى مالي، مما جعلها تتبنى دبلوماسية سلمية لحل الأزمة بمبادرة وساطة بين الأطراف للحفاظ على الوحدة الترابية لمالي واستقرارها.

- الأهمية الجيو – استراتيجية لمنطقة المغرب العربي جعلها محل تنافس القوى الكبرى على غرار فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية باستعمال العديد من المشاريع، كان هدفها تعطيل مشروع اتحاد المغرب العربي.

2 أمين البار، منير بسكري، ***مرجع سابق***، ص ص.40،41.

الخاتمة

من خلال دراستنا هذه يمكن الخروج بالعديد من الاستنتاجات المتعلقة بموضوع إتحاد المغرب العربي والمتغيرات التي أثرت في عملية تعطيله وتوقيف مساره بين ما هو داخلي (طبيعة العلاقات الجزائرية – المغربية والتحول السياسي في تونس والأزمة الأمنية في ليبيا)، وإقليمي (أزمة مالي وتداعياتها)، ودولي (التنافس الفرنسي – الأمريكي على المنطقة المغاربية) بداية من السنوات الأولى من تأسيسه، ومنه خلصت الدراسة إلى مجموع النتائج التالية:

1. إن البعد التاريخي لمشروع اتحاد المغرب العربي يمتد إلى الفترة التحريرية للدول الثلاث (تونس الجزائر والمغرب)، فقد سعت حركات التحرر في هذه الدول إلى التنسيق فيما بينها سواء لنيل الإستقلال الشامل للدول الثلاث، ومحاولة جعل فكرة الإتحاد المغاربي واقع وقابل للتطبيق، وهذا ما تجسد في تكتل إقليمي مغاربي على أرض الواقع من خلال توقيع الدول المغاربية الخمسة على معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي سنة 1989.
2. بالرغم من أن معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي كانت لها أهداف ذات أبعاد مختلفة منها السياسية والدولية، والاقتصادية والدفاعية بما يحقق المصلحة المشتركة لشعوب الدول المغاربية، لكن ظل هذا الاتحاد حبيس التوصيات والقرارات المتراكمة، وكذلك رهين التجاذبات والتباينات السياسية بين النخب الحاكمة، فدول المغرب العربي لم تستطع الاستفادة من مقومات الوحدة التاريخية والجغرافية والثقافية.
3. لا يمكن الحكم على فعالية اتحاد المغرب العربي في فترة خمس سنوات الأولى من تأسيسه (1989– بداية 1994)، بحكم ان العلاقات الجزائرية – المغربية شهدت في النصف الثاني من سنة 1994 خلاف جديد تمثل في غلق الحدود البرية بين البلدين، الذي ارتبط بدوافع صانعي القرار وبالمكاسب النسبية، حيث أن الجزائر ترى في غلق الحدود وسيلة ضغط على النظام المغربي في مختلف القضايا، منها قضية الصحراء الغربية وكسب ورقة ضغط لنيل الريادة الإقليمية في المنطقة، من خلال السباق نحو التسلح بين الدولتين الذي يعتبر نتيجة للعبة التنافس بين الدولتين حول الريادة الإقليمية، وهذا ما أثّر سلباً على إتحاد المغرب العربي، وعجّل في تعطيله.
4. تعكس طبيعة العلاقات الجزائرية – المغربية مدى ضعف وهشاشة الإتحاد المغاربي، وعجزه سياسيا وإقتصاديا، فقضية الصحراء الغربية التي لم تمنع تأسيسه، جعلها الآن تشكل عائقا أمام تفعيله، فمصير المنطقة المغاربية يبقى مرهونًا بتحسن نوعي في العلاقات الجزائرية – المغربية، بحيث أنها مسؤولية تاريخية على البلدين لتحسين العلاقات وإعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي.

تأسيسًا على ما سبق تصبح احتمالات تسوية الخلافات الجزائرية – المغربية وحصول إنفراج في العلاقات النسبية مسألة مستبعدة في المستقبل القريب، بل إن الأفق الأكثر إحتمالاً هو إستمرار الوضع الحالي والذي يشبه حالة حرب باردة متحكم فيها.

5. شهدت المنطقة المغاربية تطورات سياسية جديدة لاسيما تونس وليبيا بداية من 2011، جعل هذه الدولتان تغيران في شكل أنظمتها السياسية خصوصاً تونس التي حققت شوطاً كبيراً نحو الديمقراطية مقارنة بليبيا التي لم تتوضح بعد خريطتها السياسية التي تقترب من مرحلة انهيار الدولة. فالتحديات التي تواجه تونس وليبيا بعد 2011 هي تحديات ذات أبعاد أمنية تهدد استقرارها، بعد انتشار الجماعات الإرهابية بشكل واسع على غرار "**تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي**" و"**تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام**"، التي تشكل فعلاً هاجساً أمنياً لهذه الدول خاصة، مما تكون لها انعكاسات سلبية على المنطقة المغاربية، وبالتالي هي الأخرى تؤثر في تعطيل اتحاد المغرب العربي، وليس فقط طبيعة العلاقات الجزائرية – المغربية.

6. إن الأزمة في مالي لها تداعيات على المنطقة المغاربية في مختلف الأبعاد لاسيما الأمني بحكم التماس الجغرافي، بالإضافة المطالب الانفصالية لأحد أطراف الأزمة في مّالي (أزواد) التي تهدد جغرافية المنطقة المغاربية بالتقسيم، حيث أنّ الأزمة أخذت بعدين هما: دولي تمثل في التدخل العسكري الفرنسي من أجل حماية مصالحه الحيوية في منطقة الساحل الإفريقي التي تدخل في مجال التنافس الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، واقليمي تمثل في المبادرة التي قادتها الجزائر في حل الأزمة سياسيا للحد من تداعيات وتهديدات الأزمة بجمع الفرقاء المَّاليين على طاولة الحوار.

7. احتلت منطقة المغرب العربي مكانة هامة في السياسة الفرنسية والأمريكية، مما جعلها منطقة للتنافس والاستقطاب، وذلك بانتهاج عدة مشاريع في مختلف الميادين لاسيما الاقتصادية والأمنية. لذا عملت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على استقطاب دول اتحاد المغرب العربي بما يحقق مصالحها الاستراتيجية، باستغلال العلاقات المتوترة بين الجزائر والمغرب الأمر الذي أعطى فرصة للدول الكبرى للإختراق والتغلغل داخل المنطقة المغاربية، مما يؤثر سلباً على مشروع اتحاد المغرب العربي، من خلال دعم طرف على حساب طرف آخر مثل تدعيم فرنسا للمغرب على حساب الجزائر في القضايا الخلافية بينهما.

ختاما يمكن القول انه وبالرغم من وجود العديد من المعيقات التي تقف حائلا امام وحدة المغرب العربي كالعلاقات المتوترة بين الجزائر والمغرب، والأزمات الأمنية على الحدود، يمكن تجاوزها عن طريق تنسيق الجهود السياسية والحوار والنظر في العوامل المشتركة التي تتقاسمها دول المغرب العربي، التي تشكل نقطة بداية لتفعيل هذا الاتحاد من خلال تغليب مظاهر التعاون والتطلع إلى المكاسب التي ستنتج عنه كتوحيد الجهود لإيجاد حل للأزمة الليبية و إعادة بناء مؤسساتها السياسية والأمنية، وإعادة احياء العلاقات الاقتصادية البينية بين الدول المغاربية، بالإضافة إلى التنسيق الأمني لمكافحة الإرهاب وفق سياسة دفاعية مشتركة.

قائمة الملاحق

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

إن صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية.

وفخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية.

وفخامة السيد الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم، العقيد معمر القذافي، رئيس الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي احمد الطايع، رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

إيماناً منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة.

واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجياً نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها.

ووعياً منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزناً نوعياً يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم.

وإدراكاً منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق انجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتعبيراً عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلاً لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقاً نحو اتحاد أوسع يشمل دولاً أخرى عربية وإفريقية.

اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى: ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية: يهدف الاتحاد إلى:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

. العمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها.

المادة الثالثة: تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

. في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

. في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

. في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصاً بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة: . يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.

- تكون رئاسة المجلس لمدة سنة واحدة بالتناوب بين رؤساء الأعضاء.

المادة الخامسة: . يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية مرة كل سنة وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة: . لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه

المادة السابعة: . للوزراء الأولين للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة: . يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة: . تعين كل دولة عضواً في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد، تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة: . يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

المادة الحادية عشرة: . يكون للاتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامها، كما يعين أميناً عاماً لها.

المادة الثانية عشرة: ليس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.

. يبدي مجلس الشورى رأيه فيما حيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.

. يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

المادة الثالثة عشرة: . تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيساً لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

. تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقاً لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

. كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

. تعد الهيئة نظامها الأساس وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة.

. يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشرة: . كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشرة: . تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.

. كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجهاً ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشرة: . للدول الأعضاء حرية إبرام أية اتفاقية فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشرة: . للدول الأعضاء المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء.

المادة الثامنة عشرة: . يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشرة: . تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

. وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد: 1409هـ1398، و.ر الموافق لـ 17 فبراير (النوار) 1989 م.

عن المملكة المغربية

الحسن الثاني

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الشاذلي بن جديد

عن الجمهورية التونسية

زين العابدين بن علي

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

معمر القذافي

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية

معاوية ولد سيدي أجمد الطايع

- نص المعاهدة التي وقعت بمراكش في 10رجب 1409 الموافق لـ 17 فبراير 1989 مع التعديلات التي أدخلت على بعض بنودها من طرف مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي.
- أحدث مجلس الرئاسة أربع لجان وزارية متخصصة، وهي: لجنة الأمن الغذائي ولجنة الاقتصاد والمالية ولجنة البنية الأساسية ولجنة الموارد البشرية.
- حدد مقر الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي بالمملكة المغربية (الرباط).
- حدد مقر مجلس الشورى بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حدد مقر الهيئة القضائية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية.

I. الوثائق الرسمية:

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، ***المادة 2.***
2. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، ***المواد26-27-28.***
3. دستور الجمهورية التونسية لسنة 1988، ***المادة 3.***
4. دستور الجمهورية الموريتانية لسنة 1991، ***المادة 2.***
5. ***دستور المملكة المغربية لسنة 2011.***
6. معاهدة اتحاد المغرب العربي، ***المادة 2/1.***
7. معاهدة اتحاد المغرب العربي، ***المادة 3/2.***
8. معاهدة اتحاد المغرب العربي، ***المادة 3.***
9. معاهدة اتحاد المغرب العربي، ***المادة 15.***
10. معاهدة اتحاد المغرب العربي، ***المادة 04.***
11. معاهدة اتحاد المغرب العربي، ***المادة 08.***
12. معاهدة اتحاد المغرب العربي، ***المادة 10.***
13. معاهدة اتحاد المغرب العربي، ***المادة 11.***
14. معاهدة اتحاد المغرب العربي، ***المادة 12.***
15. معاهدة اتحاد المغرب العربي، ***المادة 13.***
16. ***القرار الجمهوري التونسي لسنة 2013***، ع.300، (المؤرخ في: 2 نوفمبر 2013)، المتعلق بتمديد حالة الطوارئ في كامل تراب الجمهورية.
17. ***القرار الجمهوري التونسي لسنة 2013***، ع.230، (المؤرخ في: 29 أوت 2013)، المتعلق بإعلان منطقة حدودية عازلة.
18. ***القرار الجمهوري التونسي لسنة 2013***، ع.298، (المؤرخ في: 25 أكتوبر 2013)، المتعلق بإعلان منطقة عمليات عسكرية.

II. **الموسوعات:**

19. الكيالي، عبد الوهاب. ***موسوعة السياسة***. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995.
20. ناظم الجاسور، عبد الواحد. ***موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفة الدولية***. بيروت: دار النهضة العربية، 2008.

III. **التقارير :**

21. تقرير الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، "الإحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (5): فهم الصراع في ليبيا". **مجموعة الأزمات**. رقم.107 (6 جوان 2011).
22. ***منظمة العفو الدولية***، "ليبيا: الضحايا المنسيون لضربات حلف الناتو"، المملكة المتحدة: أمانة منظمة العفة الدولية، 2012.

IV. **الكتب:**

23. إيكومي، فرانسيس. "تحديات الفترة الإنتقالية التونسية"، في ***نظرة نقدية في ثورات 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها***، تحرير. إسحاق كافومبا سواري وآخرون. بريتوريا: معهد الدراسات الأمنية للنشر، 2011.
24. البار، أمين. بسكري، منير. ***مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية***. مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
25. _____. ***مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية***. الإسكندرية: مكتبة الوفاء، 2014.
26. بخوش، صبيحة. ***إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية***. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010.
27. براهيمي، عبد الحميد. ***المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية***. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
28. بن عنتر، عبد النور. ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي***. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، 2005.
29. بوقارة، حسين. ***إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي***. الجزائر: دار هومة للطبع، 2010.
30. الجابري، محمد عابد وآخرون. ***وحدة المغرب العربي***. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

31. الجاسور، ناظم عبد الواحد. ***تأثير الخلافات الأمريكية_الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة.*** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

32. جندلي، عبد الناصر. ***التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية.*** الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.

33. دورتي، جيمس وبالستغراف، روبرت. ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية***. ترجمة: وليد عبد الحي. الكويت: دار كاظمة للنشر والتوزيع: 1985.

34. سالم، بول كادليك، أمندا. تحديات العملية الإنتقالية في ليبيا، ***أوراق كارنيغي.*** بيروت، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2012.

35. ستالنهايم، بيتر وآخرون. "بيانات الإنفاق العسكري" في ***التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي***، تحرير. مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

36. سعد الله، عمر. ***الحدود الدولية: النظرية والتطبيق.*** الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع،2007.

37. سيكات، لورا ايمون. كاليغو، هيوغو. ***الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2012.*** عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2012.

38. الشامي، علي. ***عقدة التجزئة في المغرب العربي.*** بيروت: دار الحكمة للنشر، 1998.

39. صدوق، عمر. ***قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية.*** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1980.

40. الصيفي، عبد الوهاب مصطفى وآخرون. ***الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والإتجاهات.*** الرياض: مركز الدراسات والبحوث للنشر، 1999.

41. الظاهر، نعيم. ***جغرافية الوطن العربي.*** الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007.

42. عاشور، محمد. "الثورة الليبية: الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل"، في ***نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها***، تحرير. إسحاق كافومبا. اثيوبيا: معهد الدراسات الأمنية للنشر، 2011.

43. العايب، معمر. ***مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية.*** الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2010.

44. عبد القادر، عبد العالي. ***محاضرات نظرية العلاقات الدولية***. جامعة سعيدة: كلية الحقوق، 2009.

45. غربي، ميلود. ***موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية***. الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2011.

46. غريفتش، مارتن. ***خمسون مفكرا في العلاقات الدولية.*** دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

47. فهمي، عبد القادر. ***النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية.*** عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010.

48. الفيلالي، مصطفى. ***المغرب العربي الكبير نداء للمستقبل.*** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.3، 2005.

49. قادري، حسين. ***النزاعات الدولية: دراسة وتحليل.*** باتنة: منشورات خير جليس، 2007.

50. الكتاب، مصطفى وبادي، محمد. ***النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق.*** دمشق: مكتبة الأسد للطبع، 1998.

51. كرعود، أحمد. "تونس: ثورة الحرية والكرامة"، في ***الربيع العربي: ثورات الخلاص من الإستبداد.*** بيروت: دار شرق الكتاب للنشر، 2013.

52. ليتل، ريتشارد. ***توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج.*** ترجمة: هاني تابري. بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.

53. مالكي، امحمد. ***الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي.*** لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1994.

54. مانع، جمال عبد الناصر. ***إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية.*** الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.

55. محمود خليل، أحمد. ***الجريمة المنظمة: الإرهاب وغسل الأموال.*** القاهرة: دار الهناء للنشر والتوزيع، 2009.

56. مسعود، طاهر. ***نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والوليزاريو.*** دمشق: دار المختار للنشر والتوزيع، 1997.

57. مصباح، عامر. ***الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية.*** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

58. _____. ***الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية.*** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

59. _____. ***تكامل المغرب العربي الأبعاد والمقاربات.*** القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.

60. _____. ***مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.*** الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، 2005.

61. ويزمان، سايمون وبروملي، مارك. "سجل عمليات نقل الأسلحة التقليدية الرئيسية وإنتاجها بموجب تراخيص 2004، في ***التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي،*** تحرير. مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

62. يحي الفقيه، جميل حزام. ***مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام.*** صنعاء: دار الدراسات للنشر، 2000.

63. يسرى، عبيس. ***معجم المصطلحات السياسية.*** مصر: دار البيطاش للنشر والتوزيع، 2009.

V. <u>المجلاّت والدوريات:</u>

64. باسماعيل، عبد الكريم. "التخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في الوطن العربي"، ***دفاتر السياسة والقانون،*** ع.12 (جانفي 2015).

65. جندلي، عبد الناصر. " التكامل: مقاربة مفاهيمية وتنظيرية "، ***جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية،*** ع.3 (أوت 2015).

66. حسيب، خير الدين. "تونس إلى أين؟ تجربة إتقالية ناجحة للربيع العربي تستحق دعم العرب جميعاً"، ***المستقبل العربي،*** ع.440 (جانفي 2015).

67. دحمان، غازي. "الانتخابات العربية بين الجديد والقديم الشكلي"، ***شؤون عربية،*** ع.158 (صيف 2014).

68. زرقون، الحاج إسماعيل. "المغرب العربي والصراع الدولي"، ***الواحات للبحوث والدراسات،*** ع.9 (2010).

69. سي بشير، محمد. "المغرب العربي وأوروبا: جوار جغرافي وتنافر استراتيجي"، ***المستقبل العربي،*** ع.352 (جويلية 2014).

70. شحاتة، دينا. وحيد، مريم. "محركات التغيير في العالم العربي"، ***السياسة الدولية،*** م.46، ع.174 (أفريل 2011).

71. الشيخ، محمد عبد الحفيظ. "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة"، ***المستقبل العربي،*** ع.432 (فيفري 2015).

72. صايج، مصطفى. "الإنتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس"، ***السياسات العامة***، ع.3 (فيفري 2014).

73. الصواني، يوسف محمد. "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، ***المستقبل العربي***، ع.416 (جانفي 2015).

74. فرقاني، فتيحة. "تأثير التعدد الإثني في الاستقرار السياسي والأمني شمال إفريقيا: دراسة حالة الطوارق في مالي بعد الحرب الليبية"، ***رؤية تركية***، ع.4 (شتاء 2015).

75. محمد حسن، حسني. "التوجهات الإفريقية للسياسة الخارجية المغربية"، ***مجلة آفاق أفريقية***، م.11، ع.38 (2013).

76. النويني، الحافظ. "أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي"، ***المستقبل العربي***، ع.442 (30 جانفي 2013).

VI. <u>المذكرات والرسائل الجامعية:</u>

77. بوزرب، رياض. ***النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988***، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، 2008/2007.

78. بوشماخ، أسامة. ***تأثير قضية الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية: دراسة حالة الجزائر والمملكة المغربية***، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012/2011.

79. حجاج، مراد. ***التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة***، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008.

80. حكيمي، توفيق. ***الحوار النيواقعي-النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني***، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/2007.

81. سويسي، جمعة أحمد. ***المغرب العربي: التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية***، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005/2004.

82. صايج، مصطفى. ***تطور العلاقات الجزائرية – المغربية 1962-2000: دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية***، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1996.

83. العمامرة، سعد بن البشير. ***هواري بومدين: الرئيس القائد.*** الجزائر: المطبوعات الجميلة للنشر: 1997.

84. عمرون، محمد. ***تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الإسباني إلى مخطط بيكر الثاني،*** مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006/2005.

85. فتيحة، شيخ. ***الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة،*** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،2007/2006.

86. لعجال أعجال، محمد الأمين. ***استراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي،*** رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007/2006.

87. محمد سليم، صمار. ***التحديات التكاملية لدول إتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورو-متوسطية،*** مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2002/2001.

VII. <u>الندوات والأبحاث:</u>

88. بن عنتر، عبد النور. "الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي"، ورقة مقدمة في ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة، ***مركز الجزيرة للدراسات.*** (17-18 فيفري 2013).

89. بن محفوظ، هيكل. "تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة"، في ***الأمن في المراحل الإنتقالية،*** مبادرة الإصلاح العربي. (جويلية 2014).

90. بن مشري، عبد الحليم. "التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي"، ورقة مقدمة في ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، ***مركز الجزيرة للدراسات.*** (17-18 فيفري 2013).

91. تركماني، عبد الله. "التنافس الأمريكي – الأوروبي حول منطقة المغرب العربي"، ورقة مقدمة في مؤتمر من أجل مقاربات جديدة للتعاون السياسي والعلمي في المغرب العربي/ الدورة الثانية لمؤتمر: كلفة اللامغرب، ***مركز مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.*** (14-16 فيفري 2008).

92. شواريل، عاشور. "تداعيات الربيع العربي أمنياً على ليبيا: واقع ورئية"، ورقة مقدمة إلى ***مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الإنتقالية.*** (22-23 جانفي 2014).

VIII. <u>الدراسات:</u>

93. ***المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات***، وحدة تحليل السياسات، "ليبيا ومخاوف الإنزلاق في طريق الإقتتال الأهلي الشامل"، (جوان 2014).
94. أونوها، فريدوم. "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، ***مركز الجزيرة للدراسات***. (13 فيفري 2013).
95. بن عنتر، عبد النور. "التدخل الفرنسي في مالي: نظرة من الدخل الفرنسي الرسمي والشعبي"، ***مركز الجزيرة للدراسات***. (27 جانفي 2013).
96. "أزمة مالي: متاهة الانقلاب والانفصال"، ***مركز الجزيرة للدراسات***. (8افريل2012).
97. زوبير، يحي. "الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الارهاب"، ***مركز الجزيرة للدراسات***. (28 نوفمبر 2012).
98. بن شيخنا، سيدي أعمر. "المفوضات المالية الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفوضات وسيناريوهات المستقبل"، ***مركز الجزيرة للدراسات***. (29 ديسمبر 2014).
99. قوي، بوحنية. "الجزائر والإنتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الديبلوماسية الأمنية والإنكفاء الأمني الداخلي"، ***مركز الجزيرة للدراسات***. (29 جانفي 2014).
100. ولد الكتاب، محمد الأمين. "التداعيات الأمنية والإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي"، ورقة مقدمة في ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، ***مركز الجزيرة للدراسات***. (17-18 فيفري 2013).
101. ساري، كاميل. "بلدان المغرب العربي الأضعف في العالم بـــ 2% من المبادلات التجارية"، ***مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية***. (ماي 2015).
102. بن الشيخ، عصام. "السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما إهمال مقصود أم إرجاء هادف؟"، ***المركز العربي للدراسات المستقبلية***. (جويلية 2010).
103. خناشة، رشيد. "المنافسة الامريكية الفرنسية الروسية بشمال إفريقيا"، ***مركز الجزيرة للدراسات***. (17 نوفمبر 2008).
104. "التدخل الفرنسي في مالي"، ***مركز الجزيرة للدراسات***. (2012/01/26).
105. بوخرص، أنوار. "الجزائر والصراع في مالي"، ***أوراق كارنيغي***. (أكتوبر 2012).

IX. المواقع الإلكترونية:

106. بدري، إبتسام. " أثر المحددات الداخلية والدولية في توجيه التكامل في منطقة المغرب العربي"، في:

http://wwww.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3011.html

107. "موسوعة الوطن العربي حسب الدول"، في:

www.arab7arth.com

108. سكتيفل، قيش. "المغرب والجزائر: التنقل بين المتنافسين"، في:

http://www.wachingtoninstute.org/ar/policy-analysis

109. أبو زكريا، يحيى. "العلاقات الجزائرية المغربية"، في:

http://www.arabtimes.com/writer/zakaria/doc31.html

110. البخاري، عبد الجليل. "بين الجزائر والمغرب..تفاؤل وتناقض"، في:

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/45024fb0-829c-oca7

111. "لماذا يستمر اغلاق الحدود البرية بين المغرب والجزائر"، في:

http://www.bbc.co.uk/arabic/interactivity/2013/06/130628_comments_morocco_algeria_border.shtml

112. احمد ميمون، "الجزائر أول شريك للملكة المغربية بإفريقيا"، في:

http://www.elhouria.com/index.php/economie/item/23784html

113. فجري، سفيان. "تقرير جزائري جديد يحذر الحكومة من خطر فتح الحدود مع المغرب"، في:

http://www.france24.com/ar/

114. "20 سنة على إغلاق الحدود بين المغرب والجزائر"، في:

http://www.assabah.press.ma/index/

115. بوعزة، الطيب. "هل تستعد الجزائر والمغرب لحرب وشيكة؟"، في:

http://www.aljazeerz.net/opinions/pages/45024fb0-829c-42bd

116. عمر، بوزيد. "نزاع الصحراء: ازمة التسوية الأممية والتقاطب المغربي الجزائري"، في:

http://www.alasr.ws/articles/view/5651

117. علي جهاد، بورعة. "الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية"، في:

http://www.maspolitiques.com

118. **تقرير المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات.** شكربة، ادريس. "المغرب في سنة 2013"، في:

http://www.diae.net/15386

119. بودهان، ياسين. "دور الجزائر في حل الأزمة الليبية"، في:

http://essahraa.net/archive/index.php/poyiu/14/2983

120. خليفة، محمد. "حقائق أساسية حول جمهورية مالي"، في:

http://arabic.people.com.cn/31660/6590205.html

121. بشارة، عزمي. "أزمة مالي والتدخل الخارجي"، في:

http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9ad

122. علي، إبراهيم. "التدخل العسكري في مالي...حرب قد تطول"، في:

http://www.alarabya.com

123. بن شريف، خاد. "التكامل الاقتصادي المغاربي: ما الذي يمنع تحقيقه وما جدواه؟"، في:

http://www.sasapost.com/the_trade_exchange_between_maghreb/

124. أبو زكريا، يحي. "التنافس الأمريكي – الفرنسي على المغرب العربي"، في:

http://www.voltaire.net.org/article91205.html

125. "اتحاد المغرب العربي... الأهداف والهيكل التنظيمي"، في:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/da8782d7-a52a-446b-b55e-7e5dae19d48c#3

126. ***http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/ETEHAD-MAG/sec03.doc_cvt.htm***

ثانياً: باللغات الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية).

A- Books/Livres :

127. Molina,Irene Fernàndez. ***Le PDJ et la politique étrangère de Maroc entre L'Idiologie et le Pragmatisme.*** Barcelone : Édition Elisabets, 2007.

128. Waltz, Kenneth N. ***theory of international politics.*** Wesley: Addison, 1979.

B- :Magazines/Revus :

129. Soudan, François. "Algérie Maroc le match des armées", ***JAUNE AFRIQUE,*** N.2722 (mars 2013).

130. Touchard, Laurent. "Frères ennemis", ***JEUNE AFRIQUE***, N.2722 (Mars 2013).

131. White, Gregory. "encouraging unwnanted immigration : a political economy of europ's efforts to discourage North African immigration", ***Third World Quarterly***, Vol.20, N.4 (1999).

C- Reports/Rapports :

132. Blanchard, Christopher M. " Libya: Transition and U.S.policy", ***report of congressional research service***, N. 7-5700 (March, 4th, 2016).

133. ***Centre des études Méditiranianes et Internationales***. "Sécurité en Tunisie: comment défendre la nouvelle démocratie", dans le 4ème symposium SUD. SEC. MED : les problématiques de la sécurité en méditerranée. (2-3 Mars 2015).

134. CNIS (centre national de l'informatique et des statistiques), ***statistiques du commerce extérieure de l'Algérie,*** 2012.

135. ***Crisis Group***. Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord, N0 .41, "la Tunisie des frontières (2) : terrorisme et polarisation régionale". (21 Octobre 2014).

136. DURUT, Sophie et MOMPAEY, Luc "Dépenses militaires, production et transferts d'armes, compenduim 2014 ", ***Rapport du GRIP***, Bruxelles. (03/2014).

137. ***International Crisis Group***, " L'Algérie et ses voisins ", rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord, N.164, (12 Octobre 2015).

138. Varveli, Auturo. "Europe and The Libyan Crisis : A Failed state in the Backyard ?", ***Analysis of ISPI***, N. 237 (March, 2014).

D- Studies/Etudes :

139. Attinà, Fulvio. "The building of regional security partnership and the security culture divide in the Mediterranean region", ***Institute of European studies***. (May 8, 2004).

140. Benanter, Abdennour. "comment expliquer un dispositif de blocage au maghreb ?", ***institut espagnole des études stratégique***. (décembre 2008).

141. Vira,Varun. and H.Cordesman, Anthony. "The Libyan Uprissing: An uncertain trajectory", ***center for strategic and international studies***. (june, 2011).

E- Séminaires :

142. Mohamed, Kartas. "on the edge ? traffiking and insecutity at the tunisian-libyan borders "a working paper of : the smal arms survey/security assessment in north Africa project, ***Graduate institute Of international and development studies***. (December 2013).

143. Séminaire des Ambassadeurs Marocaine accrédités en Afrique, " Diplomatie Marocaine en Afrique : une approche renouvelée au service d'une priorité stratégique". **Ministère Des Affaires Etrangères Marocaine**, Extrait de discours de **Roi Mohamed 6**. (10/08/2012).

F- Web site :

144. "the Poorest Countries in the World", Global Finance", in:

145. Cécile Marin, "La France multiplie les interventions depuis 2001 ": ***http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/france_en_guerre***

146. ***http://www.gfmag.com/tools/global-database/economic-data/12147-the-poorest-countries-in-the-world.html#axzz2J0R95G6Q***

147. ***http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/commercenord#&gid=1&pid=1***

148. ***http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/maghrebeco1994***

149. ***http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/saharaoccidental***

150. ***http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/ventesdarmes16***

151. ***https://www.google.dz/imgres?imgurl=http%3A%2F%2Fsamate.wpengine.netdna-cdn.com%2Fwp-content%2Fuploads%2F122415_1515_3-602x709.png&imgrefurl***

152. Philippe Rekacewicz, " Sur les routes mondiales de la drogue ": ***http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/Route-de-la-drogue***

قائمة الجداول والأشكال الخرائط

أولاً: قائمة الجداول:

العنوان	الصفحة
الجدول رقم (1): توزيع الأراضي حسب طبيعتها في بلدان المغرب العربي.	24
الجدول رقم (2): الثروة الحيوانية لمنطقة المغرب العربي.	25
الجدول رقم (3): تنوع المصادر الطاقوية والمعدنية في منطقة المغرب العربي.	26
الجدول رقم (4): الإنفاق العسكري للجزائر والمغرب من 1999 إلى 2007.	58
الجدول رقم (5): جدول يوضح أهم الأسلحة التي وردتها الجزائر ما بين 1999-2004.	63
الجدول رقم (6): انضمام الدول المغاربية الثلاثة (تونس – المغرب – الجزائر) إلى اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية.	113

ثانياً: قائمة الأشكال:

العنوان	الصفحة
شكل رقم (1): دائرة نسبية تمثل الأراضي الصالحة للزراعة في دول المغرب العربي.	25
شكل رقم (2): منحنى بياني يوضح نسب التسليح بين الجزائر والمغرب من اجمالي الناتج المحلي.	59

ثالثا: قائمة الخرائط:

العنوان	الصفحة
خريطة رقم (1): توزيع الثروات الطبيعية في دول المغرب العربي.	27
خريطة رقم (2): روسيا والولايات المتحدة الأمريكية أهم موردي السلاح للجزائر والمغرب.	64
خريطة رقم (3): الموقع الجغرافي للصحراء الغربية.	67
خريطة رقم (4): مجمل التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي.	99
خريطة رقم (5): مناطق وأشكال التدخل العسكري الفرنسي (حالة مالي وليبيا).	104
خريطة رقم (6): الطرق الاستراتيجية التي تستعملها جماعات الجريمة المنظمة لتهريب المخدرات.	108
خريطة رقم (7): هيمنة التعاملات الاقتصادية الأوروبية على دول إتحاد المغرب العربي مقارنة بالجهات الأخرى.	115

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة.	1
الفصل الأول: إتحاد المغرب العربي: دراسة انطولوجية – معرفية.	13
المبحث الأول: المعطى التاريخي والجغرافي لمنطقة المغرب العربي.	14
المطلب الأول: الخلفية التاريخية لفكرة المغرب العربي.	14
المطلب الثاني: المعطيات الجغرافية لمنطقة المغرب العربي.	17
المبحث الثاني: إتحاد المغرب العربي: المقومات – الأهداف.	22
المطلب الأول: مقومات إتحاد المغرب العربي.	22
المطلب الثاني: أهداف إتحاد المغرب العربي.	28
المطلب الثالث: البناء الهيكلي والمؤسساتي لإتحاد المغرب العربي.	30
المبحث الثالث: الإطـــــــــار النظـــري للدراسة.	35
المطلب الأول: النظرية الواقعية للعلاقات ما بين الدول.	35
المطلب الثاني: النظرية الوظيفية الجديدة للتكامل.	40
المطلب الثالث: نظرية المباريات/الألعاب.	46
الفصل الثاني: طبيعة العلاقات الجزائرية – المغربية.	52
المبحث الأول: مظاهر الخلاف في العلاقات الجزائرية – المغربية.	53
المطلب الأول: مسألة غلق الحدود.	53
المطلب الثاني: المعضلة الأمنية (السباق نحو التسلح).	57

المبحث الثاني: قضية الصحراء الغربية: المواقف – الأهداف – الواسائل.	65
المطلب الأول: التعريف بالصحراء الغربية.	65
المطلب الثاني: موقف المغرب والجزائر من قضية الصحراء الغربية.	68
المطلب الثالث: أهداف ووسائل المغرب والجزائر من قضية الصحراء الغربية.	73
المبحث الثالث: المبحث الثالث: الجزائر والمغرب: لعبة التنافس حول الريادة الإقليمية.	80
المطلب الأول: الجزائر لاعب أساسي في الإقليم المغاربي.	80
المطلب الثاني: السباق المغربي حول الريادة الإقليمية.	84
الفصل الثالث: القضايا الإقليمية الراهنة وآثارها على بناء واستقرار إتحاد المغرب العربي.	88
المبحث الأول: التحول السياسي في تونس والأزمة الأمنية في ليبيا.	89
المطلب الأول: التحول السياسي في تونس.	89
المطلب الثاني: الأزمة الأمنية في ليبيا.	94
المبحث الثاني: تداعيات الأزمة في مالي على المنطقة المغاربية.	100
المطلب الأول: طبيعة الأزمة في مالي.	100
المطلب الثاني: الأزمة في مالي: الوساطة الجزائرية – تداعيات الأزمة على منطقة المغرب العربي.	105
المبحث الثالث: التنافس الفرنسي – الأمريكي حول منطقة المغرب العربي.	110
المطلب الأول: المصالح والاستراتيجيات الفرنسية في المنطقة.	110
المطلب الثاني: المصالح والاستراتيجيات الأمريكية في المنطقة.	118
الخاتمة.	124
قائمة الملاحق.	128

قائمة المراجع.	133
فهرس الجداول والأشكال والخرائط.	147
فهرس المحتويات.	149